مبرة الآل والأصحاب

السلسلة الثامنة : مرويات تحت المجهر ( ٧ )

مختصر

# حكاية كسر ضلع الزهراء رضي الله عنها وإسقاط جنينها

## في ميزان النقد العلمي



د. سعد بن راشد الشنفا

حافظ أسدرم

مراجعة مركز البحوث والدراسات بالمبرة

مختصر

# حكاية كسر ضلع الزهراء رضي الله عنها وإسقاط جنينها

**فهرسة**
**مكتبة الكويت الوطنية أثناء النشر**

مكتبة الكويت الوطنية
National Library of Kuwait

عنوان الكتاب : مختصر حكاية كسر ضلع الزهراء رضي الله عنها وإسقاط جنينها ـ في ميزان النقد العلمي.

اسم المؤلف : د. سعد بن راشد الشّنفا ـ حافظ أسدرم.

نوع المطبوع : كتاب ـ الطبعة : الأولى ـ عدد الصفحات : ١٧٦

الناشر : مبرة الآل والأصحاب.

ردمك: ٩-٩٣-٦٤-٩٩٩٦٦-٩٧٨ **ISBN**

حقوق الطبع محفوظة لمبرة الآل والأصحاب

إلا لمن أراد التوزيع الخيري بشرط عدم التصرف في المادة العلمية

الطبعة الأولى

١٤٤٨ هـ ـ ٢٠٢٦م

مبرّة الآل والأصحاب

E ـ mail: almabarrh@gmail.com
www.almabarrah.net

مختصر

# حكاية كسر ضلع الزهراء رضي الله عنها وإسقاط جنينها

## في ميزان النقد العلمي

د. سعد بن راشد الشنفا

حافظ أسدرم

مراجعة مركز البحوث والدراسات بالمبرة

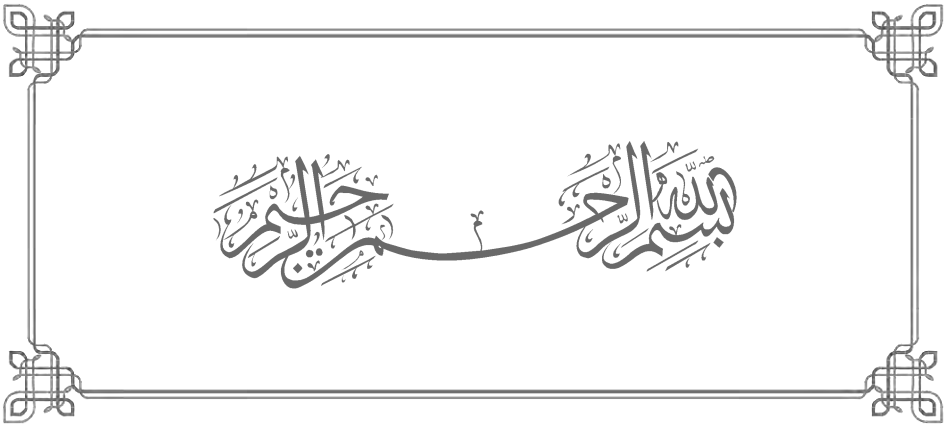
بسم الله الرحمن الرحيم

# فهرس الموضوعات


| الموضوع | الصفحة |
|---|---|
| مقدمة | ١٣ |
| موجز أسطورة كسر الضلع وتاريخ نشأتها وأوجه توظيفها في الخلافات العقدية | ١٥ |
| دراسة روايات كسر الضلع | ٢١ |
| القسم الأول: دراسة روايات كسر الضلع | ٢٥ |
| ما نسب إلى النبي ﷺ | ٢٥ |
| ١ ـ رواية كتاب سُلَيْم بن قيس | ٢٥ |
| دراسة سند الرواية | ٢٥ |
| المسألة الأولى: تحقيق حال سليم بن قيس | ٢٦ |
| ❋ القول الأول: أن سليم بن قيس شخصية خيالية مختلقة | ٢٦ |
| ❋ القول الثاني: أن سليم بن قيس ضعيف | ٢٦ |
| ❋ القول الثالث: أن سليم بن قيس ثقة | ٢٧ |
| المسألة الثانية: تحقيق حال كتاب المنسوب إلى سليم بن قيس | ٢٨ |
| ❋ القول الأول: أن كتاب سليم بن قيس لا يصح | ٢٩ |
| ❋ القول الثاني: أن أصل كتاب سليم ثابت لكن الكتاب تعرض للدس والتدليس | ٣١ |
| ❋ القول الثالث: أن كتاب سليم معتمد ومعتبر | ٣١ |
| ❋ إشكال مهم حول روايات كسر الضلع في كتاب سليم بن قيس | ٣٣ |
| ٢ ـ رواية الأمالي | ٣٥ |

| الموضوع | الصفحة |
|---|---|


دراسة سند الرواية ..... ٣٥
مناقشة متن الرواية ..... ٣٧
**٣ ـ رواية كامل الزيارات** ..... ٣٩
دراسة سند الرواية ..... ٣٩
مناقشة متن الرواية ..... ٤٠
**ما نُسب إلى علي** رضي الله عنه ..... ٤١
**٤ ـ رواية كتاب سليم بن قيس الأولى** ..... ٤١
دراسة سند الرواية ..... ٤١
❊ حكم علماء الإمامية على الرواية ..... ٤١
**٥ ـ رواية كتاب سليم بن قيس الثانية** ..... ٤٢
دراسة سند الرواية ..... ٤٢
❊ حكم علماء الإمامية على الرواية ..... ٤٢
**ما نُسب إلى سلمان** رضي الله عنه ..... ٤٣
**٦ ـ رواية كتاب سليم بن قيس** ..... ٤٣
دراسة سند الرواية ..... ٤٤
رأي علماء الإمامية في سند الرواية ..... ٤٤
❊ مناقشة متن الرواية ..... ٤٤
**ما نسب إلى عمار بن ياسر** رضي الله عنه ..... ٤٦
**٧ ـ رواية دلائل الإمامة** ..... ٤٦
دراسة سند الرواية ..... ٤٦

| الموضوع | الصفحة |
|---|---|

المسألة الأولىٰ: التعريف بابن جرير الطبري وكتاب دلائل الإمامة المنسوب له ..... ٤٦
المسألة الثانية: رأي علماء الإمامية في كتاب دلائل الإمامة ..... ٤٨
المسألة الثالثة: دراسة سند الكتاب ..... ٤٩
المسألة الرابعة: دراسة حال رواة الإسناد ..... ٥٠
**ما نسب إلىٰ سعيد بن المسيب** ..... ٥٢
**٨ ـ رواية المجلسي عن كتاب دلائل الإمامة** ..... ٥٢
دراسة سند الرواية ..... ٥٣
رأي علماء الإمامية في سند الرواية ..... ٥٦
❊ مناقشة متن الرواية ..... ٥٦
**ما نسب إلىٰ جعفر الصادق رحمه الله** ..... ٥٨
**٩ ـ رواية الهداية للخصيبي (٣٥٨ هـ)** ..... ٥٨
دراسة سند الرواية ..... ٥٩
المسألة الأولىٰ: تحقيق حال الحسين بن حمدان الخصيبي ..... ٥٩
المسألة الثانية: تحقيق صحة نسبة كتاب الهداية الكبرىٰ إلىٰ الخصيبي ..... ٦٠
المسألة الثالثة: بيان حال إسناد الرواية ..... ٦١
❊ كلام علماء الإمامية في سند الرواية ..... ٦٢
**١٠ ـ رواية كامل الزيارات** ..... ٦٣
دراسة سند الرواية ..... ٦٤
رأي علماء الإمامية في سند الرواية ..... ٦٤
**١١ ـ رواية دلائل الإمامة** ..... ٦٥

| الموضوع | الصفحة |
|---|---|

دراسة سند الرواية ..... ٦٥
إشكال حول نسبة سائر ما جاء في هذا النص إلىٰ جعفر الصادق ..... ٦٨
رأي علماء الإمامية في سند الرواية ..... ٦٩
**١٢ ـ رواية كنز الفوائد** ..... ٧٠
دراسة سند الرواية ..... ٧١
رأي علماء الإمامية في سند الرواية ..... ٧٢
* مناقشة متن الرواية ..... ٧٢
**القسم الثاني الروايات غير المسندة** ..... ٧٣
**ما نسب إلىٰ النبي ﷺ** ..... ٧٣
**١ ـ رواية الطُّرَف لابن طاووس** ..... ٧٣
دراسة سند الرواية ..... ٧٤
المسألة الأولىٰ: دراسة سند كتاب الوصية ..... ٧٤
المسألة الثانية: رأي علماء الإمامية في عيسىٰ بن المستفاد ..... ٧٥
المسألة الثالثة: رأي علماء الإمامية في سند الروايات المنقولة من كتاب عيسىٰ بن المستفاد ..... ٧٦
**٢ ـ رواية منهاج الصلاح** ..... ٧٧
دراسة سند الرواية ..... ٧٧
رأي علماء الإمامية في سند الرواية ..... ٧٧
**ما نسب إلىٰ علي رضي الله عنه** ..... ٧٨
**٣ ـ رواية الكفعمي في المصباح** ..... ٧٨

| الموضوع | الصفحة |
|---|---|


دراسة الإسناد ..... ٧٨
رأي علماء الإمامية في سند الرواية ..... ٧٨
**ما نسب إلى فاطمة رضي الله عنها ..... ٨٠**
**٤ ـ رواية الخصيبي ..... ٨٠**
دراسة سند الرواية ..... ٨٠
رأي علماء الإمامية في سند الرواية ..... ٨٠
**ما نسب إلى الحسن بن علي رضي الله عنه ..... ٨١**
**٥ ـ رواية الاحتجاج ..... ٨١**
دراسة الإسناد ..... ٨١
**ما نسب إلى محمد بن علي الباقر رحمه الله ..... ٨٣**
**٦ ـ رواية تفسير العياشي ..... ٨٣**
دراسة السند ..... ٨٣
رأي علماء الإمامية في سند الرواية ..... ٨٤
**ما نسب إلى جعفر الصادق رحمه الله ..... ٨٥**
**٧ ـ رواية كتاب الاختصاص المنسوب للمفيد ..... ٨٥**
دراسة سند الرواية ..... ٨٥
**ما نسب إلى الحسن العسكري رحمه الله ..... ٨٧**
**٨ ـ رواية فرحة الزهراء ..... ٨٧**
دراسة سند الرواية ..... ٨٧
حكم علماء الإمامية على الرواية ..... ٨٨
مناقشة متن الرواية ..... ٨٩

| الموضوع | الصفحة |
|---|---|

٩ ـ رواية الطرازي ..... ٨٩
دراسة الإسناد ..... ٩٠
رأي علماء الإمامية في سند الرواية ..... ٩٠
تقرير ضعف سائر أسانيد روايات كسر الضلع ..... ٩١
الرد على محاولات تصحيح روايات كسر الضلع ..... ٩٨
دعوىٰ ثبوت كسر الضلع بكثرة الطرق ..... ٩٨
دعوىٰ ثبوت كسر الضلع بالشهرة ..... ١٠١
* الوجه الأول: نقض دعوىٰ الشهرة ..... ١٠١
* الوجه الثاني: أن العبرة بالثبوت والصحة لا بمجرد الرواية والشهرة .... ١٠٢
* الوجه الثالث: عدم اعتماد المخالفين علىٰ الشهرة في جملة من القضايا التاريخية ..... ١٠٣
دعوىٰ ثبوت كسر الضلع عن طريق التواتر ..... ١٠٣
* الوجه الأول: نقض دعوىٰ تواتر روايات حادثة كسر الضلع ..... ١٠٤
الاعتراض بعدم الحاجة إلىٰ البحث في أحوال رواة الأحاديث المتواترة وجوابه ..... ١٠٨
* الوجه الثاني: رد بعض علماء الزيدية والإمامية لدعوىٰ تواتر روايات كسر الضلع ..... ١١٠
دعوىٰ ثبوت كسر الضلع بالإجماع ..... ١١١
ملاحظات عامة على مضامين روايات كسر الضلع ..... ١١٤
التعارض والتناقض بين متون روايات كسر الضلع ..... ١١٤
الاختلاف والتناقض في يوم معرفة النبي ﷺ بوقوع الحادثة ..... ١١٦

| الموضوع | الصفحة |
|---|---|


الاختلاف والتعارض في تاريخ حادثة كسر الضلع ..... ١١٦
الاختلاف والتناقض فيمن ضرب فاطمة ..... ١١٦
الاختلاف والتناقض في تعيين نسب قنفذ ..... ١١٧
الاختلاف في إحراق البيت من عدمه ..... ١١٧
الاختلاف والتناقض فيمن سبب أثر الدملج في عضد فاطمة ..... ١١٨
الاختلاف والتناقض في سبب إسقاط فاطمة للجنين ..... ١١٨
تناقض روايات كسر الضلع مع روايات التهديد والتهويل ..... ١١٩
**إشكالات الاعتقاد بأسطورة كسر الضلع** ..... ١٢٠
نقد دعوى سكوت علي بسبب وصية النبي صلى الله عليه وآله وسلم ..... ١٢٢
الإشكال الثاني: المحسن بن علي بين القول بالولادة والإسقاط ..... ١٢٥
الإشكال الثالث: تناقض قصة كسر الضلع مع نسبة المعجزات والولاية التكوينية إلى علي ..... ١٢٨
**نقد محاولات ادعاء وجود شواهد لقصة كسر الضلع** ..... ١٣١
**القسم الأول: روايات أهل السنة** ..... ١٣١
أولًا: روايات التهديد بالإحراق ..... ١٣١
الرواية الأولى: رواية ابن أبي شيبة ..... ١٣١
الرواية الثانية: رواية أبي سلمة بن عبد الرحمن ..... ١٣٥
الرواية الثالثة: رواية زياد بن كليب ..... ١٣٦
الرواية الرابعة: رواية ابن عون ..... ١٣٨
الرواية الخامسة: خبر كتاب الإمامة والسياسة ..... ١٣٩
ثانيا: رواية أمر أبي بكر لعمر أن يأتيه بعلي بأعنف العنف ..... ١٤٣

| الموضوع | الصفحة |
|---|---|

ثالثا: رواية تأسف أبي بكر على كشف بيت فاطمة ..... ١٤٤
أولًا: مناقشة إسناد الخبر ..... ١٤٤
القسم الثاني: روايات الإمامية ..... ١٤٩
الرواية الأولى: رواية وصف فاطمة بأنها صديقة شهيدة ..... ١٤٩
الرواية الثانية: رواية لطم فاطمة خدها..... ١٥١
الرواية الثالثة: رواية دعاء الرضا واتهامه للشيخين بقتل ابن النبي ﷺ ... ١٥٣
حكم علماء الإمامية على الرواية..... ١٥٥
الرواية الرابعة: رواية عزم الجواد إخراج أبي بكر وعمر رضي الله عنهما من قبريهما
وتحريقهما انتقاما لفاطمة ..... ١٥٥
موقف أهل العلم من سائر التوجهات العقدية من أسطورة كسر الضلع ..... ١٥٨
موقف المنصفين من علماء الإمامية وكُتَّابهم ..... ١٦٤
خاتمة ..... ١٧١
أهم المصادر والمراجع ..... ١٧٥

# مقدمة

كنا قد أصدرنا كتاب «حكاية كسر ضلع الزهراء وإسقاط جنينها في ميزان النقد العلمي» وأردنا أن يكون دراسة وافية لمسائل هذه القضية بدءًا من استعراض تاريخ نشوئها وظهورها في التراث الإسلامي وانتهاء بدراسة سائر الروايات التي وردت فيها من جهة السند والمتن، مع نقد محاولات تصحيحها، فخرج الكتاب في ما يربو على أربعمائة صفحة. ثم إن كثيرًا من الأفاضل طلبوا منا اختصار الكتاب والاقتصار فيه على محل الحاجة، خاصة أن كثيرًا من غير العرب يودون ترجمة الكتاب إلى لغات أخرى، فقمنا بإعداد هذا المختصر الذي ركزنا فيه على بيان أحوال روايات أسطورة كسر الضلع من جهة دراسة أسانيدها ومتونها، وأوجزنا في عرض المباحث الفرعية المتعلقة بنشأة فرية كسر الضلع وطرق توظيفها في الخلاف العقدي والتعريف بالمؤلفات والدراسات المرتبطة بها، مكتفين في ذلك بما ذكرناه في أصل الكتاب، فمن أراد التوسع والاستزادة والتفصيل فعليه بالرجوع إلى أصل الكتاب حيث استوفينا هناك الكلام على مهمات المسائل المتعلقة بهذا البحث، وبالله التوفيق.



# موجز أسطورة كسر الضلع
## وتاريخ نشأتها وأوجه توظيفها في الخلافات العقدية[١]

أسطورة كسر الضلع هي تلك القصة التي تتلىٰ في المنابر وتُردَّد في المجالس في كل سنة، فيزعم القصَّاصون أن أبا بكر الصديق وعمر بن الخطاب رضي الله عنهما وجماعة من الصحابة رضي الله عنهم، قصدوا بيت علي رضي الله عنه بعد أن بويع لأبي بكر بالخلافة وكان علي يأبىٰ البيعة، فلما بلغوا بيت علي رضي الله عنه أمروه أن يبايع أبا بكر وإلا دخلوا عليه البيت، فأبىٰ علي رضي الله عنه واحتمىٰ ببيته، وفي البيت فاطمة رضي الله عنها، فهجم عمر رضي الله عنه ومن معه علىٰ الباب، وأضرموا النار فيه، وكانت فاطمة رضي الله عنها خلف الباب لتمنعهم من الدخول، فدفع عمر الباب فكسر ضلع فاطمة وأسقطت المحسِّن الذي كان جنينًا في بطنها، ثم أخرجوا عليًا من البيت وأجبروه علىٰ البيعة، ثم إن فاطمة رضي الله عنها مرضت إثر ذلك، وبقيت مريضةً إلىٰ أن توفيت بسبب هذه الواقعة.

لا شك أن أي عاقل لا يرتاب في بطلان مثل هذه الحكايات الزائفة، لكن بعض الناس قد يصدقون بأمثال هذه الخرافات عندما يرونها تروىٰ في الكتب، وتحكىٰ في المجالس، لأنهم لا يدرون كيف التمييزُ بين صحيح الأخبار وسقيمها، ولأجل ذلك أنجزنا هذا البحث الذي أردنا فيه أن نبين للناس حقيقة هذه الحكاية من خلال دراستها ونقدها.

(١) للتوسع والتفصيل راجع أصل الكتاب (ص ٤٣ ـ ٧٨).

إننا حينما نبين حقيقة هذه القصة وأنها من الخرافات والأكاذيب التي ينبغي أن تطوىٰ ولا تروىٰ، إنما نريد بذلك الدفاع عن آل بيت النبي ﷺ قبل الصحابة ﷺ، وذلك أن أعظم الإساءة لعلي ﷺ أن يصوَّر بصورة الرجل الذي يعجز عن دفع الأذىٰ عن زوجته حتىٰ تؤذىٰ وتهان مع كامل قدرته علىٰ الذب عنها، ويترتب علىٰ ذلك إسقاط جنينها، فلا يظنن ظان أن الهدف من ذلك هو الإساءة إلىٰ معتقدات وأفكار طرف ما، وإنما نرىٰ أن تنزيه الصحابة وآل البيت عن الأكاذيب والموضوعات وتصفية تاريخهم من أخبار الوضاعين والكذابين من الأخباريين هو من أوجب الواجبات التي ينبغي صرف الهمم إليها.

إن البحث في نشأة أسطورة كسر الضلع، وتحديد مبتدأ ظهورها في التراث أمر معقد، إلا أن تتبع المصادر التاريخية والعقدية يشير إلىٰ أن جذورها تعود إلىٰ أواخر القرن الثاني الهجري علىٰ أيدي بعض الغلاة، ويُرجح أن هشام بن الحكم الكوفي كان من أوائل من ابتدع هذه المقالة في سياق الجدل حول الإمامة والبيعة، قبل أن تنتقل هذه الفرية إلىٰ ساحة علم الكلام والجدل.

ويظهر للباحث أن هذه القضية لم تكن شائعة بين قدماء الأخباريين الإمامية؛ إذ خلت منها رواياتهم المبثوتة في كتب التاريخ، فلا تجد في روايات أبي مخنف وكذا هشام بن محمد الكلبي أي أثر لهذه الأسطورة مع أن مثل أبي مخنف توسع في رواية أحداث وفاة النبي ﷺ وبيعة أبي بكر الصديق.

ويظهر أن هذه الأسطورة بدأت تظهر وتنتشر في نهاية القرن الثالث وبداية القرن الرابع الهجري، فكان ابتداء ذكرها في قضايا المثالب المنسوبة إلىٰ الشيخين ﷺ، ثم انتقلت هذه القضية إلىٰ الكتب الروائية المسندة من أمثال «كامل الزيارات» لابن قولويه القمي، و«الأمالي» لابن بابويه القمي، ولكن مع ذلك، بقيت مسألة كسر الضلع قضية هامشية وغير معتمدة لدىٰ كبار علماء الإمامية في ذلك العصر، حيث خلت منها أمهات الكتب التي ينبغي أن تروي أمثال هذه المسائل، كالكافي للكليني، ونهج البلاغة للرضي، والإرشاد للمفيد، مما يدل علىٰ عدم شهرتها.

غير أن ما ساهم في انتشارها وذيوعها، هو حشرها في كتب العقائد، خاصة في القرن الخامس، كما هو مشاهد في مصنفات الشريف المرتضىٰ وتلميذه الشيخ الطوسي، مما جعل هذه الأسطورة تفشو فيما بعد في كتب العقائد والردود التي صنفت بعدهما.

ثم تحولت هذه المسألة في العصور المتأخرة من قصة تاريخية صرفة إلىٰ قضية عقدية مركزية، تبلغ مرتبة المسائل المقطوع بها!، وإذا كانت هذه القضية لم تكن ذات أهمية كبرىٰ في التراث الإمامي خاصة في القرون الأولىٰ، فإنها اليوم وبسبب التحول الكبير الذي حصل في القرون الأخيرة صارت قضية محورية وأساسية عندهم، والسبب الرئيس في ذلك ـ في وجهة نظرنا ـ هو انتقال هذه القضية من مجرد كونها قصة تاريخية يتم استغلالها لأغراض تاريخية متعلقة بقضية بيعة أبي بكر الصديق ﷺ وعقيدة النص علىٰ إمامة علي ﷺ، إلىٰ طقس سنوي يتضمن ممارسات متعددة من مجالس تعقد

في أيام عشرة لحكاية تفاصيل أسطورة كسر الضلع، وطقوس التشابيه التي يتم فيها إعادة تمثيل تلك الحادثة، مما جعل هذه القضية تتغلغل في أذهان العامة، وتصبح عندهم من الأمور المسلمة.

فتطور موضوع «كسر ضلع الزهراء» من كونه مجرد رواية تاريخية إلى قضية مركزية في التراث العقدي، حيث استُخدمت كأداة لإثبات دعاوى محددة، تتلخص في ثلاثة محاور رئيسية:

❁ **الأمر الأول: دعوى إكراه علي ﷺ على بيعة أبي بكر الصديق ﷺ:** إذ يستخدم أنصار هذه الرواية قصة كسر الضلع لإثبات أن بيعة علي بن أبي طالب ﷺ لأبي بكر الصديق ﷺ لم تكن اختيارية، بل جاءت نتيجة القهر والتهديد.

❁ **الأمر الثاني: اتهام أبي بكر وعمر ﷺ بنصب العداء لآل البيت:** فتحولت هذه القصة إلى الحجة الرئيسية عند المخالفين لتقرير دعوى العداء بين كبار الصحابة وآل البيت ﷺ، وقد تطور هذا الخطاب لدى المتأخرين إلى اتهام الخليفتين الراشدين أبي بكر وعمر ﷺ بالنصب ومعاداة أهل البيت.

❁ **الأمر الثالث: دعوى مظلومية فاطمة ﷺ وآل البيت ﷺ:** وهذا الأمر ابتدأ في الكتابات المتأخرة التي نحت منحى اللعب على وتر العواطف، وبالأخص تلك الكتب المصنفة في مصائب فاطمة ومظلوميتها، والتي تحولت فيما بعد إلى مجالس سنوية، تسمى بمأتم فاطمة، وتقص فيها تلك

القصة المفتراة، ويضاف إليها طقوس التشابيه التي تقوم بتمثيل مسرحي لأسطورة حرق باب فاطمة وضربها وإسقاط جنينها، ولأجل ذلك قمنا بدراسة أسانيد روايات كسر الضلع لبيان مواضع الخلل فيها وهو ما سنفصله في المباحث الآتية.



# دراسة روايات كسر الضلع

عندما تتبعنا ما أورده المصنفون في إثبات كسر الضلع من روايات حول هذه المسألة، وجدناهم يستدلون بصنفين من الروايات:

❁ **الصنف الأول:** روايات ورد فيها التصريح بالاعتداء على فاطمة ﵂، سواء كان هذا الاعتداء عليها بضربها، أو لطمها، أو عصرها بالباب، أو إسقاط جنينها، وعندما درسنا هذا الصنف من الروايات وجدنا أنه يضم روايات مسندة، وروايات غير مسندة.

❁ **الصنف الثاني:** روايات لم يرد فيها التصريح بضرب فاطمة أو إسقاط جنينها، وهذه الروايات يستدل بها المخالفون ليدعوا وجود شواهد لأصل قصة كسر الضلع.

فقمنا بدراسة (روايات القسم الأول) دراسة مفصلة، لأنها عُمدة أدلة القائلين بأسطورة كسر الضلع، ولعل أول من جمع روايات كسر الضلع في موضع واحد هو جعفر مرتضى العاملي في كتابه مأساة الزهراء، فقد خصص الفصل الثاني من الباب الثاني في الكتاب لحشد الروايات التي يزعم أنها تدل على حدوث واقعة كسر الضلع، وأوردها تحت عنوان «النصوص والآثار المروية عن المعصومين الأربعة عشر عن أحاديث مظلومية الزهراء»[1]، ثم

(١) مأساة الزهراء (٢/٣٣).

أورد تحت هذا الفصل ٤١ رواية، ورتبها على حسب ترتيب المعصومين عندهم، بدءًا من النبي ﷺ وانتهاء بالحسن العسكري[١]، وأغلب من صنف في إثبات قصة كسر الضلع بعد جعفر مرتضى العاملي تابعه في مسلكه وقلده في سرد الروايات.

وعندما درسنا هذا الفصل وجدنا أن جعفر مرتضى العاملي لم يلتزم بإيراد الروايات الصريحة في كسر الضلع فقط، بل توسع في النقل وأورد روايات لا تصرح بأي شيء عن ضرب فاطمة أو إسقاط جنينها، وغرضه من ذلك إيهام القارئ بكثرة الروايات في هذا الباب، لكن الحقيقة أن أكثر من نصف الروايات التي أوردها ليست داخلة في محل النزاع، فالروايات الصريحة في مسألة كسر الضلع هي ٢٠ رواية فقط، وهي التي وردت في كتاب مأساة الزهراء بالأرقام التالية (٢، ٣، ٤، ٦، ٧، ٨، ١٠، ١٤، ١٦، ١٨، ٢٠، ٢٣، ٢٤، ٢٧، ٢٨، ٢٩، ٣١، ٣٢، ٣٦، ٤١).

وأما بقية الروايات فلم يرد فيها التصريح بأي شيء يتعلق بحادثة الاعتداء المزعوم على فاطمة ﵂، وهي الروايات التي وردت في كتاب العاملي بهذه الأرقام (١، ٥، ٩، ١١، ١٢، ١٣، ١٥، ١٧، ١٩، ٢١، ٢٢، ٢٥، ٢٦، ٣٠، ٣٣، ٣٥، ٣٧، ٣٨، ٣٩، ٤٠)، وقد صرح جعفر مرتضى العاملي بنفسه بأن بعض هذه الروايات ليست صريحة في المطلوب![٢]،

(١) مأساة الزهراء (٢/٣٣ ـ ٧٢).

(٢) انظر: مأساة الزهراء (٢/٤٤)، و(٢/٤٧)، (٢/٧١). وقد قام محمد الحسيني بالتنبيه على هذه القضية في كتابه هوامش نقدية في موضعين: الأول (ص ٢٦ ـ ٢٩)، والثاني (ص ١٤٧ ـ ١٥٢).

وهذا كاف في عدم الاشتغال بهذا الضرب من الروايات، ولهذا ركزنا في هذه الدراسة على الروايات التي ورد فيها التصريح بواقعة كسر الضلع دون بقية الروايات التي لا تدل على هذه الواقعة، فتوسعنا في دراستها بطريقة مفصلة من جهة السند والمتن.





# القسم الأول: دراسة روايات كسر الضلع

## ما نسب إلى النبي ﷺ

### ١ ـ رواية كتاب سُليم بن قيس:

جاء في كتاب سليم بن قيس[١] رواية طويلة تذكر أن النبي ﷺ قال لفاطمة رضي الله عنها: «إنك أول من يلحقني من أهل بيتي، وأنت سيدة نساء أهل الجنة، **وسترين بعدي ظُلمًا وغيظًا حتىٰ تُضربي ويُكسر ضلع من أضلاعك**، لعن الله قاتلك، ولعن الآمر والراضي والمعين والمظاهر عليك وظالم بعلك وابنيك»[٢].

### ❁ دراسة سند الرواية:

تعد الروايات الموجودة في كتاب سليم بن قيس أحد المصادر الرئيسة والمهمة التي اعتمد عليها أنصار أسطورة كسر الضلع، إن لم يكن عمدتها علىٰ حد ما قاله الشيخ الإمامي هاشم الهاشمي[٣]، وهذه الرواية مختلقة موضوعة لا أصل لها، لأن سليم بن قيس اسم لرجل لم يكن له أي وجود

---

(١) درجنا في البحث علىٰ إطلاق عبارة «كتاب سليم بن قيس» لأنها العبارة المشهورة علميًا، وإلا فما سنقرره في هذه الدراسة يثبت عدم وجود أي أصل صحيح لهذا الكتاب فشخصية سليم مختلقة، والكتاب مفترىٰ لا أصل له.

(٢) كتاب سليم بن قيس (ص ٤٢٤ ـ ٤٢٧).

(٣) حوار مع فضل الله حول الزهراء (ص ٤٢٠).

في الدنيا، وأما الكتاب المنسوب إليه فهو مختلق موضوع فضلًا عن تعرضه للدس والتزوير، وكذلك متن الرواية يشهد على نفسه بالوضع والصناعة، وإليك تفصيل ذلك:

## ❊ المسألة الأولى: تحقيق حال سليم بن قيس:

عند دراسة آراء علماء الإمامية حول سليم بن قيس وجدنا أنهم اختلفوا في أمره، على ثلاثة أقوال:

❊ **القول الأول: أن سليم بن قيس شخصية خيالية مختلقة**، ويبدو أن هذا القول كان موجودًا منذ القرن الخامس، وقد نسب ابن الغضائري (عاش في القرن الخامس) هذا القول إلى جماعة من أصحابهم فقال في ترجمة سليم: «وكان أصحابنا يقولون: إن سُليمًا لا يعرف، ولا ذُكر في خبر»[(١)]، وقد تبنى عبد المهدي الجلالي ـ من الإمامية ـ هذا القول، وكتب مقالة مفصلة عنوانها «سليم بن قيس حقيقة واقعة أم شخصية مصطنعة»[(٢)].

❊ **القول الثاني: أن سليم بن قيس ضعيف**: فقد عد جماعة من علماء الرجال سليم بن قيس في الضعفاء، كزين الدين العاملي[(٣)]، وعبد النبي الجزائري[(٤)]، ومنهم من ذهب إلى الحكم بجهالته، كمحمد صالح

(١) رجال ابن الغضائري (ص ٦٣).

(٢) أصل هذه المقالة بالفارسية وقد ترجمتها نظيرة غلاب ونشرت في العدد ٢٦ من مجلة نصوص معاصرة.

(٣) في حاشيته على الخلاصة للحلي (ص ١٤٤)، وطبعت أيضًا ضمن كتاب: رسائل الشهيد الثاني (٩٩٣/٢).

(٤) ذكر سليم بن قيس في قسم الضعفاء في كتابه حاوي الأقوال في علم الرجال (٥١٢/٣).

المازندراني[١]، ومنهم من ذهب إلى أنه كذَّاب مشبوه، كهاشم معروف الحسني[٢].

* **القول الثالث: أن سليم بن قيس ثقة:** ولعل أول من صرح بذلك هو البرقي[٣]، وهو قول عدة من علماء الرجال[٤]، وعامة الأخباريين[٥]، وتبعهم على ذلك جماعة من المعاصرين[٦]، خاصة الأخباريون الجدد[٧].

والقول الأول الذي يقضي بأن سليم بن قيس اسم مختلق لا حقيقة له هو القول الأصوب الذي تنصره الأدلة[٨]، لعدة وجوه ملخصها[٩] أن كل ما

(١) شرح أصول الكافي (٢/١٦٣).

(٢) الموضوعات في الآثار والأخبار (ص ١٨٤).

(٣) رجال البرقي (ص ٤).

(٤) خلاصة الأقوال للحلي (ص ١٦٣)، رجال ابن داود (ص ١٠٦)، فائق المقال لأحمد بن عبد الرضا البصري (ص ١٦٦)، الفوائد الرجالية للخواجوئي (ص ٣٢٣)، تكملة الرجال للكاظمي (١/٥٧٣)، تنقيح المقال للمامقاني (١/٦٨)، وغيرهم.

(٥) انظر: روضة المتقين للمجلسي الأب (١٤/٣٧٢)، بحار الأنوار (١/٣٢) ومرآة العقول (٣/٢٩١) كلاهما للمجلسي الابن، وسائل الشيعة للحر العاملي (٢٠/٣٦ و٤٢)، غاية المرام لهاشم البحراني (ص ٥٤٦)، الحدائق الناظرة ليوسف البحراني (٢٥/٣٧٢ ـ ٣٧٣)، خاتمة مستدرك الوسائل للنوري (٦/١٥٨)، وغيرهم.

(٦) جمع محمد باقر الأنصاري في مقدمة تحقيق كتاب سليم بن قيس أقوال جماعة منهم، انظرها (١/١١١ ـ ١١٤).

(٧) وهؤلاء ليسوا أخباريين بالمعنى المشهور للمصطلح العلمي، لكنهم من الناحية العملية يسلكون مسلك الأخباريين في تصحيح الروايات، وعلى رأس هؤلاء: المرجع محمد السند في كتابه إسلام معية الثقلين (ص ٦١ ـ ٦٤)، والمرجع محمد صادق الروحاني في كتابه السيدة الزهراء بين الفضائل والظلامات (ص ٧٥ ـ ٧٧).

(٨) ومن أوائل من نبه على ذلك وبحثه بتفصيل الدكتور ناصر القفاري في كتابه أصول مذهب الشيعة (١/٢٢١ ـ ٢٢٥)، و(١/٣٨٦).

(٩) وقد فصل عبد المهدي جلالي الكلام حول هذه الأدلة في مقالته عن سليم بن قيس المنشورة=

يقال عن سليم بن قيس مداره علىٰ الكتاب المنسوب إليه[١]، كما أن مدار سائر أسانيد كتاب سليم علىٰ رجل واحد وهو أبان بن أبي عياش[٢]، وكذا كل ما روي عن سليم في الكتب الروائية الإمامية فمداره علىٰ أبان[٣]، وقد جاء في أول كتاب سليم قصة يظهر عليها الوضع والاختلاق، ملخصها أن سليمًا لم يحدث بكتابه أحدًا سوىٰ أبان بن أبي عياش وأوصاه أن لا يحدث به حتىٰ يموت[٤]، وأن أبان لم يحدث بهذا الكتاب أحدًا سوىٰ عمر بن أذينة، ومقتضىٰ هذه القصة أن مدار إسناد كتاب سليم علىٰ رواية عمر بن أذينة عن أبان فقط، وهذا يبطل كل الأسانيد الأخرىٰ التي يتوهم منها رواية غير أبان عن سليم، فإذا تبينت ذلك فالتحقيق أن سليم شخصية لا وجود لها.

---

= في مجلة نصوص معاصرة، العدد ٢٦، (ص ٢٢٦ ـ ٢٥٧) وما ذكرناه هو ملخص لأهم الأدلة التي استند إليها.

(١) مجلة نصوص معاصرة، العدد ٢٦، (ص ٢٥٦).

(٢) قال ابن النديم: «كتاب سليم بن قيس الهلالي رواه أبان بن أبي عياش لم يروه غيره»، ونص علىٰ ذلك محمد باقر الزنجاني في مقدمة تحقيقه لكتاب سليم بن قيس (١/٢٣٠)، ومحمد رضا السيستاني في قبسات من علم الرجال (٢/١٩٩).

(٣) انظر: خلاصة الأقوال (ص ٨٣)، رجال ابن داود (ص ٢٤٩)، وخالف في هذا ابن الغضائري فذكر أنه وقف علىٰ ذكر سليم «من غير جهة كتابه ولا من رواية أبان»، رجال ابن الغضائري (ص ٦٣ ـ ٦٤)، والخوئي أيضا في معجم رجال الحديث (٩/٢٣٥) والصحيح أن سائر الروايات التي يتوهم فيها رواية غير أبان عن سليم إنما وقع فيها سقط في الإسناد، كما بين ذلك محمد باقر الزنجاني في مقدمة تحقيقه لكتاب سليم بن قيس (١/٢٩٥)، ومحمد رضا السيستاني في قبسات من علم الرجال (٢/١٩٩ ـ ٢٠٠).

(٤) كتاب سليم بن قيس (٢/٥٥٨ ـ ٥٥٩).

## المسألة الثانية: تحقيق حال كتاب المنسوب إلى سليم بن قيس:

لقد اختلفت أقوال علماء الإمامية في حال كتاب سليم بن قيس على ثلاثة أقوال:

**القول الأول: أن كتاب سليم بن قيس لا يصح:** ذهب جماعة من علماء الإمامية إلى أن كتاب سليم موضوع ومصنوع، أولهم هو ابن الغضائري، حيث يقول: «الكتاب موضوع، لا مِرية فيهِ»[١]، واتهم أبان بن أبي عياش بوضعه فقال: «وينسب أصحابنا وَضْعَ «كتاب سليم بن قَيس» إليه»[٢]، وتبعه على ذلك ابن داود الحلي[٣]، وأبو الحسن الشعراني[٤]، ونَسَبَ القول بوضع كتاب سليم بن قيس إلى جل المحققين[٥].

---

(١) رجال ابن الغضائري (ص ٣٦).

(٢) رجال ابن الغضائري (ص ٣٦).

(٣) رجال ابن داود (ص ٢٤٩)، وقد ذهب محمد رضا الجلالي في تحقيقه لرجال ابن الغضائري (ص ١١٨)، إلى أن هذا الكلام لابن الغضائري، فذكره فيما استدركه من نصوص على الكتاب، لكن بما أن النسخة المشهورة لابن الغضائري خالية من هذا النص نسبناه إلى ابن داود.

(٤) انظر: شرح أصول الكافي للمازندراني مع حاشية الشعراني (٣٠٧/٢)، الهامش و(٨٧/١١)، الهامش، والوافي للفيض الكاشاني مع حاشية الشعراني (٦٣٥/٢٢)، و(٥٨/٢٦)، وپژوهش هاى قرآنى علامه شعرانى در تفاسير مجمع البيان، روح الجنان ومنهج الصادقين (١٤٤/٣)، والكتاب فارسي وفيه نصوص عربية، وترجمة عنوانه هو: أبحاث قرآنية للعلامة الشعراني، ولا بد أن نشير إلى أن الشعراني وإن حكم على كتاب سليم بن قيس بالوضع فإنه لا يجد ضيرًا في الاستناد إلى الكتاب إذا كان مؤيدًا بقرينة عقلية أو نقلية!، انظر: شرح أصول الكافي للمازندراني مع حاشية الشعراني (٣٠٨/٢) الهامش ١، و(١٣٩/٢) الهامش ١.

(٥) شرح أصول الكافي للمازندراني مع حاشية الشعراني (١٣٢/١٠) الهامش.

وهذا ما ذهب إليه من المعاصرين: حسن زاده الآملي[١]، ومرتضىٰ الحائري[٢]، ومحمد باقر البهبودي[٣]، وحسين الراضي[٤].

ومن علماء الإمامية من ذهب إلىٰ أن كتاب سليم لا يصح لضعف إسناده، منهم: أحمد بن موسىٰ ابن طاووس الحلي (٦٧٣ هـ)[٥]، وأبو القاسم الخوئي[٦]، والمرجع علي السيستاني[٧]، والمرجع محمد آصف محسني[٨]، وحيدر حب الله ـ الأستاذ في حوزة قم[٩].

وقد أفرد الشيخ الإمامي حسين المصطفىٰ كتاب سليم بدراسة موسعة ومفصلة في كتابه التأسيس في نسبة كتاب سليم بن قيس، فتتبع سائر أسانيد الكتاب وضعَّفها، وانتهىٰ إلىٰ عدم صحة كتاب سليم بن قيس[١٠].



(١) ثمان رسائل عربية (ص ٢٨٧).
(٢) كتاب الخمس (ص ٦٤٦).
(٣) معرفة الحديث (ص ٣٦٣) وانظر أيضًا (ص ٣٥٩، وص ٣٤٦).
(٤) المؤامرة الكبرىٰ علىٰ مدرسة أهل البيت (ص ٣١٤).
(٥) التحرير الطاووسي (ص ٢٥٣).
(٦) معجم رجال الحديث (٩/٢٣٥ ـ ٢٣٧).
(٧) نقل ذلك عنه حسين المصطفىٰ في التأسيس في نسبة كتاب سليم بن قيس (ص ٦٣).
(٨) مشرعة بحار الأنوار (٢/٢٣).
(٩) إضاءات في الفكر والدين والاجتماع (٢/٥٣٦).
(١٠) التأسيس في نسبة كتاب سليم بن قيس (ص ٦٥ ـ ٨٧).

**❊ القول الثاني: أن أصل كتاب سليم ثابت لكن الكتاب تعرض للدس والتدليس:** وأول من قرر هذا القول هو المفيد (٤١٣ هـ)[١]، وقريب منه كلام ابن المطهر الحلي[٢]، وتبعه على ذلك الداماد[٣]، وتبنى قول المفيد عدد من مراجع الإمامية وعلمائهم المعاصرين منهم: المرجع محمد حسين فضل الله[٤]، والمحقق محمد تقي التستري[٥]، ومحمد هادي معرفة[٦]، ومرتضى العسكري[٧]، والمرجع المعاصر كمال الحيدري[٨]، ومحمد رضا السيستاني[٩].

(١) تصحيح اعتقادات الإمامية، (ص ١٤٩ ـ ١٥٠).

(٢) خلاصة الأقوال (ص ١٦٣)، وللفائدة فقد عقّب زين الدين العاملي ـ في حواشيه على الخلاصة ـ على كلام الحلي قائلًا: «لا وجه للتوقّف في الفاسد، بل في الكتاب؛ لضعف سنده على ما رأيت، وعلى التنزّل كان ينبغي أن يقال: وردّ الفاسد منه والتوقّف في غيره»، رسائل الشهيد الثاني (٢/٩٩٣).

(٣) التعليقة على كتاب الكافي (ص ١٤٥).

(٤) نقل جعفر مرتضى هذا الكلام عن محمد حسين فضل الله في كتابه مأساة الزهراء (١/١٤١).

(٥) قاموس الرجال (٥/٢٣٩)، الأخبار الدخيلة (١/٢٣٤).

(٦) صيانة القرآن من التحريف (ص ٢٢٦ ـ ٢٢٧).

(٧) القرآن الكريم وروايات المدرستين (٣/٦٦)، ونقل كلام المفيد في موضع آخر (٣/١٧٠)، وردّ رواية سليم بن قيس في موضع ثالث بناء على ما ذكره المفيد (٣/١٨٠).

(٨) الموروث الروائي بين النشأة والتأثير، من أبحاث المرجع الديني كمال الحيدري بقلم تلميذه طلال الحسن (ص ٢٧٧ ـ ٢٨١).

(٩) قبسات من علم الرجال (٢/٢٠١).

❊ **القول الثالث: أن كتاب سليم معتمد ومعتبر:** لعل أول من صرح من علماء الإمامية بأن كتاب سليم بن قيس معتمد هو محمد بن إبراهيم النعماني (عاش في القرن الرابع)[١]، وهو قول عامة الأخباريين[٢]، وجماعة من المعاصرين[٣]، خاصة الأخباريون الجدد.

وهذا القول ليس له نصيب من التحقيق العلمي، وسائر ما استدل به أصحابه لتوثيق أبان لا يلتفت إليه، فأبان لم يوثقه أي أحد من علماء الرجال القدماء، بل اتفق قدماء علماء الرجال على تضعيفه، فقد ضعفه كل من ابن الغضائري والطوسي، وضعفه جماعة من المتأخرين، ولذا ذكره حسين الساعدي في «الضعفاء من رجال الحديث» قائلًا: «ضعيف، تابعي، روايته في مدرسة الخلفاء مشهورة، نُسب إليه وضع كتاب سُليم بن قيس...، ضعّفه ابن الغضائري والطوسي، وعدّه من الضعفاء العلامة الحلّي، وابن داوود، والجزائري، ومحمّد طه نجف، والبهبودي»[٤].

والراجح من هذه الأقوال هو القول الأول، الذي يقضي بأن كتاب سليم

---

(١) الغيبة (ص ١٠٣).

(٢) انظر: روضة المتقين للمجلسي الأب (٣٧٢/١٤)، بحار الأنوار (٣٢/١) ومرآة العقول (٢٩١/٣) كلاهما للمجلسي الابن، وسائل الشيعة للحر العاملي (٣٦/٢٠ و٤٢)، غاية المرام لهاشم البحراني (ص ٥٤٦)، الحدائق الناظرة ليوسف البحراني (٣٧٢/٢٥ ـ ٣٧٣)، خاتمة مستدرك الوسائل للنوري (١٥٨/٦)، وغيرهم.

(٣) جمع محمد باقر الأنصاري في مقدمة تحقيق كتاب سليم بن قيس أقوال جماعة منهم، انظرها (١١١/١ ـ ١١٤).

(٤) الضعفاء من رجال الحديث (١٣٩/١).

بن قيس مختلق وموضوع، لما قَدَّمنا من قبل من كون سليم بن قيس شخصية مختلقة، ولكون مدار سائر أسانيد كتاب سليم بن قيس علىٰ رجل واحد هو أبان بن أبي عياش، وقد قام الشيخ الإمامي حسين المصطفىٰ بدراسة سائر أسانيد الكتاب، وخلص إلىٰ ضعفها جميعًا فقال: «لا نجد في طرق كتاب سليم بن قيس طريقًا واحدًا يسلم مما يبطله، أو يجعله في موضع الضعف الشديد الذي لا يصح معه الاحتجاج، ولا الاستدلال علىٰ ثبوت الكتاب به»[(١)].

والخلاصة أننا لو تجاوزنا عن سائر العلل الواردة في أسانيد كتاب سليم، وغضضنا الطرف عن كونه كتابًا موضوعًا، فإن النتيجة هي أن إسناد الكتاب علىٰ قواعد الإمامية لا يثبت وبذلك يسقط الاستدلال بالكتاب[(٢)].

### ❊ إشكال مهم حول روايات كسر الضلع في كتاب سليم بن قيس

لاحظنا أثناء دراسة روايات كسر الضلع المروية في كتاب سليم بن قيس أن القدماء الذين نقلوا روايات كثيرة عن سليم بن قيس، من نظراء الكليني والنعماني وابن بابويه القمي والمفيد والشريف المرتضىٰ والطوسي وغيرهم من القدماء، لم ينقلوا أي رواية من الروايات التي ورد فيها كسر الضلع عن سليم، وأقدم من وجدناه ينقل ذلك من كتاب سليم هو أبو منصور

(١) التأسيس في نسبة كتاب سليم بن قيس (ص ٨٧).

(٢) وقد تتبع حسين المصطفىٰ سائر أسانيد كتاب سليم في كتابه التأسيس في نسبة كتاب سليم بن قيس (ص ٦٥ ـ ٨٨) وبين ضعفها، ورد علىٰ كثير من استدلالات المخالفين لتصحيحها، ولأجل ذلك استغنينا عن التوسع في نقد أسانيد الكتاب، واكتفينا ببيان حال أبان لأن مدار أسانيد الكتاب عليه.

الطبرسي (عاش في القرن السادس) في «الاحتجاج»، ثم ظهرت هذه الروايات في النسخ المتأخرة لكتاب سليم، وقد تنبه لذلك الباحث الإمامي أحمد الكاتب[١].

وهنا يُطرح تساؤل مهم: ما الذي يثبت أن الروايات التي جاءت في كتاب سليم عن كسر الضلع ليست من الروايات المدسوسة في الكتاب؟ خاصة أن كتاب سليم بن قيس قد تعرض للدس والتدليس كما نص على ذلك المفيد وغيره من علماء الإمامية.

(١) الشيعة والسنة وحدة الدين خلاف السياسة والتاريخ (ص ١٢٩).

## ٢ـ رواية الأمالي:

روىٰ ابن بابويه القمي المشهور عند الإمامية بالشيخ الصدوق (٣٨١ هـ) عن ابن عباس أن النبي ﷺ قال: «وأما ابنتي فاطمة، فإنها سيدة نساء العالمين من الأولين والآخرين، ... وإني لما رأيتها ذكرتُ ما يُصنع بها بعدي، كأني بها وقد دخل الذل بيتها، وانتهكت حرمتها، وغصبت حقها، ومنعت إرثها، **وكسر جنبها، وأسقَطت جنينها**، وهي تنادي: يا محمداه، فلا تجاب، ...، فتكون أول من يلحقني من أهل بيتي، فتقدم عليَّ محزونة مكروبة مغمومة **مغصوبة مقتولة**، فأقول عند ذلك: اللهم العن من ظلمها، وعاقب من غصبها، وأذل من أذلها، وخلد في نارك **من ضرب جنبها حتىٰ ألقت ولدها**»[١].

### ❁ دراسة سند الرواية:

إن هذا الإسناد تالف، إذ إن جملة من رواته مجاهيل ومتهمون بالكذب والضعف:

١ ـ **علي بن أحمد بن موسىٰ الدقاق**: لخص الجواهري حكم الخوئي فيه فقال: (مجهول)[٢].

٢ ـ **موسىٰ بن عمران النخعي**: لا إشكال في أنه مجهول لم تتعرض

---

(١) أمالي للصدوق ص ٩٩ «المجلس الرابع والعشرون» الرواية رقم (٢)، وهذه الرواية هي نفس الرواية التي نقلها الحمويني صاحب فرائد السمطين، لأن إسنادها ينتهي إلىٰ الدقاق شيخ الصدوق في هذه الرواية، وقد وقع في إسناد الحمويني سقط وإنقطاع فاحش في الإسناد، وعلىٰ هذا فادعاء جعفر مرتضىٰ العاملي وغيره أن هذه رواية مستقلة مروية من طرق أهل السنة هو تمويه واضح، إذ أنها ليست إلا رواية الأمالي، وقد فصلنا الكلام عن ذلك في أصل الكتاب فراجعه.

(٢) المفيد من معجم رجال الحديث لمحمد الجواهري (ص ٣٨٤).

لحاله كتب الرجال[١]، ومن ذهب إلىٰ توثيقه بناء علىٰ أدلة مرجوحة فقد جانب الصواب، فالحق مع من حكم بضعفه.

**٣ ـ الحسين بن يزيد النوفلي:** قال عنه حسين الساعدي: «عدَّه من الضعفاء كل من العلامة، وابن داود، والجزائري، ومحمد طه نجف، والبهبودي، ويظهر من رواياته الوضع والاختلاق»[٢].

**٤ ـ الحسن بن علي بن أبي حمزة البطائني:** قال عنه ابن فضّال: «كذاب ملعون»[٣]، وضعّفه عامة علماء الرجال[٤]، ونقل محمد جعفر شمس الدين الإجماع علىٰ ضعفه[٥].

**٥ ـ علي بن أبي حمزة البطائني والد الحسن بن علي:** قال ابن الغضائري: «لعنه الله، أصل الوقف»[٦]، وضعفه عامة علماء الرجال[٧].

---

(١) انظر: فقه الحج بحوث استدلالية في الحج (ص ٨٤)، تنقيح المقال (١/١٥٦)، دراسات في مشيخة الفقيه (ص ٥٤٣)، عدة الرجال (٢/٢١٣)، إيضاح الدلائل في شرح الوسائل (١/٣١٤)، نخبة المقال في تمييز الإسناد والرجال (ص ٥٠٩).

(٢) الضعفاء في رجال الحديث (١/٥٠٠)، وضعفه جماعة غيرهم، انظر: روضة المتقين في شرح من لا يحضره الفقيه (٣/٧٤)، رجال بحر العلوم (٤/٨٥)، مدارك العروة (١٢/٦٧)،.

(٣) الكشي ص ٥٥٢، رواية رقم (١٠٤٢).

(٤) انظر: رجال ابن الغضائري ص٥١، رجال النجاشي ص ٣٦، خلاصة الأقوال ص٣٣٤، حاوي الأقوال ٣/٣٨١، عدة الرجال (١/٢٦٥)، تنقيح المقال (١/٣٦)، ملخص المقال في تحقيق أحوال الرجال (طبعة حجرية) (ص ٢٠٧)، والطبعة الحديثة (٣/١٥٨)، المفيد من معجم رجال الحديث، لمحمد الجواهري (ص ١٤٥)، إيضاح الدلائل في شرح الوسائل (١/٢٤٥)، تهذيب المقال في تنقيح كتاب الرجال (٢/١٥).

(٥) شرح مشيخة الفقيه (ص ٢٤٢)، الطبعة الجديدة.

(٦) رجال ابن الغضائري (ص ٨٣ ـ ٨٤)، رقم ١٠٧.

(٧) خلاصة الأقوال (ص٣٦٢)، مسالك الأفهام إلىٰ تنقيح شرائع الاسلام (٦/٢١٢)،=

## رأي علماء الإمامية في سند الرواية:

اختلف علماء الإمامية في الحكم على هذه الرواية على قولين، فحكم هاشم الهاشمي في حواره مع السيد فضل الله على هذه الرواية بالضعف والإرسال[١]، ولم يجعلها محمد آصف محسني ضمن الروايات المعتبرة[٢]، وضعفها أيضا محمد الحسيني[٣].

أما محمد باقر المجلسي فحكم بأن إسناد هذه الرواية معتبر[٤]، وقد مضى أن السند مسلسل بالمجاهيل والمتهمين بالكذب والضعف، بل إن المجلسي نفسه ضعف (الحسن بن علي بن أبي حمزة) في كتاب الوجيزة في علم الرجال[٥]، وأكثر من الطعن فيه في كتابيه ملاذ الأخيار[٦]، ومرآة العقول[٧]، ولا شك أن هذا تناقض منه، وبذلك يتبين أن الصواب مع من حكم بضعف هذه الرواية من علماء الإمامية.

## مناقشة متن الرواية:

ـ اشتملت الرواية على أمارات الغلو في فاطمة والكذب على النبي ﷺ

---

= روضات الجنات (٦/٢٢٨)، بحوث في علم الرجال (ص ٩٠)، المفيد من معجم رجال الحديث للجواهري (ص٣٨١)، سدرة الكمال في علم الرجال (ص ٣٨٨)، و(ص ٤٠٠).

(١) حوار مع فضل الله حول الزهراء (ص ٢٨٥).

(٢) مشرعة بحار الأنوار (٢/٤٤).

(٣) هوامش نقدية (ص ١٥٥).

(٤) جلاء العيون ١/١٤٦.

(٥) الوجيزة في علم الرجال (ص١٨٨).

(٦) ملاذ الأخيار (٢/٩٨) و(٧/٢٩٠)، و(١٦/١٩٦).

(٧) مرآة العقول (٧/٧١) و(١٣/٢٥٦).

في موضعين:

الأول: ما نُسب للنبي ﷺ من أنه قال: «فعند ذلك يؤنسها الله تعالىٰ ذكره بالملائكة، فنادتها بما نادت به مريم بنت عمران، فتقول: يا فاطمة ﴿إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰكِ وَطَهَّرَكِ وَٱصْطَفَىٰكِ عَلَىٰ نِسَآءِ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾، يا فاطمة ﴿ٱقْنُتِى لِرَبِّكِ وَٱسْجُدِى وَٱرْكَعِى مَعَ ٱلرَّٰكِعِينَ﴾»، فإن هذا كذب قطعًا، ومقتضاه أن الوحي لم ينقطع بعد النبي ﷺ!

الثاني: ما نُسب للنبي ﷺ من قوله: «فيبعث الله ﷻ إليها مريم بنت عمران، تمرضها وتؤنسها في علتها»، فهو مثل سابقه في الكذب والزور ولا يُظن بالعقلاء التصديق بمثل هذه الخرافات.

## ٣ ـ رواية كامل الزيارات:

روىٰ ابن قولويه (٣٦٨ هـ) عن حماد بن عثمان، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: «لما أسري بالنبي ﷺ إلىٰ السماء قيل له: ... وأما ابنتك فتُظلم وتُحرم ويُؤخذ حقها غصبًا الذي تجعله لها، وتُضرب وهي حامل، ويُدخل عليها وعلىٰ حريمها ومنزلها بغير إذن، ثم يمسها هوان وذل، ثم لا تجد مانعًا، وتطرح ما في بطنها من الضرب، وتموت من ذلك الضرب... وأول من يحكم فيهم محسن بن علي (عليه السلام) وفي قاتله، ثم في قنفذ، فيؤتيان هو وصاحبه، فيضربان بسياط من نار، لو وقع سوط منها علىٰ البحار لغلت من مشرقها إلىٰ مغربها، ولو وُضعت علىٰ جبال الدنيا لذابت حتىٰ تصير رمادًا، فيُضربان بها...»[١].

## ❁ دراسة سند الرواية:

### هذا الإسناد لا يصح لما يلي:

❁ **علي بن محمد بن سالم**، قال الشاهرودي: «لم يذكروه»[٢]، فهو (مجهول)، وذهب الخوئي إلىٰ أن الصواب في اسمه (علي بن محمد بن سليمان النوفلي)[٣]، وهو «مجهول» أيضا[٤].

❁ **عبد الله بن عبد الرحمان الأصم**، قال النجاشي: «ضعيف غال ليس

---

(١) كامل الزيارات ص(٣٢٩) برقم (٨٤٠).
(٢) مستدركات علم رجال الحديث (٥/٤٤٨).
(٣) معجم رجال الحديث (١٣/١٥٢).
(٤) تنقيح المقال (١/١٠٩)، المفيد من معجم رجال الحديث (ص ٤١٠).

بشيء»[١]، وقال ابن الغضائري: «ضعيف مرتفع القول، له كتاب في الزيارات، مما يدل على خبث عظيم، ومذهب متهافت، وكان من كذَّابة أهل البصرة»[٢]، وضعفه غالب علماء الرجال[٣].

## مناقشة متن الرواية:

شواهد الكذب في متن الرواية ظاهرة، فمن ذلك ما جاء فيها من أن النبي ﷺ أُخبِر ليلة الإسراء بما سيقع على أهل بيته بما فيهم فاطمة ﷺ، ولا ريب أن هذا من أكاذيب الغلاة، ولو كان الأمر بهذه الأهمية لما تفرد بذلك المتهمون والمجاهيل.

ومن أمارات الغلو والوضع في الرواية ما جاء فيها أن أول من يُحكم فيه يوم القيامة هو المحسن، وكيف يعقل أن أهم وأول قضية تعرض للحساب يوم القيامة هي مقتل المحسن، وهل المحسن أهم من الأنبياء أو الحسين الذين قتلوا أيضا؟.

(١) رجال النجاشي (ص ٢١٧) رقم (٥٦٦).
(٢) رجال ابن الغضائري (ص ٧٦ ـ ٧٧).
(٣) انظر: الضعفاء من رجال الحديث (٢/٢٨٨) والمفيد من معجم رجال الحديث للجواهري (ص ٣٣٨).

# ما نُسب إلى علي رضي الله عنه

## ٤ ـ رواية كتاب سليم بن قيس الأولى:

جاء في كتاب سليم رواية ورد فيها أن عمر رضي الله عنه غرّم كل عماله علىٰ البلدان سوىٰ قنفذ، وأن عليًّا قال لسليم: «هل تدري لم كف عن قنفذ ولم يغرمه شيئًا؟ لأنه هو الذي ضرب فاطمة عليها السلام بالسوط حين جاءت لتحول بيني وبينهم، فماتت صلوات الله عليها وإن أثر السوط لفي عضدها مثل الدملج[1].

### ❁ دراسة سند الرواية:

مضىٰ الكلام بتفصيل عن كتاب سليم بن قيس وقد بيَّنا أنه كتاب موضوع ولا يوجد له أي إسناد صحيح، فضلًا عن تعرض نسخه للدس والتحريف.

### * حكم علماء الإمامية على الرواية:

حكم محمد آصف محسني علىٰ هذه الرواية بعدم الاعتبار في كتابه مشرعة بحار الأنوار[2].

---

(١) كتاب سليم بن قيس (ص ٢٢٣).

(٢) مشرعة بحار الأنوار (٢/٣٧).

## ٥ ـ رواية كتاب سليم بن قيس الثانية:

ذكر سليم رواية أخرىٰ بنفس المعنىٰ جاء فيها أن العباس رضي الله عنه قال لعلي عليه السلام: «ما ترىٰ عمر منعه من أن يغرم قنفذًا كما أغرم جميع عماله؟»، فقال علي رضي الله عنه: «شكر له ضربة ضربها فاطمة عليها السلام بالسوط، فماتت وفي عضدها أثره كأنه الدملج»[١].

### ❁ دراسة سند الرواية:

هذه الرواية مثل سابقتها منقولة من كتاب سليم بن قيس وقد مضىٰ الكلام عنه بتفصيل.

### ❁ حكم علماء الإمامية على الرواية:

حكم محمد آصف محسني علىٰ هذه الرواية بعدم الاعتبار في كتابه مشرعة بحار الأنوار[٢].



(١) كتاب سليم بن قيس (ص ٢٢٤).

(٢) مشرعة بحار الأنوار (٢/٣٧).

# ما نُسب إلى سلمـان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

## ٦ ـ رواية كتاب سليم بن قيس:

عن سليم بن قيس قال: سمعت سلمان الفارسي، وروىٰ خبرًا طويلًا فيه قصة بيعة الصديق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وجاء فيه أن عليًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لما أبىٰ أن يبايع أبا بكر وعمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أرسلا إليه جماعة ليجبروه علىٰ البيعة، وجاء في الرواية أن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ دعا بالنار «فأضرمها في الباب ثم دفعه فدخل فاستقبلته فاطمة عَلَيْهَا السَّلَامُ وصاحت: «يا أبتاه يا رسول الله»، فرفع عمر السيف وهو في غمده فوجأ به جنبها فصرخت: «يا أبتاه»، فرفع السوط فضرب به ذراعها فنادت: «يا رسول الله، لبئس ما خلفك أبو بكر وعمر»،... فانطلق قنفذ الملعون فاقتحم هو وأصحابه بغير إذن،... وحالت بينهم وبينه فاطمة عَلَيْهَا السَّلَامُ عند باب البيت، فضربها قنفذ الملعون بالسوط، فماتت حين ماتت وإن في عضدها كمثل الدملج من ضربته، لعنه الله ولعن من بعث به...، وقد كان قنفذ لعنه الله ضرب فاطمة عَلَيْهَا السَّلَامُ بالسوط ـ حين حالت بينه وبين زوجها وأرسل إليه عمر: «إن حالت بينك وبينه فاطمة فاضربها» ـ فألجأها قنفذ لعنه الله إلىٰ عضادة باب بيتها ودفعها فكسر ضلعها من جنبها، فألقت جنينًا من بطنها، فلم تزل صاحبة فراش حتىٰ ماتت صلىٰ الله عليها من ذلك شهيدةً»[1].

(١) كتاب سليم بن قيس (ص ١٤٣ ـ ١٥٣)، وهذه الرواية رواها الطبرسي في الاحتجاج (١/٨٠) عن سليم بن قيس وبين رواية كتاب سليم بن قيس المطبوع ورواية كتاب الاحتجاج اختلافات عديدة.

### ❁ دراسة سند الرواية:

مضى الكلام عن كتاب سليم بن قيس، وقد بينا أنه كتاب موضوع لا يصح الاعتماد عليه.

### ❁ رأي علماء الإمامية في سند الرواية:

حكم آصف محسني على الرواية بعدم الاعتبار في كتابه مشرعة بحار الأنوار[١].

### ❁ مناقشة متن الرواية:

تشتمل هذه الرواية على عدة أمارات تدل على الكذب والاختلاق:

❁ فمن ذلك ما جاء في هذه الرواية أن أول من بايع أبا بكر الصديق رضي الله عنه هو إبليس[٢]، فهل يوجد عاقل يصدق بمثل هذه الكذبة الظاهرة؟!، فالمقطوع به والثابت في الروايات الصحيحة أن أول من بايع أبا بكر الصديق رضي الله عنه هو عمر بن الخطاب رضي الله عنه[٣]، ولذلك فقد جعل الشيخ الإمامي هاشم معروف هذا الخبر من الموضوعات[٤].

❁ ومن ذلك ما نسبته هذه الرواية إلى علي رضي الله عنه من أنه طاف بفاطمة على المهاجرين والأنصار طلبًا لنصرته[٥]، فهل يُتصور في علي رضي الله عنه أن

(١) مشرعة بحار الأنوار (٢/٢٤).
(٢) كتاب سليم بن قيس (ص ١٤٤).
(٣) انظر صحيح البخاري (٦٨٣٠).
(٤) الموضوعات في الآثار والأخبار (ص ١٨٤).
(٥) كتاب سليم بن قيس (ص ١٤٦).

يطلب النصرة من الصحابة مستعينًا بامرأته؟! فهل منزلة علي رضي الله عنه عند الصحابة أدنىٰ من منزلة فاطمة حتىٰ يتوسل بها النصرة؟، وهل يليق بعلي رضي الله عنه أن يترك غيرته علىٰ امرأته ويطوف بها علىٰ الرجال بالمدينة؟.

❊ ومن الأمور الباطلة ادعاء واضعها أن المهاجمين علىٰ البيت دخلوا علىٰ فاطمة وما عليها من خمار[١]، ولو وقع ذلك لما سكت علي رضي الله عنه عن ذلك وهو المعروف بالشجاعة والغيرة علىٰ أهله.

❊ وورد في هذه الرواية تناقض غريب، فقد نسب واضعها إلىٰ علي رضي الله عنه أنه وثب إلىٰ عمر رضي الله عنه بعد أن وجأ فاطمة بالسيف وضربها بالسوط، ثم صرعه ثم قال: «والذي كرّم محمدًا بالنبوة ـ يا ابن صهاك ـ لولا كتاب من الله سبق وعهدٌ عهده إليَّ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لعلمت إنك لا تدخل بيتي»، فجعل علي عذره في عدم دفع الأذىٰ عن فاطمة هو ما عهده إليه النبي صلى الله عليه وآله وسلم، ولكن عليًا عمد بعد ذلك إلىٰ سيفه مرة تلو الأخرىٰ، فإذا كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قد عهد إليه بترك القتال، فلماذا يهرع إلىٰ سيفه؟، والحق أن هذا الاضطراب والتناقض إنما صدر من واضع هذه الرواية، وعلي براء منها[٢].



(١) كتاب سليم بن قيس (ص ١٥٢).

(٢) وانظر كلام الشاخوري في نقد هذه الرواية في مرجعية المرحلة وغبار التغيير (ص ١٩٣).

# ما نسب إلى عمار بن ياسر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

## ٧ ـ رواية دلائل الإمامة:

روىٰ صاحب دلائل الإمامة عن عمار بن ياسر رواية ورد فيها: وحملت بمحسن، فلما قبض رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ، وجرىٰ ما جرىٰ في يوم دخول القوم عليها دارها، وإخراج ابن عمها أمير المؤمنين (عَلَيْهِ السَّلَامُ)، وما لحقها من الرجل أسقطت به ولدًا تمامًا، وكان ذلك أصل مرضها ووفاتها صلوات الله عليها[١].

### ❁ دراسة سند الرواية:

### ❁ المسألة الأولى: التعريف بابن جرير الطبري وكتاب دلائل الإمامة المنسوب له:

المشهور أن اسم محمد بن جرير الطبري مشترك بين رجلين: **الأول**: محمد بن جرير الطبري (٣١٠ هـ) الإمام السني الجليل صاحب التاريخ والتفسير، ولا إشكال أنّه ليس المقصود في بحثنا، و**الثاني**: محمد بن جرير بن رستم الطبري الإمامي المعروف[٢]، وكتابه «المسترشد في الإمامة» مطبوع ومتداول. ثم في القرن الرابع عشر ادعىٰ بعضهم وجود طبريٍّ ثالث، وأنه

(١) دلائل الإمامة (ص ١٠٣ ـ ١٠٤).

(٢) الفهرست للطوسي (ص ٢٣٩) رقم (٧١٢).

صاحب «دلائل الإمامة»، وأنه «محمد بن جرير بن رستم الطبري الصغير»، في مقابل الكبير الذي هو صاحب المسترشد، وقدِّر أنه عاش في القرن الخامس.

وقد نُسب كتاب دلائل الإمامة في القرن السادس إلىٰ محمد بن جرير بن رستم صاحب المسترشد، ويرىٰ التستري أن أول من نسب الكتاب إلىٰ الطبري الكبير هو السيد علي بن موسىٰ بن طاووس (٦٦٤هـ)، ثم تابعه علىٰ ذلك المجلسي والبحراني[١]، وقد انتقد المعاصرون من الإمامية كالتستري[٢] وآغا بزرك الطهراني[٣] والخوئي[٤] ومحمد صادق بحر العلوم[٥] هذا الرأي، لاختلاف طبقة الشيوخ الذين روىٰ عنهم صاحب كتاب «دلائل الإمامة» عن شيوخ الطبري الكبير[٦].

وعلىٰ هذا كان ينبغي أن يقال: إن كتاب دلائل الإمامة لمؤلف مجهول، أو هو كتاب ملفق موضوع لم يحسن واضعه ضبط طبقات الشيوخ، لكن المامقاني ومن تبعه، اختلقوا شخصية من العدم، وأسموها: محمد بن جرير بن رستم الطبري الصغير ونسبوا له كتاب «دلائل الإمامة، وادعىٰ المامقاني أنه ثقة عدل مرضي[٧]، مع أنه يعترف بأن علماء الرجال لم يذكروه[٨]، كما

(١) الأخبار الدخيلة (١/٦١) الطبعة الحديثة.
(٢) الأخبار الدخيلة (١/٦١) الطبعة الحديثة.
(٣) طبقات أعلام الشيعة (النابس في القرن الخامس) (٢/١٥٣).
(٤) معجم رجال الحديث (١٦/١٥٩).
(٥) في تحقيقه لكتاب رجال السيد بحر العلوم الفوائد الرجالية (٤/١٢١).
(٦) انظر: الأخبار الدخيلة الطبعة الحديثة (١/٦٠).
(٧) تنقيح المقال (٢/٩١).
(٨) تنقيح المقال (٢/٩١).

أن الطهراني صرح بعدم وجود ترجمة له[١]، وهذا القول لا حظ له من النظر، فالمامقاني ومن تبعه لم يقدموا دليلًا واحدًا من كتب التراجم والرجال والتاريخ على وجود ما سموه بالطبري الصغير، والحجة التي اعتمد عليها المامقاني لادعاء وجود طبري ثالث هو الصغير، أن الطوسي وصف محمد بن جرير بن رستم الطبري بالكبير[٢]، ورتب على هذا النص وجود طبري ثالث صغير في مقابل هذا الكبير وأن اسمه أيضا محمد بن جرير بن رستم، وقد رد محمد التستري على المامقاني فقال: «أمّا قول الفهرست في ذاك: «الكبير» فمعناه الجليل لإخراج العامّي، لقوله بعدُ: «وليس هو صاحب التاريخ فإنّه عامّي»»[٣]، فواضح أن مراد الطوسي هو التفريق بين ابن جرير الطبري السني وابن جرير الطبري الإمامي، ولذا نفى الشيخ موسى العباسي الزنجاني وجود طبري ثالث غير الطبري الإمامي والسني[٤].

وبذلك يتبين أن التحقيق عدم صحة نسبة كتاب دلائل الإمامة لشخص اسمه محمد بن جرير بن رستم الطبري الصغير، فضلًا عن أن تصح نسبته لمحمد بن جرير الطبري صاحب المسترشد.



(١) الذريعة (٨/٢٤٦).

(٢) تنقيح المقال (٢/٩١).

(٣) قاموس الرجال (٩/١٥٦).

(٤) الجامع في الرجال (٩/١٤٠ ـ ١٤١).

## المسألة الثانية: رأي علماء الإمامية في كتاب دلائل الإمامة:

لقد انتقد كتاب دلائل الإمامة عدد من علماء الإمامية، يقول التستري واصفًا الخلل في هذا الكتاب: «الكتاب مشتمل على الغثّ والسمين»[١]، ويظهر من كلام موسى الزنجاني أن الكتاب فيه تلفيق بين الأسانيد[٢] وأن مؤلفه غير معروف[٣]، وقال صائب عبد الحميد: «أكثر أخباره مما لا يعول عليه»[٤]، وتوسع الدكتور نعمة الله صفري فروشاني في مقال طويل له[٥] في نقد هذا الكتاب واحتمل أن يكون لفق من كتب أخرى[٦].

---

(١) الأخبار الدخيلة (١/٦٣).

(٢) كلام الزنجاني صريح في موضعين أن الكتاب لفّقه بعض المتأخرين، وقد يقول قائل إن الزنجاني قال: « محمد بن جرير الطبري أبو جعفر صاحب كتاب الإمامة على زعم بعض المتأخرين» الجامع في الرجال (٩/١٣٨)، وهذا يدل على أن الزنجاني يثبت أن الكتاب منسوب للطبري الصغير، نقول قول الزنجاني صريح في نفي نسبة الكتاب إليه بدليل قوله: «على زعم بعض المتأخرين»، بل إن الزنجاني نفسه نفى وجود شخصية الصغير أصلًا، وذهب إلى أن الكتاب لفّقه شخص معاصر للشيخ الطوسي كما مر معنا.

(٣) الجامع في الرجال (٩/١٣٨)، وراجع (ص ١٤١).

(٤) معجم مؤرخي الشيعة (٢/١٣٧).

(٥) مقالة الإمامة في مصادرها الأولى دراسة نقدية في «دلائل الإمامة» للطبري، للدكتور نعمة الله صفري فروشاني، باحث متخصِّص في التاريخ والسيرة، مسؤول قسم التاريخ في جامعة المصطفى العالمية بإيران، ترجمة: نظيرة غلاب، منشورة بمجلة نصوص معاصرة العدد العشرون، السنة الخامسة، ٢٠١٠ م/١٤٣١ هـ (ص ٢٨٣ ـ ٢٩٨).

(٦) مقالة الإمامة في مصادرها الأولى دراسة نقدية في «دلائل الإمامة» للطبري، مجلة نصوص معاصرة العدد العشرون، السنة الخامسة، ٢٠١٠ م/١٤٣١ هـ (ص ٢٨٩).

## المسألة الثالثة: دراسة سند الكتاب:

إن علماء الإمامية الذين نقلوا عن كتاب دلائل الإمامة كابن طاووس وغيره، لم يذكروا إسنادهم إلى الكتاب[١]، كما أن النسخة المتداولة خالية من ذكر الإسناد في أولها، وعليه فلا عبرة بهذا الكتاب من جهة جهالة إسناده.

## المسألة الرابعة: دراسة حال رواة الإسناد:

* أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد الطبري، هو (أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد بن العدل المقرئ الطبري)[٢]، قال المامقاني في تنقيح المقال: «ضعيف»[٣].

* علي بن عمر بن الحسن بن علي بن مالك السياري، قال محمد الشاهرودي: «لم يذكروه»[٤].

* جعفر بن محمد بن عمارة الكندي، قال الشاهرودي عنه:

---

(١) الذريعة (٨/٢٤٧).

(٢) قال علي الشاهرودي في مستدركات علم رجال الحديث (١/١١٦): «هو إبراهيم بن أحمد بن محمد بن أحمد الطبري أبو إسحاق القاضي، من مشايخ الطبري، روى عنه في كتابه دلائل الإمامة»، واحتمل بحر العلوم اشتراكه مع إبراهيم بن مخلد بن جعفر شيخ النجاشي، كما في رجال بحر العلوم (٢/٧٥)، لكنه بعيد كما أشار لذلك الشيخ غلام رضا عرفانيان في مشايخ الثقات (ص٣٧).

(٣) تنقيح المقال (١/٥).

(٤) مستدركات علم رجال الحديث (٥/٤١٨).

«لم يذكروه»[١].

❊ (أبوه) محمد بن عمارة الكندي، قال الشاهرودي عنه: «لم يذكروه»[٢].

❊ محمد بن عمار بن ياسر، قال محمد الشاهرودي عنه: «لم يذكروه»[٣].

فالسند مسلسل بالمجاهيل.



(١) مستدركات علم رجال الحديث (٢/٢٠٩).
(٢) مستدركات علم رجال الحديث (٧/٢٥٤).
(٣) مستدركات علم رجال الحديث (٧/٢٥٣).

# ما نسب إلى سعيد بن المسيب

## ٨ ـ رواية المجلسي عن كتاب دلائل الإمامة:

نسب المجلسي إلىٰ الجزء الثاني من كتاب دلائل الإمامة رواية عن سعيد بن المسيب، ذكر فيها قصة طويلة عن خلاف وقع بين يزيد بن معاوية وعبد الله بن عمر بعد مقتل الحسين رضي الله عنه، وزعم واضع القصة أن يزيد أخرج من تابوت مُقْفَلٍ كتابًا بخط عمر، وجاء فيه: «وأخذت سوط قنفذ فضربت، وقلت لخالد بن الوليد: أنت ورجالنا هلموا في جمع الحطب، فقلت: إني مضرمها. فقالت: يا عدو الله وعدو رسوله وعدو أمير المؤمنين، فضربت فاطمة يديها من الباب تمنعني من فتحه فرمته فتصعب علي، فضربتُ كفيها بالسوط فألمها، فسمعت لها زفيرًا وبكاء، فكدت أن ألين وأنقلب عن الباب، فذكرتُ أحقاد علي وولوغه في دماء صناديد العرب، وكيد محمد وسحره، فركلت الباب وقد ألصقت أحشاءها بالباب تترسه، وسمعتها وقد صرخت صرخة حسبتها قد جعلت أعلىٰ المدينة أسفلها، وقالت: يا أبتاه! يا رسول الله!، هكذا كان يفعل بحبيبتك وابنتك، آه يا فضة!، إليك فخذيني فقد والله قتل ما في أحشائي من حمل، وسمعتها تمخض وهي مستندة إلىٰ الجدار، فدفعتُ الباب ودخلتُ، فأقبلتْ إلي بوجه أغشىٰ بصري، فصفقتُ صفقة علىٰ خديها من ظاهر الخمار فانقطع قرطها وتناثرت إلىٰ الأرض»[(١)].

(١) بحار الأنوار (٣٠/٢٨٦ ـ ٢٩٤).

## دراسة سند الرواية:

إن هذه الرواية لا توجد في نسخ دلائل الإمامة المخطوطة ولا في طبعاته[١]، بل إن المقطوع به أن هذه الرواية مدسوسة ومصنوعة قبل عصر المجلسي بقليل، وأن واضعها نسبها إلىٰ كتاب دلائل الإمامة، ولم يذكر المجلسي من الذي أجازه بهذا الخبر الذي زعم أنه منقول من كتاب دلائل الإمامة، ولم يذكر أيضًا طريق هذا المجيز إلىٰ كتاب دلائل الإمامة، وبينه وبين مؤلف دلائل الإمامة ـ المفترض ـ عدة قرون، وهذا وحده كاف لرد هذه الرواية المكذوبة، فضلا عن أن كتاب دلائل الإمامة مجهول المؤلف، وهو كتاب ملفق كما مضىٰ تفصيله، ومع غض النظر عن كل ذلك فإن إسناد الرواية ساقط لعلل عدة:

❊ (محمد بن هارون بن موسىٰ التلعكبري): (مجهول)[٢]، وما ذُكر في محاولة توثيقه لا عبرة به، إذ لم يوثقه أحد من علماء الرجال القدماء، وترحم النجاشي عليه لا دلالة فيه علىٰ الوثاقة[٣]، حيث إن النجاشي ترحم علىٰ من نقل تضعيف أصحابهم له[٤]!، كما أن وصفَ الحر العاملي له بأنه

---

(١) وقد أورد محقق طبعة مؤسسة البعثة لكتاب دلائل الإمامة هذه الرواية في ملحق في المقدمة (ص ٦٢)، لأنها ليست موجودة في المخطوطات التي اعتمد عليها.

(٢) كما جاء في المفيد من معجم رجال الحديث للجواهري (ص ٥٨٦)، وزبدة المقال من معجم الرجال لبسام مرتضىٰ (٢/٤٠٩).

(٣) انظر: قاموس الرجال (١/٧١)، معجم رجال الحديث (١٠/٢١٥) رقم (٦١٠٢).

(٤) رجال النجاشي (ص ٨٥ ـ ٨٦).

فاضل لا حجة فيه، لأنه لا يدل على المدح أو التوثيق كما قرره الخوئي[١]، فضلا عن أن الحر العاملي من المتأخرين الذين صرح الخوئي بأن أقوالهم لا تعتمد في توثيق الرواة القدماء[٢]، ولا تصح دعوى كونه من مشايخ النجاشي[٣]، فضلا عن أن دعوى وثاقة مشايخ النجاشي هي قاعدة من اختراع بعض المتأخرين[٤]، وهي ضعيفة ومردودة[٥]، فالتحقيق أن الرجل مجهول بمقتضى قواعد الإمامية.

❊ (جعفر بن محمد بن مالك الفزاري الكوفي): قال عنه ابن الغضائري: «كَذّابٌ، مَتْرُوكُ الحديثِ جُمْلةً، وفي مذهبِهِ ارْتفاعٌ، ويَرْوي عن الضُعفاء والمجاهِيل، وكلُّ عُيُوب الضُعفاء مُجْتَمِعَةٌ فِيه»[٦]، وقال حسين الساعدي: «ضعيف الحديث كان يضع الحديث وضعًا، فاسد المذهب، ضعّفه ابن الوليد، وابن نوح، والصدوق، وابن الغضائري، والنجاشي، ونقل الطوسي في رجاله تضعيفه، ووثقه أبو غالب، وظاهر الشيخ الطوسي، ومدحه الخصيبي وأبو القاسم الكوفي، ويقدَّمُ التضعيف، لأنه من المشايخ الكبار وأصحاب الفن، ولقاعدة تقديم التضعيف على التوثيق عند التعارض ولوجود المرجح، ويظهر من رواياته الوضع والاختلاق، وأنه من الغلاة المخلطة»[٧].

(١) معجم رجال الحديث (١٣/١٧٢).
(٢) انظر: معجم رجال الحديث (١/١٤).
(٣) انظر: مشيخة النجاشي (ص ٢٠٢).
(٤) مناهج الفقهاء في علم الرجال (١/٢٥).
(٥) انظر: قبسات من علم الرجال (٢/٩١)، ومقياس الرواة (ص ١٥٩).
(٦) رجال ابن الغضائري (ص ٤٨)، وانظر: رجال النجاشي (ص ١٢٢).
(٧) الضعفاء من رجال الحديث (١/٣٦٣).

❊ (عبد الرحمن بن سنان الصيرفي): مجهول لم نقف له على ترجمة في كتب الإمامية، ولذا قال عنه الشاهرودي «لم يذكروه»[١]، إلا أن الشاهرودي حاول إصلاح حاله بناء على روايته لهذه الرواية الركيكة، وهذا من الغرائب.

❊ (جعفر بن علي الحوار): «لم يذكروه»[٢].

❊ (الحسن بن مسكان): مجهول وليس له ترجمة في كتب الإمامية، وقد يكون (الحسن) مصحفا، وصوابه (الحسين)، وهو ضعيف أيضًا[٣].

❊ (المفضل بن عمر): هو من رؤوس الغلاة، قال عنه أبو العباس النجاشي: «فاسد المذهب مضطرب الرواية، لا يعبأ به، وقيل إنه كان خطابيًا، وقد ذُكِرت له مصنفات لا يعول عليها»[٤]. وكلام النجاشي مقدم على غيره عند جمهور علماء الرجال، وقال حسين الساعدي: «جاء في مدحه عدّة روايات أكثرها ضعيفة وإن صحّت فهي قاصرة الدلالة ومعارضة بعدّة روايات صحيحة السند في ذمه ووصفه بالغلو، وضعّفه النجاشي، وابن الغضائري، ورجّح تضعيفه كلّ من العلامة الحلي، وابن داود الحلي، والجزائري، ومحمد طه نجف، والبهبودي، ويظهر من رواياته التخليط والغلو والارتفاع والوضع والاختلاق»[٥].

---

(١) مستدركات علم رجال الحديث (٤/٤٠٠).

(٢) مستدركات علم رجال الحديث (٢/١٧٣).

(٣) انظر: رجال ابن الغضائري (ص ٥٣) رقم (٣٧)، استقصاء الاعتبار في شرح الاستبصار (٢/٢٧)، معجم رجال الحديث (٧/٩٨).

(٤) رجال النجاشي (ص ٤١٦) رقم (١١١٢).

(٥) الضعفاء من رجال الحديث (٣/٣٥٠).

❊ (سعيد بن المسيب): هو أحد ثقات أئمة أهل السنة المشهورين، لكنه لم يوثق عند قدماء علماء الرجال الإمامية[١]، واختلف علماء الرجال المتأخرين في حاله، فمنهم من ذهب إلى وثاقته[٢]، ومنهم من ذهب إلى ضعفه[٣]، والراجح أنه مجهول[٤]، لما قرره الخوئي من «عدم تمامية سند المدح والقدح»[٥].

## ❊ رأي علماء الإمامية في سند الرواية:

حكم آصف محسني على الرواية بعدم الاعتبار في مشرعة بحار الأنوار[٦].

## ❊ مناقشة متن الرواية:

إن هذه الرواية تشهد على نفسها بالوضع والكذب، حتى أن المجلسي مع ما عرف عنه من التساهل قال: «لم أجد الرواية بغير هذا السند، وفيها غرائب»[٧]، فأصل هذا الخبر الطويل، جاء فيه أنه بعد مقتل الحسين بن

(١) انظر نقد الخوئي لما روي في توثيقه في معجم رجال الحديث (٩/١٤٥).
(٢) خلاصة الأقوال (ص ١٥٦)، رجال ابن داود (ص ١٠٣)، إكليل المنهج (ص ٢٧٨)، منتهى المقال (٣/٣٤٤)، تنقيح المقال (١/٦٤)، قاموس الرجال (٥/١٣٠)، مستدركات علم رجال الحديث (٤/٨١).
(٣) حاشية الشهيد الثاني على خلاصة الأقوال (ص ١٣٨)، حاوي الأقوال (٣/٤٩٣)، شعب المقال (ص ١٨٦).
(٤) انظر: المفيد من معجم رجال الحديث (ص ٢٥٣).
(٥) معجم رجال الحديث (٩/١٤٥).
(٦) مشرعة بحار الأنوار (٢/٣٧).
(٧) بحار الأنوار (٣٠/٣٠٠).

علي ﷺ، اعترض عبد الله بن عمر بن الخطاب على مقتله عند يزيد بن معاوية فأخرج يزيد لابن عمر كتابًا من تابوت بخط والده عمر بن الخطاب يقر على نفسه أنه لم يؤمن بالنبي ﷺ إلا نفاقًا وخوفًا من السيف، وأنه لا زال يعبد الأصنام ويقسم بها، وأن النبي ﷺ كان ساحرًا، وأنه أساء إلى الكعبة، وغيرها من الأكاذيب الركيكة التي تدل على فساد عقل واضع القصة، واستحلاله الكذب الواضح الفاضح الذي لا يروج إلا على السفهاء[1].



(١) وانظر كلام الشاخوري في نقده لهذه الرواية في مرجعية المرحلة وغبار التغيير (ص ١٩٥).

## ما نسب إلى جعفر الصادق رحمه الله

### ٩ ـ رواية الخصيبي (٣٥٨ هـ):

**جاء في كتاب الهداية الكبرىٰ** رواية طويلة تكرر فيها ذكر أسطورة كسر الضلع عن الصادق، في عدة مواضع منها:

عن الصادق أنه قال: «وإشعال النار علىٰ باب أمير المؤمنين وسم الحسن، وضرب الصديقة فاطمة بسوط قنفذ ورفسه في بطنها وإسقاطها محسنًا»[(١)].

وقال أيضًا: «وسب عمر لها، وجمع الحطب الجزل علىٰ النار لإحراق أمير المؤمنين وفاطمة والحسن والحسين وزينب ورقية وأم كلثوم وفضة، وإضرامهم النار علىٰ الباب، وخروج فاطمة (عليها السلام) وخطابها لهم من وراء الباب، ... وأخذ النار في خشب الباب وأدخل قنفذ لعنه الله يده يروم فتح الباب، وضرب عمر لها بسوط أبي بكر علىٰ عضدها حتىٰ صار كالدملج الأسود المحترق، وأنينها من ذلك وبكاها، وركْل عمر الباب برجله حتىٰ أصاب بطنها وهي حاملة بمحسن لستة اشهر وإسقاطها....»[(٢)].

وقال أيضًا: «ولا كيوم محنتنا بكربلاء، وإنْ كان كيوم السقيفة،

---

(١) الهداية الكبرىٰ (ص ٤٠٢).

(٢) الهداية الكبرىٰ (ص ٤٠٦ ـ ٤٠٨).

وإحراق الباب على أمير المؤمنين وفاطمة والحسن والحسين وزينب وأم كلثوم وفضة وقتل محسن بالرفسة»[١].

## ❁ دراسة سند الرواية:

لقد صار كتاب الهداية أحد أهم المصادر التي يستدل بها علماء الإمامية اليوم لإثبات قضية كسر ضلع فاطمة[٢]، لذا لا بد من دراسة حال الخصيبي وحقيقة كتابه.

## ❁ المسألة الأولى: تحقيق حال الحسين بن حمدان الخصيبي (٣٥٨ هـ):

طعن أغلب علماء الرجال الإمامية في الحسين بن حمدان الخصيبي، فقال النجاشي: «كان فاسد المذهب»[٣]، وقال ابن الغضائري: «كذاب فاسد المذهب، صاحب مقالة ملعونة لا يلتفت إليه»[٤]، ووافقه ابن المطهر الحلي فيما قاله[٥]، وغيرهم من علماء الرجال[٦]، وهو معدود من شيوخ

(١) الهداية الكبرى (ص ٤١٨).

(٢) ممن أكثر من النقل عن الخصيبي: السيد هاشم الهاشمي في حواره مع فضل الله حول الزهراء كما في (ص ٢٥٨ ـ ٢٧٨ ـ ٣١٤ ـ ٣١٩ ـ ٣٥٣ ـ ٣٧٩)، وعبد الزهراء مهدي في كتابه الهجوم على بيت فاطمة (ص ٢٦١ ـ ٢٦٤ ـ ٤٥٢ ـ ٤٩١)، وجعفر مرتضى العاملي الذي جعل كتاب الخصيبي أحد مصادره في قضية كسر الضلع كما في كتابه مأساة الزهراء (٢/٥٩) و(٢/٦٤).

(٣) رجال النجاشي (ص٦٧) رقم (١٥٩).

(٤) رجال ابن الغضائري (ص ٥٤) رقم (٤٠).

(٥) خلاصة الأقوال (ص ٣٣٩).

(٦) تنقيح المقال (١/٤٠)، المفيد من معجم رجال الحديث (ص١٦٧)، الوجيزة في علم الرجال ص(١٩٤) رقم (٥٤٨)، ملخص المقال في تحقيق أحوال الرجال (٣/١٦٢) برقم (٢١١٣)،=

النصيرية الذين يعتبرهم علماء الإمامية ضمن الغلاة[١].

وقد اعترف جعفر مرتضى العاملي بأن الخصيبي من الغلاة والضعفاء في كتبه الأخرى[٢]، بل وله كلام مفصل في بيان ضعفه ومناقشة ما سيق لتوثيقه من أدلة، مع تفنيدها والرد على من خالف في ذلك من علماء الرجال[٣]!، ومع ذلك تراه يستدل بهذا الخبر في كتاب مأساة الزهراء!!.

## المسألة الثانية: تحقيق صحة نسبة كتاب الهداية الكبرى إلى الخصيبي (٣٥٨ هـ):

ألف الخصيبي كتابًا عن تاريخ الأئمة[٤]، غير أن الكلام في صحة نسبة النسخة المتداولة لكتاب الهداية الكبرى إلى الخصيبي، وهو أمر لا يقوم عليه أي دليل، بل إن الأدلة تثبت كون هذه النسخة المطبوعة اليوم موضوعة على الخصيبي لأمور:

**الأمر الأول:** إن هذا الكتاب لم ينقل منه قدماء الإمامية، ولعل أقدم من نقل عن هذا الكتاب هو الحسن بن سليمان الحلي في القرن التاسع[٥].

---

= ضعفاء الرواة (ص ١٤٢)، الضعفاء من رجال الحديث (١/٤٦٠).

(١) انظر: مجلة تراثنا الجزء (٥٦/٢٣٠)، معجم مؤرخي الشيعة (١/٤١)، مقدمة كتاب «تاريخ أهل البيت عليهم السلام» (ص ٥٧)، جامع الفرق والمذاهب الإسلامية (ص ٢٠٥).

(٢) انظر: مختصر مفيد (٦/٧٨)، و(١٨/٢٤٢)، ميزان الحق (٢/١٣ ـ ١٤)، حديث الإفك (ص ٢٦٧ ـ ٢٦٨)، الصحيح من سيرة النبي الأعظم (١٣/٣٠٣).

(٣) انظر: البنات ربائب (ص ٤٦٤ ـ ٤٧٤).

(٤) انظر: رجال النجاشي (ص ٦٧)، فهرست الطوسي (ص ١١٠).

(٥) مختصر بصائر الدرجات (ص ١٧٩).

❊ **الأمر الثاني**: هناك اختلاف فاحش بين نسخ الكتاب من جهة الزيادة والنقصان[١].

ولأجل ذلك حكم بعض النصيرية المعاصرين بأن كتاب الهداية موضوع[٢]، كما أن الشيخ الإمامي حسين الخشن قال «لا يسعنا الوثوق بالكتاب بصرف النظر عن ضعف أسانيده»[٣].

## ❊ المسألة الثالثة: بيان حال إسناد الرواية:

في هذا الإسناد عدة علل:

❊ محمد بن إسماعيل الحسني: لا ترجمة له في كتب الرجال[٤].

❊ علي بن عبد الله الحسني: لم نجد له ترجمة في كتب الرجال، فهو مجهول.

❊ أبو شعيب محمد بن نصير: هو البكري النميري[٥]، ذكر الكشي وسعد بن عبد الله القمي أنه كان يدعي النبوة وأنه يقول بالتناسخ والغلو

---

(١) لمزيد من التفصيل راجع الكتاب الأصل حيث فصلنا فيه الكلام عن النسخ الخطية لكتاب الهداية وأوجه الاختلاف بينها.

(٢) الخصيبي حياته وآثاره (ص ٢٠٣).

(٣) الشيعة والغلو (ص ١٧٧).

(٤) انظر تفصيل الكلام عن هذا في أصل الكتاب.

(٥) كما جاء التصريح باسمه في الهداية الكبرىٰ للخصيبي (ص ٣٢٣)، وأشارت الرواية أنه كان بابًا للإمام العسكري.

وإباحة المحارم[١]، وضعفه الخوئي[٢]، وذكره حسين الساعدي في الضعفاء[٣].

❊ عمر بن الفرات: ضعفه حسين الساعدي لغلوه وتخليطه في الروايات وذكر أن العلامة، وابن داود والجزائري ومحمد طه نجف ضعفوه[٤].

❊ محمد بن المفضل: هو محمد بن مفضل بن عمر[٥]، وهو (مجهول)[٦].

❊ المفضل بن عمر: مضىٰ الكلام عنه.

## ❊ كلام علماء الإمامية في سند الرواية:

ذهب البهبودي إلىٰ أن هذه الرواية مدسوسة علىٰ المفضل واحتمل أن تكون من أكاذيب محمد بن نصير النميري[٧]، وطعن في رواة الإسناد في موضع آخر[٨].

---

(١) رجال الكشي (٢/٨٠٥)، وانظر: كتاب الفرق والمقالات لسعد القمي (ص ١٠٠)، الغيبة للطوسي (ص ٣٩٨) رواية رقم (٣٧٠)، بحار الأنوار (٥١/٣٦٨).

(٢) معجم رجال الحديث (١٨/٣١٨).

(٣) الضعفاء من رجال الحديث (٣/٢٨٤).

(٤) الضعفاء من رجال الحديث (٢/٤٦٥).

(٥) انظر: جامع أحاديث الشيعة (٧/٤٢٣) طبعة مهر استوار، و(٨/٣٨٢) في طبعة انتشارات واصف لاهيجي، مختصر بصائر الدرجات (ص ١٧٩)، بحار الأنوار للمجلسي (٥٣/١)، مأساة الزهراء لجعفر مرتضىٰ العاملي (٢/٥٩).

(٦) المفيد من معجم رجال الحديث (ص ٥٨٠)، وانظر كلام البهبودي في بحار الأنوار (٥٣/١) الحاشية.

(٧) قاله البهبودي في تعليقه علىٰ بحار الأنوار (٥٣/٢ ـ ٣) الحاشية.

(٨) بحار الأنوار (٦٠/٦٧) الحاشية.

وعاب محمد آصف محسني المجلسي لإيراده هذه الرواية في بحار الأنوار من غير التفات إلىٰ ضعف السند وضعف المتن[١].

وقال مصطفىٰ الخميني معلقًا علىٰ هذا السند: «لا أظن رواية في رواياتنا أضعف سندًا منها، فراجع آحادها»[٢].

(١) مشرعة بحار الأنوار (٢/٢٣٥)، وقد أورد المجلسي الرواية في بحار الأنوار (١/٥٣).

(٢) ثلاث رسائل، ولاية الفقيه (ص ٦٠).

## ١٠ ـ رواية كامل الزيارات

روىٰ ابن قولويه عن عبد الله بن بكير الأرجاني رواية طويلة ذكر فيها أن قاتل أمير المؤمنين (عليه السلام)، وقاتل فاطمة ومحسن في واد بجهنم[١].

### ❁ دراسة سند الرواية:

في هذا الإسناد عدة علل:

❁ عبد الله بن عبد الرحمان الأصم: مضىٰ أنه أحد كذابي أهل البصرة[٢].

❁ عبد الله بن بكير الأرجاني: لم يرد فيه توثيق فهو مجهول[٣]، وذهب جمهور علماء الرجال الإمامية إلىٰ أنه ضعيف[٤].

### ❁ رأي علماء الإمامية في سند الرواية:

حكم آصف محسني علىٰ الرواية بعدم الاعتبار في مشرعة بحار الأنوار[٥].



(١) كامل الزيارات (ص ٥٤١)، ووردت أيضا في كتاب الاختصاص المنسوب للمفيد (ص ٣٤٤).
(٢) انظر الرواية رقم ٣ المنقولة من كامل الزيارات.
(٣) المفيد من معجم رجال الحديث (ص ٣٢٧).
(٤) انظر: رجال ابن الغضائري (ص ٧٥) رقم (٨٣)، خلاصة الأقوال (ص ٣٧٤).
(٥) مشرعة بحار الأنوار (١/٤٦٣).

## ١١ ـ رواية دلائل الإمامة

روى صاحب كتاب دلائل الإمامة عن أبي بصير، عن أبي عبد الله جعفر بن محمد (عليه السلام) قال: ولدت فاطمة (عليها السلام) في جمادى الآخرة، يوم العشرين منه، سنة خمس وأربعين من مولد النبي صلى الله عليه وآله وسلم، وأقامت بمكة ثمان سنين، وبالمدينة عشر سنين، وبعد وفاة أبيها خمسة وسبعين يوما، وقبضت في جمادى الآخرة يوم الثلاثاء لثلاث خلون منه، سنة إحدى عشرة من الهجرة.

وجاء في آخر الرواية: وكان سبب وفاتها أن قنفذًا مولى عمر لكزها بنعل السيف بأمره، فأسقطت محسنًا ومرضت من ذلك مرضًا شديدًا[١].

### ❁ دراسة سند الرواية:

مضى الكلام على كتاب دلائل الإمامة ومؤلفه المجهول، ثم إن إسناد هذه الرواية لا يثبت لعلل عدة:

❁ **العلة الأولى:** (محمد بن هارون بن موسى التلعكبري): (مجهول) كما مضى تحقيقه.

❁ **العلة الثانية:** في سماع محمد بن همام هذا الخبر من أحمد بن محمد البرقي إشكال، لعدم تصريحه بالسماع[٢].

---

(١) دلائل الإمامة طبعة المطبعة الحيدرية (ص ٤٥)، وطبعة مؤسسة الأعلمي (ص٤٥)، وطبعة مؤسسة البعثة (ص ١٣٤).

(٢) انظر: كتاب التمحيص للإسكافي ـ مقدمة التحقيق (ص ٢٤) تحقيق (قسم الفقه في مدرسة الإمام المهدي ـ قم)، ولمزيد من التفصيل عن إشكالية عدم اتصال هذا السند انظر أصل الكتاب.

❊ **العلة الثالثة:** جاء في سند الرواية (عن أحمد بن محمد الأشعري القمي، عن عبد الرحمن بن بحر، عن عبد الله بن سنان)، و(عبد الرحمن بن بحر) هذا لم نقف له على ترجمة في كتب الرجال، وعليه فهو مجهول.

ولا يصح أنه عبد الرحمن بن أبي نجران كما جاء في طبعة مؤسسة البعثة من دلائل الإمامة[١]، تبعا لما جاء في بحار الأنوار للمجلسي، فما ورد في البحار مخالف للمثبت في سائر النسخ الخطية لدلائل الإمامة، ولاحتمال أن يكون ذلك من تغيير المجلسي لأسماء الرواة[٢].

واستدلت مؤسسة البعثة أيضا بأن المعهود هو رواية ابن أبي نجران عن عبد الله بن سنان، ولو سلمنا بذلك، فكان ينبغي عليهم أيضا تغيير عبد الله بن سنان إلى محمد بن سنان، لأن المعهود رواية محمد بن سنان عن ابن مسكان، وليست لعبد الله بن سنان رواية عن ابن مسكان كما اعترف بذلك محققو مؤسسة البعثة في كتاب آخر[٣]!

فالتحقيق أن الصواب في الإسناد هو عبد الرحمن بن بحر[٤].

❊ **العلة الرابعة:** إن ذكر عبد الله بن سنان في هذا الإسناد غلط، والصحيح محمد بن سنان للأمور التالية:

١ ـ وردت هذه الرواية في كتاب تواريخ مواليد الأئمة لابن الخشاب

---

(١) دلائل الإمامة تحقيق مؤسسة البعثة (ص ٧٩).

(٢) مشرعة بحار الأنوار (١/٣١).

(٣) البرهان في تفسير القرآن (٢/٦٠٩) الهامش ١.

(٤) وللتفصيل انظر أصل الكتاب.

البغدادي (٥٦٧ هـ) بلفظ قريب مما جاء في دلائل الإمامة، لكن المثبت في إسنادها هو محمد بن سنان وليس عبد الله[١].

٢ ـ إن الذي يُنقل عنه روايات في أبواب مواليد الأئمة ووفياتهم بنفس هذا الإسناد هو محمد بن سنان، فقد نقل عنه الكليني ثماني روايات في أبواب مواليد الأئمة ووفياتهم، أربع منها هي من رواية محمد بن سنان عن ابن مسكان عن أبي بصير عن أبي عبد الله جعفر الصادق[٢]، وروايتين بنفس الإسناد تنتهي إلىٰ أبي بصير[٣]، وروايتين من قول محمد بن سنان[٤]، والمقصود أن مواليد ووفيات الأئمة لم ترو إلا بهذا الإسناد الذي يروىٰ عن محمد بن سنان لا عبد الله.

٣ ـ نقل كل من المجلسي في بحاره هذه الرواية ولم يثبت فيها عبد الله بن سنان، بل جاء فيها «ابن سنان» دون تمييز.

٤ ـ نص بعض محققي الإمامية علىٰ عدم وجود رواية لعبد الله بن سنان عن عبد الله بن مسكان[٥]، ومنهم محققو مؤسسة البعثة[٦]!.

٥ ـ عندما ترد رواية ابن سنان عن ابن مسكان دون تمييز المراد بابن

(١) انظر: تواريخ مواليد الأئمة المطبوع ضمن مجموعة نفيسة في تاريخ الأئمة (ص ١٢٥).
(٢) الكافي (١/٤٦١) ـ (١/٤٦٣) ـ (١/٤٦٨) ـ (١/٤٧٢).
(٣) الكافي (١/٤٧٥ ـ ١/٤٨٦).
(٤) الكافي (١/٤٩٧).
(٥) غنائم الأيام في مسائل الحلال والحرام (١/٣٤٠) الهامش رقم ٥.
(٦) البرهان في تفسير القرآن (٢/٦٠٩) الهامش ١.

سنان، يرجح علماء الإمامية أن المراد بابن سنان هو محمد لا عبد الله[١].

فإذا تبين أن الصحيح في الإسناد هو محمد بن سنان وليس عبد الله فهذا يزيد هذا الإسناد وهنًا، وقد لخص الشيخ الإمامي حسين الساعدي حال محمد بن سنان قائلًا: «خلاصة القول فيه: ضعيف، متهم بالغلو، ضعفه ابن شاذان، وابن عقدة، والمفيد، وابن الغضائري، والنجاشي، والطوسي، وعدّه في الضعفاء العلامة الحلي، وابن داود، والجزائري، ومحمد طه نجف، والبهبودي، كثير الرواية، في بعضها غلو وتخليط وكذب، ومنها محفوف بقرائن الصحة وعمل الفقهاء بمضامينها»[٢].

## ❁ إشكال حول نسبة سائر ما جاء في هذا النص إلى جعفر الصادق ﵀:

تنبهنا أثناء دراسة هذه الرواية إلىٰ وجود احتمال قوي بأن تكون الفقرة الأخيرة من هذه الرواية والتي جاء فيها: «وكان سبب وفاتها أن قنفذًا مولىٰ عمر لكزها بنعل السيف بأمره، فأسقطت محسنًا ومرضت من ذلك مرضًا شديدًا...». ليست من أصل الرواية المنسوبة لجعفر الصادق، والذي جعلنا نميل إلىٰ هذا الاحتمال أمران:

❁ **الأمر الأول:** أن مؤلف دلائل الإمامة روىٰ هذا الخبر في موضع سابق

---

(١) انظر: مناهج الأخيار في شرح الاستبصار (١/٦٥٩)، و(١/٢٠٧)، استقصاء الاعتبار في شرح الاستبصار (٣/١٣٩)، و(١/١٧٠)، و(٢/٢٥٤)، و(٤/٤٨٥ ـ ٤٨٦)، مشارق الشموس (ص ٢٧٩)، كشف الأسرار في شرح الاستبصار (٢/١٨٨)، و(٣/٥٤)، و(٣/٢٢٢)، شرح العروة الوثقىٰ كتاب الصلاة للخوئي (١/١٥٦)، مباني الاستنباط (١/٤١٧).

(٢) الضعفاء من رجال الحديث (٣/١٩٨) وانظر أيضا ضعفاء الرواة (ص ٤٢٥).

بإسناد قريب من هذا الإسناد، عن ابن مسكان عن أبي بصير، عن جعفر الصادق بدون هذه الزيادة[١]، إضافة إلىٰ أن هذه الرواية قد وردت عن جعفر الصادق في كتاب «تواريخ مواليد الأئمة» لابن الخشاب دون تلك الزيادة[٢]، ورواية ابن الخشاب تتفق في سندها مع رواية دلائل الإمامة، إذ إن كلتا الروايتين منقولتان من طريق ابن مسكان، عن أبي بصير عن الصادق، وعلىٰ هذا فإن الكلام المنسوب لجعفر الصادق ينتهي عند قوله: «وتوفيت ولها ثمانية عشر سنة وخمسة وسبعين يومًا»، وما جاء بعد ذلك من ذكر سبب الوفاة، ليس جزءًا من الرواية.

❁ **الأمر الثاني**: وجدنا أن سائر الروايات المروية بهذا الإسناد في مواليد ووفيات الأئمة لا تذكر سبب الوفاة، بل تقتصر علىٰ ذكر تاريخ الوفاة وعمر الإمام[٣]، وعلىٰ هذا فما جاء بعد رواية دلائل الإمامة في ذكر سبب وفاة فاطمة ﵂ ليس من رواية محمد بن سنان عن ابن مسكان عن أبي بصير عن أبي عبد الله الصادق، لأنه مخالف لمسلك الروايات التي وردت بهذا الإسناد في وفيات المعصومين.

## ❁ رأي علماء الإمامية في سند الرواية:

ذهب محمد حسين فضل الله إلىٰ ضعف هذه الرواية لكونها من رواية

---

(١) انظر: دلائل الإمامة طبعة المطبعة الحيدرية (ص ٩ ـ ١٠).

(٢) تواريخ مواليد الأئمة المطبوع ضمن مجموعة نفيسة في تاريخ الأئمة (ص ١٢٥).

(٣) انظر: الكافي (٤٦١/١)، (٤٦٣/١)، (٤٦٨/١)، (٤٧٢/١)، (٤٧٥/١)، (٤٨٦/١)، (٤٩٢/١)، (٤٩٧/١).

محمد بن سنان[١]، وحكم آصف محسني على الرواية بعدم الاعتبار في مشرعة بحار الأنوار[٢].

(١) تعليقات آية الله العظمى السيد محمد حسين فضل الله على الأسئلة التي وجهت لآية الله العظمى الميرزا جواد التبريزي (ص ٥٤).

(٢) مشرعة بحار الأنوار (١٣٩/٢) ولذا لم يوردها عمار الفهداوي في كتاب المعتبر من بحار الأنوار وفقا لنظريات آصف محسني.

## ١٢ ـ رواية كنز الفوائد

روىٰ الكراجكي: عن يونس بن يعقوب، قال: سمعت الصادق جعفر بن محمد عليهما السلام يقول: قال جدي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: ملعون ملعون من يظلم بعدي فاطمة ابنتي ويغصبها حقها ويقتلها(١).

### دراسة سند الرواية:

وقع في هذا الإسناد رواية المفضل بن عمر عن يونس بن يعقوب، وهذه الرواية غريبة، إذ لم نقف في الكتب الروائية الإمامية علىٰ رواية المفضل بن عمر عن يونس بن يعقوب إلا في هذا الموضع، ورواية المفضل بن عمر عن يونس بن يعقوب تخالف جادة الإسناد عند الإمامية، فالمشهور رواية (المفضل بن عمر عن يونس بن ظبيان)، وعليه فالانقطاع أو التصحيف أو السقط واقع في هذا السند، وقد أقر بانقطاع هذا السند أحمد المددي حين سئل عن ذلك(٢).

وإذا ثبت إن الصواب هو (يونس بن ظبيان) بدل يونس بن يعقوب فالإسناد واه، قال الشيخ حسين الساعدي ملخصًا القول في يونس بن ظبيان: «غال، ضعيف جدًا، كذاب، يضع الحديث، ضعفه محمد بن مسعود

(١) كنز الفوائد (ص٦٣) الطبعة الحجرية، و(١/١٤٩) في طبعة دار الأضواء، ومكان هذه الرواية هو في الروايات التي نسبت للنبي صلى الله عليه وآله وسلم، وسهونا في الطبعة الأولىٰ فأوردناها في ما نسب لجعفر الصادق لأن في أولها كلام جعفر الصادق ولم ننتبه إلىٰ أن آخرها مروي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم، ولأن هذا الكتاب مختصر من الأصل، تركنا الرواية هنا حتىٰ تتناسب أرقام الروايات في الأصل والمختصر.

(٢) موقع أحمد المددي: http://www.ostadmadadi.ir/arabic/qa/13539/
(الأسئلة والأجوبة ـ رجال ـ هل ثبت سماع المفضل بن عمر من يونس بن يعقوب مباشرة؟) شوهد بتاريخ (٢٠٢٦/٠٧/٢٩م).

العياشي، والفضل بن شاذان، والكشي، وابن الغضائري، والنجاشي، وعدّه من الضعفاء العلامة، وابن داود، والجزائري، ومحمد طه نجف، والبهبودي، له عدّة روايات في الكتب الأربعة وغيرها يظهر من بعضها التخليط والوضع»[١]، وقد ضعفه أكثر علماء الرجال[٢].

ثم إن الإسناد ينتهي إلىٰ (المفضل بن عمر) وهو من رؤوس الغلاة، وقد مضىٰ الكلام عنه.

## ❁ رأي علماء الإمامية في سند الرواية:

أسقط محمد آصف محسني هذه الرواية من الاعتبار في تعليقه علىٰ بحار الأنوار[٣].

## ❁ مناقشة متن الرواية:

تكررت كلمة «ملعون» أكثر من عشرين مرة! في هذه الرواية، وهذا أمر غريب عن أهل البيت، فتكرار اللعنات بعيد عن هدي النبوة والعلماء، وأقرب إلىٰ منطق جهلة الوعاظ، إن هذا المنطق يدل علىٰ دنو ثقافة واضع الرواية علىٰ لسان الإمام جعفر الصادق المنزه عن هذا المستوىٰ من الخطاب، ومن تأمل سمت الإمام الصادق وحسن منطقه، وورعه، ورجاحة عقله، عَلِم عِلْم اليقين أنه لا يمكن أن يتلفظ بهذه الألفاظ بمثل هذا السياق الركيك.

---

(١) الضعفاء من رجال الحديث (٣/٤٦٣).

(٢) تنقيح المقال (١/١٦٩)، المفيد من معجم رجال الحديث للجواهري (ص ٦٧٩)، تكملة الرجال (٢/٦٢٦).

(٣) مشرعة بحار الأنوار (٢/٣٨٨).

# القسم الثاني
# الروايات غير المسندة

## ما نسب إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم

### ١ ـ رواية الطُّرَف لابن طاووس

نقل علي بن موسىٰ بن طاووس في كتاب «طُرَف من الأنباء والمناقب» عن كتاب الوصية لعيسىٰ بن المستفاد الضرير[١] أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: «يا علي، ويل لمن ظلمها، وويل لمن ابتزّها حقها، وويل لمن انتهك حرمتها، وويل لمن أحرق بابها، وويل لمن آذىٰ جنينها، وشج جنْبَيْها وويل لمن شاقّها وبارزها»[٢].

وكل ما ينقله ابن طاووس من كتاب الوصية لعيسىٰ بن المستفاد هو بسند واحد.

---

(١) جمع الشيخ بهجت العطار الروايات المنسوبة لعيسىٰ بن المستفاد الضرير وطبعها تحت عنوان «كتاب الوصية»، ونشرته المكتبة المتخصصة بأمير المؤمنين علي عليه السلام في مشهد سنة ١٤٢٩، الحديث الثامن (ص ٧٥).

(٢) كتاب طرف من الأنباء والمناقب الطرفة التاسعة عشر (ص ١٦٩)، ونقلها المجلسي مع اختلاف يسير في الألفاظ عن كتاب عيسىٰ بن المستفاد أيضًا، كما جاء في بحار الأنوار (٢٢/٤٨٥)، رقم (٣١): «يا علي ويل لمن ظلمها وويل لمن ابتزها حقها، وويل لمن هتك حرمتها، وويل لمن أحرق بابها، وويل لمن آذىٰ خليلها، وويل لمن شاقها وبارزها..».

## دراسة سند الرواية:

### المسألة الأولى: دراسة سند كتاب الوصية:

لم يذكر ابن طاووس سنده لكتاب الوصية لعيسى بن المستفاد[١]، وحكم علماء الرجال الإمامية بضعف سند ابن طاووس إلى كتاب الوصية[٢]، كما أن الطرق التي ذكرت في كتب الفهارس لكتاب الوصية لا يصح سندها أيضاً، فقد ذكر النجاشي سنداً مصريًا لكتاب الوصية ثم حكم عليه بالاضطراب[٣].

ثم إن جماعة من الرواة المذكورين في هذا الإسناد مجاهيل وهم: أبو جعفر محمد بن إسماعيل بن أحمد بن إسماعيل بن محمد[٤]، ومشايخه الثلاثة الذين يروي عنه كتاب الوصية كلهم مجاهيل.

وهم: (أبو يوسف الوحاظي)، و(الأزهر بن بسطام بن رستم)[٥]، و(الحسن بن يعقوب)[٦]، وذكر النجاشي سنداً آخر للكتاب، وهو ضعيف

---

(١) وقد صرح الاشتهاردي بعدم وجود سند لابن طاووس إلى عيسى بن المستفاد، انظر: مدارك العروة (٢٣/٤٥٠).

(٢) انظر: الولاية الإلهية الاسلامية (الحكومة الاسلامية) (٢/٢٠٦)، النور الساطع في الفقه النافع (١/٤٣١)، موسوعة الإمام الخوئي شرح العروة الوثقى (٩/٢٢٧)، مشرعة بحار الأنوار (١/٤٠٢).

(٣) رجال النجاشي (ص ٢٩٧).

(٤) المفيد من معجم رجال الحديث لمحمد الجواهري (ص ٥٠١)، مستدركات علم رجال الحديث (٦/٤٥٨).

(٥) مستدركات علم رجال الحديث (١/٥٣٦).

(٦) مستدركات علم رجال الحديث (٣/٧١).

أيضًا، ففيه مجهولان هما يحيى بن محمد القصباني[١]، وعبيد الله بن الفضل[٢].

وأما الطوسي فلم يذكر سندًا متصلًا للكتاب، وذكر أن عبيد الله بن الدهقان يروي كتاب الوصية، وعبيد الله بن الدهقان ضعفه النجاشي[٣]، ولذا حكم علماء الرجال بضعف سند الكتاب[٤].

## المسألة الثانية: رأي علماء الإمامية في عيسى بن المستفاد:

ذهب جمهور علماء الرجال إلى ضعف عيسى بن المستفاد، فمن القدماء النجاشي[٥]، وابن الغضائري[٦]، ووافقهم عامة المتأخرين[٧]، خلافا لمن ذهب لغير ذلك[٨].

---

(١) مستدركات علم رجال الحديث (٨/٢٣١).

(٢) كما في المفيد من معجم رجال الحديث لمحمد الجواهري (ص ٣٦٥).

(٣) رجال النجاشي (ص ٢٣١) رقم (٦١٤).

(٤) الضعفاء لابن الغضائري (ص ٨١)، معجم رجال الحديث (١٤/٢٢٤)، الفهرست للطوسي (ص ٣٢١)، (بحث حول طرق الشيخ في الفهرست)، نخبة المقال في تمييز الإسناد والرجال (ص ٢٣٠).

(٥) رجال النجاشي (ص ٢٩٧ ـ ٢٩٨).

(٦) رجال ابن الغضائري (ص ٨١).

(٧) خلاصة الأقوال (ص ٣٨٧)، جامع الرواة (١/٦٥٤)، الضعفاء من رجال الحديث (٢/٥٠٢).

(٨) شذ الوحيد البهبهاني في حاشيته على منهج المقال (المقدمة) (١/١٣٤) وتبعه النوري الطبرسي (٨/٢٨٥ ـ ٢٨٦) وغيرهما، فذهبا إلى أن قول النجاشي عن عيسى بن المستفاد «ليس بذاك» لا تدل على الضعف، بل تدل على المدح، وهذا مردود، فالصواب أن هذه العبارة من ألفاظ التضعيف، وهذا ما صرح به زين الدين العاملي المشهور عند الإمامية بالشهيد الثاني في البداية=

## المسألة الثالثة: رأي علماء الإمامية في سند الروايات المنقولة من كتاب عيسى بن المستفاد:

حكم المحقق آصف محسني في مشرعة بحار الأنوار هذه الرواية بعدم الاعتبار[١]، كما أن من مضىٰ من علماء الرجال الإمامية حكموا بضعف سند كتاب عيسىٰ بن المستفاد وضعفوا طريق ابن طاووس إليه، وقد خالف في ذلك بعضهم، وعلىٰ رأسهم محمد باقر المجلسي[٢] ولا عبرة بقوله فهو قد ناقض نفسه، فقد ضعَّف عيسىٰ في كتابه الوجيزة[٣]، وقد مضىٰ أن تضعيف عامة علماء الإمامية لسند كتاب الوصية ولعيسىٰ بن المستفاد.



= في علم الدراية (ص ٤٦)، وكذا في شرح البداية (ص ٨٣) وهذا ما ذهب إليه جمع من علماء الرجال والدراية: كالأعرجي في عدة الرجال (٢٤٦/١)، والميرداماد في الرواشح السماوية (ص ١٠٣)، ورفيع بن علي الرشتي في رسالة في علم الدراية المطبوعة ضمن كتاب رسائل في علم الدراية (٣١٤/٢)، وإبراهيم الشبوط في ضعفاء الرواة (ص ١٧)، وعبد الهادي الفضلي في أصول الحديث (ص ١٢٣)، وحسين الساعدي في الضعفاء من رجال الحديث (١١١/١).

(١) مشرعة بحار الأنوار (٤٠٢/١).

(٢) بحار الأنوار (٤٩٥/٢٢).

(٣) الوجيزة في علم الرجال (ص ٢٧٦).

## ٢ ـ رواية منهاج الصلاح:

ذكر ابن المطهر الحلي رواية ورد فيها أن جبرئيل عليه السلام قال للنبي ﷺ: «أما ابنتك فهي أول أهلك لحاقا بك بعد أن تظلم ويؤخذ حقها وتمنع إرثها ويظلم بعلها ويكسر ضلعها»»[١].

### ❁ دراسة سند الرواية:

ليس لهذه الرواية سند، فابن المطهر الحلي الذي روىٰ هذا الخبر لم يبين مصدره ولا ذكر سنداً للرواية، وبينه وبين هذه الحادثة المزعومة أكثر من سبعة قرون، فكيف يطمئن الباحث لصحة نقل هذه القصة؟.

### ❁ رأي علماء الإمامية في سند الرواية:

حكم هاشم الهاشمي علىٰ هذه الرواية بالضعف والإرسال[٢]، وحكم المحقق آصف محسني علىٰ الرواية بعدم الاعتبار[٣].



(١) منهاج الصلاح في اختصار المصباح (ص ٤٤٥)، ونقلها المجلسي في بحار الأنوار (٩٨/٤٤)، وذكرها ابن أبي جمهور الأحسائي في عوالي اللئالي العزيزية في الأحاديث الدينية (١/١٩٩) مختصرة.

(٢) حوار مع فضل الله (ص ٢٨٥).

(٣) مشرعة بحار الأنوار (٢/٤٧٩).

# ما نسب إلى علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

## ٣ ـ رواية الكفعمي في المصباح[١]:

روىٰ الكفعمي عن علي عَلَيْهِ السَّلَامُ أنه قال: «اللهم صل علىٰ محمد وآل محمد، والعن صنمي قريش وجبتيها وطاغوتيها وإفكيها وابنتيهما اللذين خالفا أمرك» إلىٰ أن قال: «وبطن فتقوه، وجنين أسقطوه، وضلع دقّوه»[٢].

### ❁ دراسة الإسناد:

هذا النص جزء من دعاء صنمي قريش، وهو الدعاء المنسوب إلىٰ علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وليس له أي إسناد.

### ❁ رأي علماء الإمامية في سند الرواية:

حكم آصف محسني علىٰ الرواية بعدم الاعتبار في كتابه مشرعة بحار الأنوار[٣]، وقال المرجع كمال الحيدري عن دعاء صنمي قريش: «لا أصل ولا سند ولا مستند ولا مرجع، ولا يقرأه إلا الجهلة والعوام»[٤]، وقال

---

(١) والاسم الكامل لكتاب الكفعمي هو: «جنة الأمان الواقية وجنة الإيمان الباقية»، ويشتهر: بمصباح الكفعمي لمؤلفه: إبراهيم بن علي الكفعمي، فرغ من تأليفه سنة ٨٩٥هـ، انظر: مرآة الكتب للتبريزي (٥/٧٦).

(٢) المصباح للكفعمي (ص ٧٣٧ ـ ٧٣٥)، ورواه الحسن بن سليمان الحلي في المحتضر (ص ١١ ـ ١١٢)، وذكره قبلهما أسعد بن عبد القاهر في رشح الولاء في شرح الدعاء (ص ١٢٦).

(٣) مشرعة بحار الأنوار (٢/٣٧)، و(٢/٤٢٣).

(٤) الموقع الرسمي للمرجع كمال الحيدري: http://alhaydari.com/ar/2013/07/48794/ =

أيضا: «دعاء باطل ولا أصل له، ولا قيمة له»[١]، وقال حيدر حب الله الأستاذ في حوزة قم: «لا يوجد أيّ سند إطلاقًا لهذا الدعاء»[٢]، ورد على من حاول تصحيح الخبر بدعوى صحة كتاب الكفعمي[٣]، وأنكر شهرة الدعاء لأنه لا عين له ولا أثر في الكتب القديمة[٤].

خلافًا لمن مال إلى الاعتماد على هذا الدعاء من علماء الإمامية، فليس لديهم أي مستند علمي لتصحيح هذا الخبر[٥].



= من حلقة مطارحات في العقيدة (القسم الثالث)، بث على قناة الكوثر بتاريخ ٢٠١٣/٠٧/١٤.

(١) الموقع الرسمي للمرجع كمال الحيدري: http://alhaydari.com/ar/2013/04/47258/ حلقة من برنامج: مشروعية التوسل بالنبي ﷺ في حياته وبعد موته الحلقة التاسعة)، بث على قناة الكوثر بتاريخ ٢٠١٣/٠٤/٢٥.

(٢) إضاءات في الفكر والدين والاجتماع (١٦٩/٥).

(٣) إضاءات في الفكر والدين والاجتماع (١٧٠/٥ ـ ١٧٢).

(٤) إضاءات في الفكر والدين والاجتماع (١٧١/٥ ـ ١٧٢).

(٥) كالمجلسي في بحار الأنوار (٣٩٤/٣٠)، والمرعشي في شرح إحقاق الحق (٣٣٧/١).

# ما نسب إلى فاطمة رضي الله عنها

## ٤ ـ رواية الخصيبي:

روىٰ الخصيبي أن فاطمة رضي الله عنها قالت في وصيتها: «فأخذ عمر السوط من قنفذ مولىٰ أبي بكر، فضرب به عضدي فالتوىٰ السوط من قنفذ مولىٰ أبي بكر، فضرب به عضدي، فالتوىٰ السوط علىٰ يدي حتىٰ صار كالدملج، وركل الباب برجله فرده علي وأنا حامل فسقطت لوجهي والنار تسعر، وصفق وجهي بيده حتىٰ انتثر قرطي من أذني، وجاءني المخاض فأسقطت بغير جرم»[١].

### ❁ دراسة سند الرواية:

وردت هذه الرواية بلا إسناد في كتاب الهداية الكبرىٰ المنسوب للحسين بن حمدان الخصيبي (عاش في القرن الرابع)، وقد مضىٰ الكلام علىٰ الخصيبي وكتاب الهداية المنسوب إليه، وطعن علماء الإمامية فيه[٢].

### ❁ رأي علماء الإمامية في سند الرواية:

حكم آصف محسني علىٰ الرواية بعدم الاعتبار في كتابه مشرعة بحار الأنوار[٣].

---

(١) الهداية الكبرىٰ للخصيبي (ص ١٧٨ ـ ١٧٩)، إرشاد القلوب المنسوب للديلمي (٢/٣٦٢) وفي نسبة الجزء الثاني من إرشاد القلوب الذي وردت فيه هذه الرواية كلام انظره في بحار الأنوار (٣٠/٣٤٩) نقلا عن إرشاد القلوب.

(٢) انظر الرواية رقم ٩.

(٣) مشرعة بحار الأنوار (٢/٣٧).

# ما نسب إلى الحسن بن علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

## ٥ ـ رواية الاحتجاج:

قال أبو منصور الطبرسي: «ورُوي عن الشعبي، وأبي مخنف، ويزيد بن حبيب المصري...»، ثم ذكر خبرًا طويلًا جاء فيه أن الحسن بن علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قال للمغيرة بن شعبة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «وأنت الذي ضربت فاطمة بنت رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ حتىٰ أدميتها، وألقت ما في بطنها، استذلالًا منك لرسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ ومخالفة منك لأمره، وانتهاكًا لحرمته»[(١)].

### ❁ دراسة الإسناد:

وردت هذه الرواية في كتاب الاحتجاج لأبي منصور أحمد بن علي الطبرسي بلا إسناد، وهذه الرواية لا يعتمد عليها، لعدم وجود إسناد لها، حيث إن كتاب الاحتجاج خال عن ذكر الأسانيد، ولذلك رد جماعة من علماء الإمامية روايات كتاب الاحتجاج[(٢)].

ودعوىٰ صحة روايات الاحتجاج لكون الطبرسي صرح في المقدمة

---

(١) الاحتجاج (٢/٤٠).

(٢) انظر: موسوعة الخوئي، شرح العروة الوثقىٰ ـ الصلاة (١٢/٣٥٩)، مصباح الفقاهة (٣/٥٠١)، صيانة القرآن من التحريف (ص ٢٣٢)، القرآن الكريم وروايات المدرستين (٣/٧٠)، و(٣/٤١٥)، فقه الخلاف (٦/٢٠٢).

على أنه يعتمد الأخبار المشهورة[١] لا عبرة بها، ولم يعتد جمهور علماء الإمامية بكلام الطبرسي[٢].



(١) الاحتجاج (١/٤).

(٢) انظر: بدائع البحوث في علم الأصول (٦/١٨٨)، سلامة القرآن من التحريف (ص ٤٤٢).

# ما نسب إلى محمد بن علي الباقر رحمه الله

## ٦ ـ رواية تفسير العياشي:

قال العياشي: «عن بعض أصحابنا، عن أحدهما قال: . . . فأرسل إليه الثالثة ابن عم له يقال قنفذ، فقامت فاطمة بنت رسول الله ﷺ عليها تحول بينه وبين علي عليه السلام فضربها، فانطلق قنفذ وليس معه علي عليه السلام، فخشي أن يجمع علي الناس، فأمر بحطب فجعل حوالي بيته، ثم انطلق عمر بنار فأراد أن يحرق علىٰ علي بيته وفاطمة والحسن والحسين صلوات الله عليهم، فلما رأىٰ علي ذلك خرج فبايع كارهًا غير طائع»[١].

### ❁ دراسة السند:

وردت هذه الرواية بدون إسناد في كتاب التفسير المنسوب إلىٰ العياشي، وقد طعن عدة من علماء الإمامية في هذا الكتاب، لكونه مقطوع الأسانيد[٢].

ولو تغاضينا عن ذلك فالإسناد مبهم، فالعياشي يروي الخبر عن بعض الأصحاب ولم يبيِّن من هم، وهذا يزيد من وهن الرواية، فكيف وهي بلا إسناد متصل، وعليه فالرواية ساقطة.

---

(١) تفسير العياشي (٣/٦٩ ـ ٧٠).

(٢) التفسير والمفسرون في ثوبه القشيب (١/٤٤٤ ـ ٤٤٥)، مصباح الفقاهة (٥/٢٩٠)، تنزيه الشيعة الاثني عشرية عن الشبهات الواهية (٢/٤٧)، المناهج التفسيرية في علوم القرآن (ص ١٥٤)، القرآن الكريم وروايات المدرستين (٣/٦٤).

## رأي علماء الإمامية في سند الرواية:

حكم آصف محسني على الرواية بعدم الاعتبار في كتابه مشرعة بحار الأنوار[١].



(١) مشرعة بحار الأنوار (٢/٢٤).

# ما نسب إلى جعفر الصادق رحمه الله

## ٧ ـ رواية كتاب الاختصاص المنسوب للمفيد:

روى صاحب كتاب الاختصاص عن أبي عبد الله عليه السلام رواية طويلة ورد فيها أن أبا بكر كتب لفاطمة كتابًا برد فدك لها فخرجت والكتاب معها، فلقيها عمر فقال: يا بنت محمد، ما هذا الكتاب الذي معك؟، فقالت: كتاب كتب لي أبو بكر برد فدك، فقال: هلمِّيه إلي، فأبت أن تدفعه إليه، فرفسها برجله وكانت حاملة بابن اسمه المحسن، فأسقطت المحسن من بطنها، ثم لطمها، فكأني أنظر إلى قرط في أذنها حين نقفت[١] ثم أخذ الكتاب فخرقه، فمضت ومكثت خمسة وسبعين يوما مريضة مما ضربها عمر، ثم قبضت[٢].

### دراسة سند الرواية:

كتاب الاختصاص لا تصح نسبته للمفيد، بل هو لمؤلف مجهول، فالكتاب غير معتمد وهذا ما نص عليه من حقق هذه المسألة من علماء الإمامية وعلى رأسهم المرجع أبو القاسم الخوئي[٣]، والمرجع المعاصر علي السيستاني[٤]، وفصَّل حيدر حب الله الكلام حول كتاب الاختصاص

(١) نقفت: كسرت والمراد أن القرط انكسر من أذنها بسبب اللطمة.

(٢) الاختصاص (ص ١٨٣).

(٣) انظر معجم رجال الحديث (٣٠٧/٨)، (١٣٠/٨)، (١٩٧/٨)، (٣٤٥/٨)، (٣٦٢/١١)، (٣٧٧/١١) وغيرها من المواضع.

(٤) تعارض الأدلة واختلاف الحديث تقريرًا لأبحاث علي السيستاني (ص ٢٥٩)، وذكر حسين=

وناقش سائر ما استُدِل به لإثبات نسبته للمفيد ثم قال: «وبهذا يظهر أنّه لا يوجد دليل مقنع يُثبت انتساب هذا الكتاب للشيخ المفيد»[١].

وحتىٰ لو سلمنا جدلًا بنسبة الكتاب إلىٰ المفيد، فالرواية لا تصح لكون وسائط الإسناد ساقطة، لأن المفيد المتوفىٰ سنة (٤١٣ هـ) يستحيل أن يروي عن عبد الله بن سنان الذي هو من أصحاب جعفر الصادق (١٤٨ هـ) بواسطة واحدة.

= المعتوق في الإنصاف في مسائل الخلاف (١/١٣٩) عدة من علماء الإمامية الذين أنكروا نسبة الاختصاص للمفيد.

(١) منطق النقد السندي (٢/١٩٢).

# ما نسب إلى الحسن العسكري رحمه الله

## ٨ ـ رواية فرحة الزهراء:

يحتج بعضهم برواية عن فضل يوم تاسع ربيع الأول، المشهور عندهم بفرحة الزهراء، وقد ورد في هذه الرواية أن الحسن العسكري ذكر أن عمر رضي الله عنه «أحرق بيت الوحي....، وكذَّب فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، واغتصب فدك منها... وأسخط قرة عين المصطفىٰ ولم يرضها،... ولطم وجه الزكية عليها السلام»[١].

## دراسة سند الرواية:

لم تنقل هذه الرواية في أي مصدر من مصادر الإمامية الروائية القديمة، وإنما نقلها جماعة من علماء الإمامية المتأخرين عن مصادر مختلفة[٢]، ولم يرد لها إسناد متصل، وذكر في الإسناد محمد بن العلاء الواسطي ويحيىٰ بن محمد بن جريح أو حويج، أو الحسن بن الحسين السامري!. وهؤلاء الرواة الثلاثة بأجمعهم مجاهيل ليست لهم ترجمة في كتب الرجال الإمامية ولذا

(١) بحار الأنوار (٣١/١٢٠ ـ ١٢٦).

(٢) انظر بحار الأنوار (٣١/١٢٠ ـ ١٢٦)، وعزاه إلىٰ زوائد الفوائد، وأورد سيد علي أشرف هذه الرواية في تحقيقه لكتاب المحتضر (ص ٨٩) الهامش رقم ١، وأشار إليها عبد الزهراء العلوي في تعليقه علىٰ بحار الأنوار (٣١/١٢٩) الهامش ٧، نقلا عن كلام محقق المحتضر، وراجع: العقد النضيد والدر الفريد (ص ٦٠)، والمحتضر (ص ٨٩).

قال الشاهرودي عن كل منهم: «لم يذكروه»[١].

ثم إن الدكتور الإيراني الإمامي حسن أنصاري يرىٰ أن أصل هذه الرواية من التراث النصيري، فقد وُجدت هذه الرواية بنفس الإسناد في كتاب «مجموع الأعياد» لأبي سعيد الميمون بن القاسم الطبراني النصيري (٤٢٦ هـ)[٢]، فهذه الرواية تسربت إلى تراث الإمامية في القرون المتأخرة[٣].

## ❁ حكم علماء الإمامية على الرواية:

حكم محمد آصف محسني علىٰ هذه الرواية بالضعف[٤]، وكتب الدكتور الإيراني حسن أنصاري مقالة استوفىٰ فيها البحث عن أصل هذه الرواية في كتب الإمامية، ثم ختمها ببيان أن أصل الرواية من التراث النصيري، واعتبر هذه الرواية قصة خيالية[٥].

---

(١) انظر علىٰ التوالي: مستدركات علم رجال الحديث (٧/٢١٠)، (٨/١٩٣)، (٢/٣٧١) وقد حاول الشاهرودي إصلاح حال يحيىٰ بن محمد بن جريح في موضع آخر، معتمداً علىٰ روايته لهذه الرواية فقال (٨/٢٢٩): «فيها دلالات علىٰ حسنه وكماله»، ولا يلتفت إلىٰ ذلك فتوثيق الراوي بناء علىٰ رواية نفسه «من المضحكات»، كما قال الخوئي في معجم رجال الحديث (١/٢٨٠).

(٢) مجموع الأعياد المنشور ضمن سلسلة التراث العلوي (٣/٣٣٦).

(٣) مقالة: رواية خيالية عن تاسع ربيع الأول منشورة بالفارسية علىٰ موقع الدكتور حسن أنصاري، بتاريخ ١٣٩٠/١١/٢٧ هجري شمسي بالتقويم الإيراني، الموافق لـ٢٤ ربيع الأول ١٤٣٣ هـ، وعنوانها الفارسي: سرنوشت يک روايت ساختگی درباره نه ربيع، موقع مدونة حسن أنصاري علىٰ الرابط التالي: https://ansari.kateban.com/post/1867
شوهد بتاريخ ٢٠٢٦/٠٧/٢٩.

(٤) مشرعة بحار الأنوار (٢/٤١).

(٥) مقالة: رواية خيالية عن تاسع ربيع الأول بالفارسية، موقع مدونة حسن أنصاري علىٰ الرابط التالي: https://ansari.kateban.com/post/1867

ووصف حيدر حب الله هذه الرواية بأنها «غير معتبرة على المستوى الصدوري، لا على مستوى حجية خبر الثقة ولا الخبر الموثوق»[١]، وقال محمد عباس دهيني: «هذه الرواية ضعيفة السند»[٢]، وصرح المرجع الإمامي محمد اليعقوبي بعدم وجود أصل لهذه القضية[٣].

## ❁ مناقشة متن الرواية:

تضمنت هذه الرواية شواهد قاطعة على كونها رواية مفتراةً ومكذوبةً، فمن ذلك:

١ ـ دعوى أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه توفي في اليوم التاسع من ربيع الأول، وهذا غير صحيح على الإطلاق، قال ابن إدريس الحلي الإمامي: «وهذا خطأ من قائله بإجماع أهل التاريخ والسير»[٤].

٢ ـ جاء في هذه الرواية: «وأمرتُ الكرام الكاتبين أن يرفعوا القلم عن الخلق كلهم ثلاثة أيام»، ولا ريب أن هذا باطل وكذب.

---

(١) إضاءات في الدين والفكر والاجتماع (٥/٤٢٧).

(٢) يوم فرحة الزهراء، قراءة نقدية، مقال منشور في الموقع الرسمي للشيخ محمد عباس دهيني، منبر الجمعة، بتاريخ ٢٠١٦/١٢/٠٩. http://dohaini.com/?p=2162
شوهد بتاريخ ٢٠٢٦/٠٧/٢٩.

(٣) مقالة فرحة الزهراء (عليها السلام)، منشورة ضمن نشرة الصادقين، العدد الواحد والثمانون (ص ٣)، نسخة إلكترونية، وهي منشورة على موقع المرجع محمد اليعقوبي على الرابط التالي:
https://yaqoobi.com/arabic/index.php/permalink/1870.html
شوهد بتاريخ ٢٠٢٦/٠٧/٢٩.

(٤) السرائر (١/٤١٩).

## ٩ ـ رواية الطرازي

قال ابن طاووس: «ذِكْرُ الزيارة المشار إليه لمولاتنا فاطمة الزهراء صلوات الله عليها، تقول:... وصلِّ على البتول الطاهرة، الصديقة المعصومة،... المظلومة المقهورة، المغصوبة حقها، الممنوعة إرثها، المكسور ضلعها، المظلوم بعلها، المقتول ولدها»[١].

### ❁ دراسة الإسناد:

ليس لهذه الرواية إسناد، فابن طاووس نقلها عن محمد بن علي الطرازي الذي عاش في القرن الخامس، والطرازي لم يذكر إسنادًا لهذه الرواية، فضلًا عن أن الطرازي هذا ليست له ترجمة في كتب الرجال ولم يُعرف إلا بنقل ابن طاووس عنه[٢]، ولذا قال عنه الشاهرودي: «لم يذكروه»[٣]، ولخَّص الجواهري رأي الخوئي فيه قائلًا: «مجهول»[٤].

### ❁ رأي علماء الإمامية في سند الرواية:

حكم عليها هاشم الهاشمي بالضعف والإرسال[٥]، ولم يذكرها آصف محسني ضمن الروايات المعتبرة في مشرعة بحار الأنوار[٦].

---

(١) إقبال الأعمال لابن طاووس (٣/١٦٦).
(٢) الذريعة (٨/١٩٥).
(٣) مستدركات علم رجال الحديث (٧/٢٣٤).
(٤) المفيد من معجم رجال الحديث (ص ٥٥٨).
(٥) حوار مع فضل الله (ص٢٨٥).
(٦) مشرعة بحار الأنوار (٢/٤٧٧).

# تقرير ضعف سائر أسانيد روايات كسر الضلع

إن من يدرس الروايات التي ذكرت قصة كسر الضلع، ويخضعها لموازين الإمامية في دراسة الأسانيد، لا بد أن يحكم بضعف هذه الروايات، وهذا ما فعله جماعة من علماء الإمامية، فالمرجع محمد آصف محسني ضعَّف جل روايات كسر الضلع، وقد نقلنا أحكامه على أغلب الروايات، وعندما ألف محسني كتابه معجم الأحاديث المعتبرة الذي أودع فيه الأحاديث الصحيحة عنده، وهو آخر أعماله وأوسعها، لم ينقل في هذا الكتاب أي رواية تثبت واقعة كسر الضلع.

وهذا ما انتهى إليه أيضًا محمد الحسيني، فقد حكم على الروايات التي أوردها جعفر مرتضى العاملي لإثبات واقعة كسر الضلع بأنها غير صحيحة سندًا[١]، والرواية الوحيدة التي حكم بصحة سندها هي رواية دلائل الإمامة، ويبدو أن مقصوده هو الحكم على الإسناد دون النظر في حال مؤلف الكتاب، ولذا فقد استدرك في الطبعة الثانية لكتابه هوامش نقدية وحكم بأن مؤلف الكتاب غير موثق[٢].

وعندما ندقق في أحوال أسانيد روايات القسم الأول وهي الروايات التي اشتملت على الإسناد، فإننا نجد أنها بأجمعها أسانيد ضعيفة، وإليك

(١) هوامش نقدية (ص ٢٨).

(٢) هوامش نقدية (ص ١٥٧).

بيان ذلك من خلال استعراض أسانيد روايات القسم الأول باستعمال طريقة التشجير التي توضح مكامن الخلل في الأسانيد.

# روايات كتاب سليم بن قيس

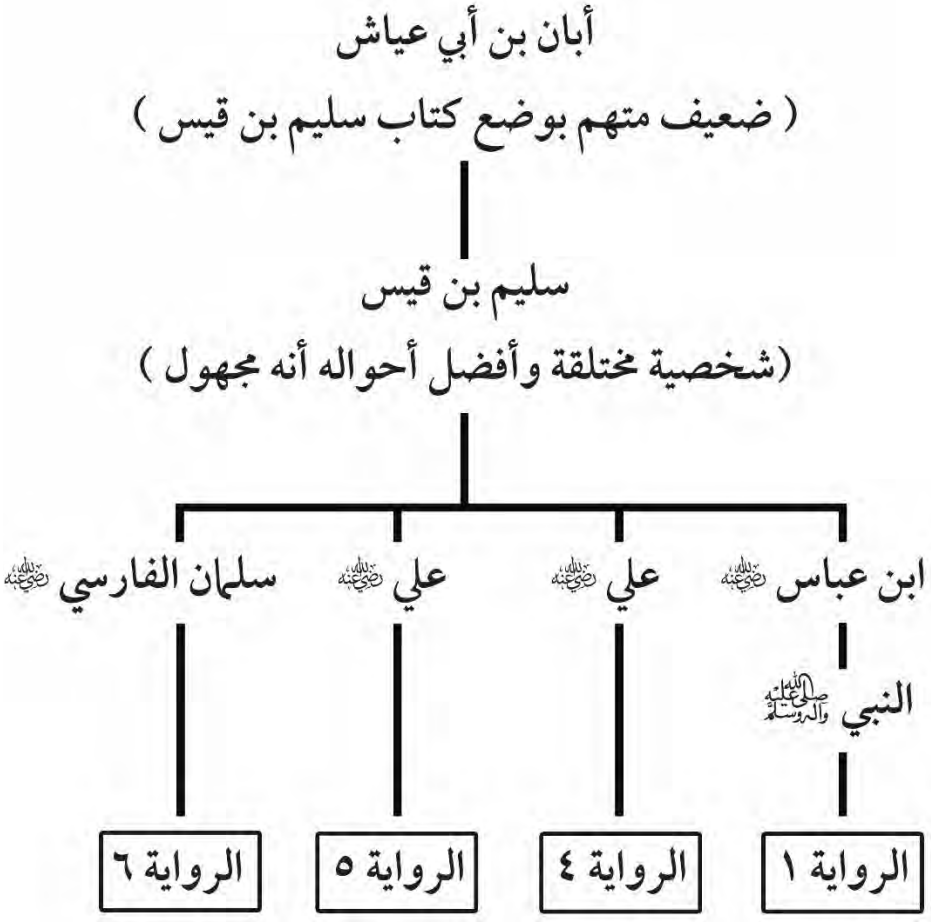

# رواية كتاب دلائل الإمامة

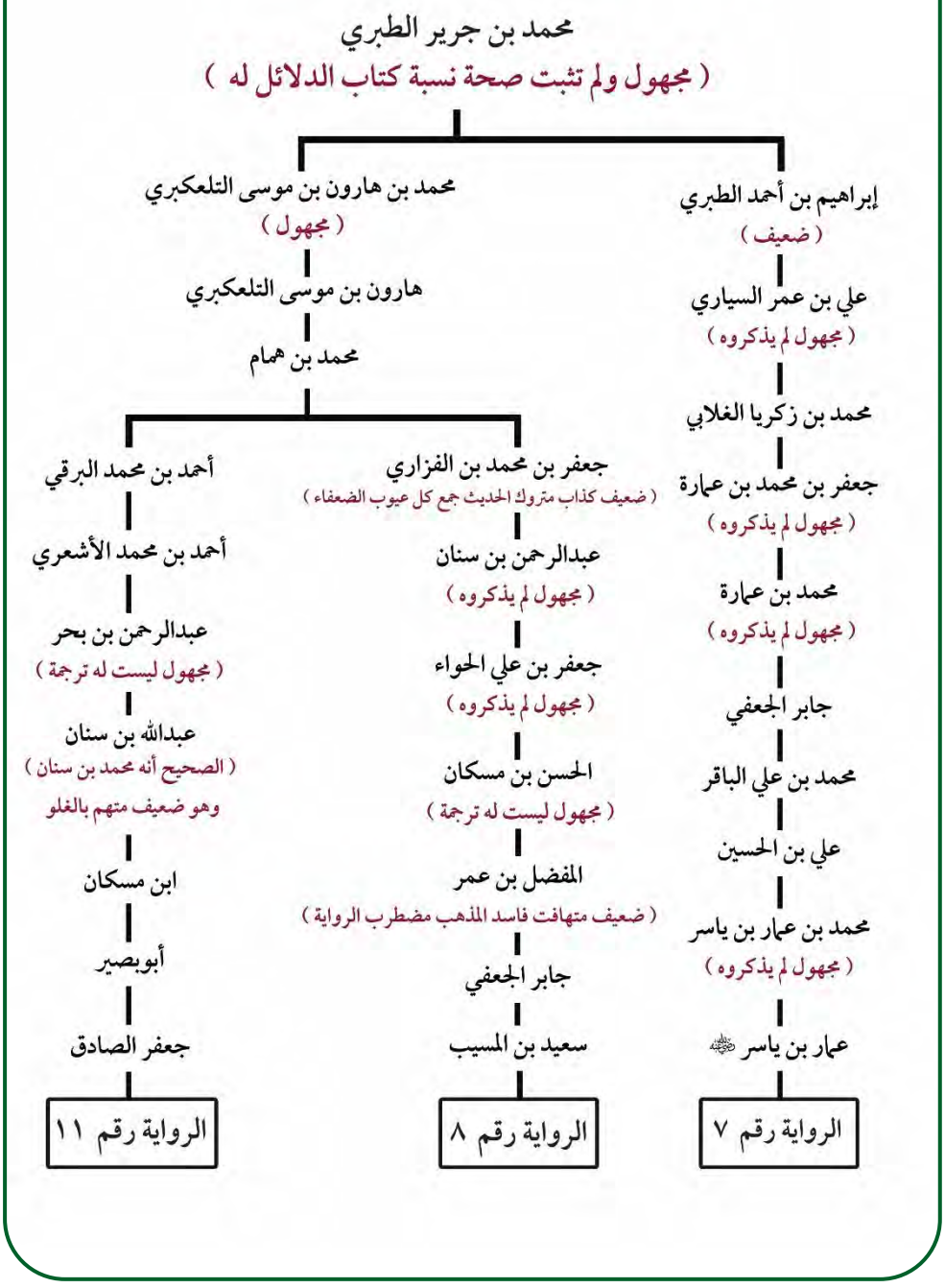

## رواية كتاب الهداية للخصيبي

الحسين بن حمدان الخصيبي
( كذاب فاسد المذهب )

محمد بن إسماعيل الحسني
( لم نقف على ترجمة له )

علي بن عبدالله الحسني
( لم نقف على ترجمة له )

محمد بن نصير
( غال ملعون، وضعيف وادعى النبوة )

عمر بن الفرات
( غال وضعيف )

محمد بن المفضل بن عمر
( مجهول )

المفضل بن عمر
( ضعيف متهافت فاسد المذهب مضطرب الرواية )

جعفر الصادق

الرواية رقم ٩

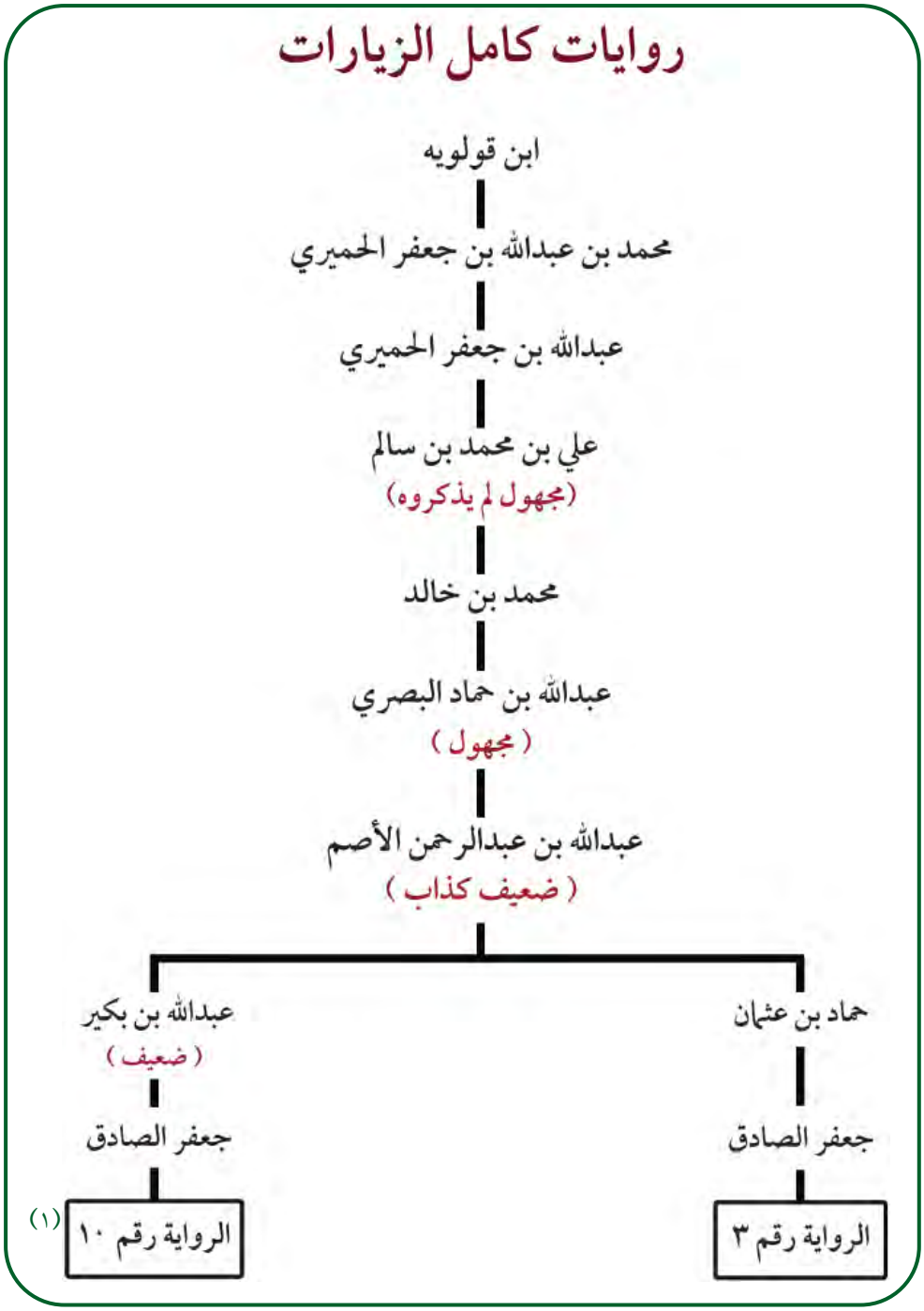


(١) في أصل الكتاب ( ص ٢٤٤ ) وقع خطأ في المشجرة هنا فأثبتنا الرقم ١١ ، والصواب رقم ١٠.

## رواية الأمالي

ابن بابويه

علي بن أحمد الدقاق
( مجهول )

محمد بن أبي عبدالله الكوفي

موسى بن عمران النخعي
(مجهول )

الحسين بن يزيد النوفلي
( ضعيف مرمي بالغلو )

الحسن بن علي بن أبي حمزة البطائني
( كذاب ملعون )

علي بن أبي حمزة البطائني
( كذاب ملعون )

سعيد بن جبير
(ضعيف )

ابن عباس

النبي صلى الله عليه وآله وسلم

**الرواية رقم ٢**

## رواية كنز الفوائد

الكراجكي

أبوالحسن محمد بن أحمد بن شاذان

أحمد بن شاذان

ابن الوليد

محمد بن الحسن الصفار

محمد بن زياد

المفضل بن عمر
(ضعيف متهافت المذهب فاسد الرواية )

يونس بن يعقوب

جعفر الصادق

**الرواية رقم ١٢**

# الرد على محاولات تصحيح روايات كسر الضلع

إن جعفر مرتضىٰ العاملي ومن تبعه من أنصار أسطورة كسر الضلع، يعلمون أن الروايات التي يستدلون بها لإثبات صحة هذه الخرافة هي روايات تعاني من علل قادحة، وأن رواتها بين مجهول وضعيف وكذاب، ولذا وجدناهم يُعرضون عن الكلام عن أسانيد هذه الروايات، باستثناء روايات معدودة علىٰ الأصابع حاولوا تصحيحها بطرق واهية، ثم لجؤوا إلىٰ طرق أخرىٰ لادعاء صحة هذه الروايات بطرق ملتوية، حتىٰ يتمكنوا بذلك من التهرب من إثبات صحة أسانيد هذه الروايات، وبما أن هذا المنهج الذي سلكوه هو ملاذهم الأخير لإثبات أسطورة كسر الضلع، قمنا بتتبع دعاواهم وتفنيدها وبيان بطلانها.

## ❁ دعوى ثبوت كسر الضلع بكثرة الطرق:

حاول أنصار أسطورة كسر الضلع ادعاء تعدد طرق هذه القصة ليثبتوا أنها صحيحة[١].

والجواب: قد مضىٰ أن روايات كسر الضلع تنقسم إلىٰ قسمين:

فعدد روايات القسم الأول وهي الروايات المسندة هو: ١٢ رواية.

---

(١) انظر مثلا: الفضيحة (ص ٦٥).

وعدد روايات القسم الثاني وهي الروايات الخالية عن الإسناد هو: ٩ روايات.

فلو أسقطنا روايات القسم الثاني لكون أغلبها منقولاً من قرون متأخرة، فضلًا عن خلوها من الإسناد، سيكون عدد روايات قصة كسر الضلع هو اثنتي عشرة رواية فقط.

وهذه الكثرة المتوهمة لا حقيقة لها أيضًا، لأن هذه الروايات الاثنتا عشرة، ترجع بأجمعها إلىٰ ستة مصادر فقط، فثلث روايات هذا القسم مصدرها كتاب سليم بن قيس وهي الروايات ذوات الأرقام (١، ٤، ٥، ٦)، ورُبُعها معزوة إلىٰ كتاب دلائل الإمامة وهي الروايات ذوات الأرقام (٧، ٨، ١١)، فأكثر من نصف الروايات المسندة يرجع إلىٰ كتابين فقط، ثم إن الروايتين ذات الرقمين (٣، ١٠)، ترجعان إلىٰ كتاب كامل الزيارات، وبقيت ثلاث روايات ترجع إلىٰ ثلاثة كتب مختلفة، وعليه فمدار الروايات الاثنتي عشرة، علىٰ ستة مؤلفين فقط.

وعند النظر في أحوال المصادر التي نقلت منها هذه الروايات، نرىٰ أن ذلك يزيدها وهنًا علىٰ وهن، فإن نصف المصادر التي نقلت منها هذه الروايات هي كتب مطعون فيها، فكل من كتاب سليم بن قيس، ودلائل الإمامة المنسوب للطبري، والهداية المنسوب للخصيبي كتب لا تصح كما مضىٰ بتفصيل، وهذه الكتب الثلاثة تضمنت ثلثي الروايات المسندة، وعددها ثمان روايات، وهي الروايات ذوات الأرقام (١، ٤، ٥، ٦، ٧، ٨، ٩، ١١).

ثم إننا عندما نبحث في أصول روايات القسم الثاني نجد أن أغلبها ينتمي إلىٰ قرون متأخرة جدًا، فأربع روايات ترجع إلىٰ مصادر من القرن السابع وهي ذوات الأرقام (١، ٢، ٨، ٩)، والرواية رقم (٣) من القرن العاشر، وأما البقية، فأقدمها يرجع للقرن الرابع وهي الروايتين المرقمتان بـ(٤، ٦)، والرواية رقم (٧) من القرن الخامس، والرواية رقم (٥) من القرن السادس، ثم إن هناك ثلاث روايات نقلت من مصدر وسيط واحد هو علي بن موسىٰ بن طاووس.

وعندما نتمعن في أحوال كتب روايات القسم الثاني، نرىٰ خمسة من الكتب الثمانية التي وُجدت فيها روايات كسر الضلع هي كتب غير معتبرة إما من جهة عدم ثبوت نسبتها للمؤلف أو الطعن في المؤلف أو انقطاع الأسانيد، وهي كتاب الوصية لعيسىٰ بن المستفاد، وكتاب الهداية المنسوب للخصيبي، وكتاب الاختصاص الذي يجهل مؤلفه، وكتاب الاحتجاج، وكتاب تفسير العياشي.

وباختصار، فإن روايات القسم الثاني لا أثر لوجودها من الناحية العلمية، بل وجودها وعدم وجودها سواء فلا ينبغي الاشتغال بها.

فإذا كانت هذه الروايات أدنىٰ منزلةً من أن تبلغ مستوىٰ الشهرة أو الاستفاضة فمن أين لها أن تبلغ مبلغ التواتر؟!.

فتبين بذلك أن هذا الكثرة وهمية ولا حقيقة لها، لأن القول بكثرة الطرق فرع عن القول بثبوتها، ونحن نمنع ثبوت كثرة الطرق أصلًا، ولو

اقتصرنا على الروايات المسندة والمنقولة من الكتب السالمة من الطعن، لن يصفو من مجموع سائر الروايات سوى أربع روايات فقط، وهي روايتا ابن قولويه في كامل الزيارات، ورواية ابن بابويه في الأمالي، ورواية الكراجكي في كنز الفوائد، ثم إن روايتي ابن قولويه رويتا بإسناد واحد مداره على عبد الله بن عبد الرحمن الأصم، ومن ثم يكون مدار هذه الكثرة المدعاة على ثلاث طرق فقط، فأين الكثرة المزعومة؟[١].

## ❁ دعوى ثبوت كسر الضلع بالشهرة:

ادعى بعض الإمامية كالطوسي[٢]، ومحمد تقي المجلسي[٣]، وابنه محمد باقر المجلسي[٤] وغيرهم[٥] شهرة أسطورة كسر الضلع.

والجواب من وجوه:

### ❁ الوجه الأول: نقض دعوى الشهرة:

إن هذه الشهرة المدعاة لا حقيقة لها، لأنها حادثة ومتأخرة عن زمن الواقعة بكثير، فإن الكتب الروائية والتاريخية التي نقلت هذه القضية في عصر القدماء، ونقصد به منذ القرن الأول إلى نهاية القرن الخامس قليلة جدًا!، فالكتب الروائية المهمة خاليةٌ عن ذلك، وأشهرها كتاب الكافي للكليني

(١) وانظر: مأساة كتاب المأساة (ص ١٠) و(ص ٣٠).
(٢) تلخيص الشافي (١٥٦/٣).
(٣) روضة المتقين (٣٤٢/٥).
(٤) حق اليقين (ص ١٨٩).
(٥) انظر: الهجوم على بيت فاطمة (ص ٣٦٥ ـ ٣٦٧).

الذي لم يذكر قصة حادثة كسر الضلع، وكذلك من سبقه من محدثي الإمامية، كمحمد بن الحسن الصفار في كتابه بصائر الدرجات، والبرقي في كتاب المحاسن، ومن جاء بعده كالرضي في كتاب نهج البلاغة الذي هو من أهم الكتب التي تعرضت لمسألة الخلافة والبيعة. ونفس الملاحظة تنطبق على كتب التواريخ، فقدماء المؤرخين الذين يحتج بهم الإمامية، من نظراء أبي مخنف وهشام بن محمد الكلبي وغيرهم لم يذكروا شيئًا عن قصة كسر الضلع، ولو كانت هذه القصة مشهورة فعلًا، لكان المفيد قد ذكرها في كتابه «الإرشاد» الذي يعد من أهم المؤلفات التاريخية للإمامية، وعليه فقول الطوسي: إن الرواية بذلك مشهورة عندهم، فيه مجازفة بينة، ومن الغرائب أن الطوسي لم يرو في كتبه أي شيء يثبت قصة كسر الضلع، مع كثرة كتبه التي وصلتنا، فكيف يغفل عن هذه الرواية المشهورة ولا يتعرض لها إلا في معرض رد كلام مخالفيه!.

### * الوجه الثاني: أن العبرة بالثبوت والصحة لا بمجرد الرواية والشهرة:

وتحقيقه أن العبرة والفصل في القضايا الخلافية هو بإقامة الدليل والحجة على صحة القضية، وأما الاحتجاج بدعوى الشهرة دون إقامة الحجة والبينة عليها فلا يحسن في القضايا الخلافية، وإنما الصواب هو تقرير القول وبيان صحته، ثم الاستدلال على صحته بالشهرة إن وجدت، وأما مجرد الاشتهار فليس حجة عند المحققين[1]، وما أكثر الأمور التي يدعى شهرتها

(١) يعد المرجع الخوئي ـ وهو الزعيم المطلق لحوزة النجف العلمية في عصره ـ أشهر من نقض الاستناد إلى الشهرة وجعلِها من وجوه الاستدلال، وبسَط الكلام عن ذلك في كتاب مصباح=

ثم بعد البحث يتبين أن لا أصل لها، ولذا ترىٰ كثيرًا من علماء الإمامية قد درجوا علىٰ الاستدلال بقولهم: «رب مشهور لا أصل له»[١].

## * الوجه الثالث: عدم اعتماد المخالفين على الشهرة في جملة من القضايا التاريخية:

وبيانه أن كثيرًا من القضايا التاريخية قد أنكرها أنصار أسطورة كسر الضلع حتىٰ وإن بلغت درجة الشهرة، وبعضها قائم علىٰ أدلة صحيحة وصريحة وإنكارها غير سديد، ككون زينب ورقية وأم كلثوم رضي الله عنهن بنات النبي ﷺ[٢]، فمن ينكر كون زينب ورقية وأم كلثوم هن بنات النبي ﷺ مع ثبوت الروايات الصحيحة في ذلك من طرق أهل السنة والإمامية، ومع إجماع علماء النسب والتاريخ والحديث علىٰ ذلك، كيف يمكنه ادعاء الاعتماد علىٰ الشهرة لإثبات أسطورة كسر الضلع مع أنها لا تثبت بأي سند صحيح أصلًا!.

---

= الأصول (٢/١٤١ ـ ١٤٦)، فعقد مبحثًا في حجية الشهرة، وقسمها إلىٰ ثلاثة أنواع، وهي الشهرة في الرواية، والشهرة العملية، وشهرة الفتوىٰ، ثم ناقش وجوه حجيتها وردها جميعًا، وانظر: دروس تمهيدية في تاريخ علم الرجال عند الإمامية لحيدر حب الله (ص ٣٩٨).

(١) ذكرىٰ الشيعة في أحكام الشريعة (٢/٧٨)، الحدائق الناضرة للبحراني (٦/٤٣)، و(١٠/٢١٩)، الرسائل الفقهية للخاجوئي (٢/٥٥).

(٢) راجع كتاب: زينب ورقية وأم كلثوم بنات النبي ﷺ لا ربائبه، من إصدارات مبرة الآل والأصحاب.

## دعوى ثبوت كسر الضلع عن طريق التواتر:

ادعى جماعة من علماء الإمامية تواتر روايات كسر الضلع[١]، وبالغ جعفر مرتضى العاملي فادعى أنها فاقت حد التواتر[٢].

والجواب من وجوه:

### الوجه الأول: نقض دعوى تواتر روايات حادثة كسر الضلع:

إن التعريف الأشهر والأقرب إلى منطق التواتر هو أنه «ما بلغت رواته في الكثرة مبلغًا، أحالت العادة تواطؤهم ـ أي اتفاقهم ـ على الكذب، واستمر ذلك الوصف، في جميع الطبقات حيث يتعدد، بأن يرويه قوم عن قوم، وهكذا إلى الأول. فيكون أوله في هذا الوصف كآخره، ووسطه كطرفيه، ليحصل الوصف: وهو استحالة التواطئ على الكذب، للكثرة في جميع الطبقات المتعددة»[٣]، والتواتر بهذه الشروط نادر جدًا[٤]، وقد صرح زين الدين العاملي، بأنه لم يقف على خبر متواتر بهذا المعنى إلا نادرًا[٥].

فإن قيل: قد ادعى بعض أهل العلم تواتر روايات بناء على كثرة أسانيدها دون تحقق شروط التواتر فيها، فالجواب أن هذا تساهل منهم، كما

(١) انظر: مرآة العقول (٥/٣١٨)، حياة الزهراء بعد أبيها (ص ٤٥)، و(ص ٦٤)، إفحام الأعداء والخصوم (ص ٩٣)، مأساة الزهراء (١/٨٩)، (١/٣٣١)، (١/٣٣٢)، خلفيات كتاب مأساة الزهراء (٢/٥١)، الهجوم على بيت فاطمة (ص ٣١١)، (ص ٣٢٨).

(٢) مأساة الزهراء (١/٣١٤).

(٣) الرعاية في علم الدراية (ص ٦٢).

(٤) انظر: هوامش نقدية (ص ١٦١).

(٥) الرعاية في علم الدراية (ص ٦٦).

نبه على هذا المحققون[١]، وقد وقع هذا التساهل عند الإمامية أيضًا، فقد أكثروا من ادعاء تواتر روايات دون تحقق شروط التواتر فيها، وقد بين ذلك زين الدين العاملي فقال: «أكثر ما ادعي تواتره من هذا القبيل: ينظر مدعي التواتر إلى تحققه في زمانه، أو هو وما قبله، من غير استقصاء جميع الأزمنة، ولو أنصف لوجد الأغلب خِلو أول الأمر منه، بل **ربما صار الحديث الموضوع ابتداءً، متواترًا بعد ذلك**، لكن شرط التواتر مفقود من جهة الابتداء، ونازع بعض المتأخرين في ذلك، وادعى وجود المتواتر بكثرة وهو غريب»[٢].

فأصل إطلاق التواتر على بعض الأخبار هو من التساهل والغفلة عن شروط التواتر، فإذا تقرر ذلك، فاعلم أن القول بتواتر روايات كسر الضلع هو مجازفة بينة وواضحة، وقد بينا بتفصيل أن عدد الروايات المسندة إلى النبي ﷺ أو أصحابه أو أئمة أهل البيت والتي ذكرت قضية كسر الضلع، هي **اثنتا عشرة** رواية فقط، لكنها ترجع إلى ستة مصادر، وبيان ذلك في هذا الجدول:

---

(١) انظر مثلا: وبل الغمام (١/٥٧)، شرح نزهة النظر للدكتور إبراهيم اللاحم (ص ٦٣).

(٢) الرعاية في علم الدراية (ص ٦٨)، وانظر أيضا تعقب الخوئي للجواهري في مسألة مماثلة في كتاب الزكاة الأول (ص ١٣٨ ـ ١٣٩).

| المصدر | عدد الروايات | أرقامها |
|---|---|---|
| كتاب سليم بن قيس | ٤ | ١ ـ ٤ ـ ٥ ـ ٦ |
| أمالي ابن بابويه القمي | ١ | ٢ |
| كامل الزيارات | ٢ | ٣ ـ ١٠[١] |
| دلائل الإمامة | ٣ | ٧ ـ ٨ ـ ١١ |
| الهداية | ١ | ٩ |
| كنز الفوائد | ١ | ١٢ |

فإذا تبين ذلك فكيف يمكن القول بتواتر روايات مدارها على ستة مؤلفين فقط ؟! .

بل إن عشر روايات من اثنتي عشرة رواية مسندة ترجع إلى خمسة رواة فقط ، كما هو واضح من خلال هذه المشجرة:

(١) في أصل الكتاب ( ص ٢٥٩ ) وقع خطأ في الجدول هنا فأثبتنا الرقم ١١ بدل ١٠ تبعًا لنفس الخطإ الذي في مشجرة الإسناد ، وقد أصلحناه في المختصر .

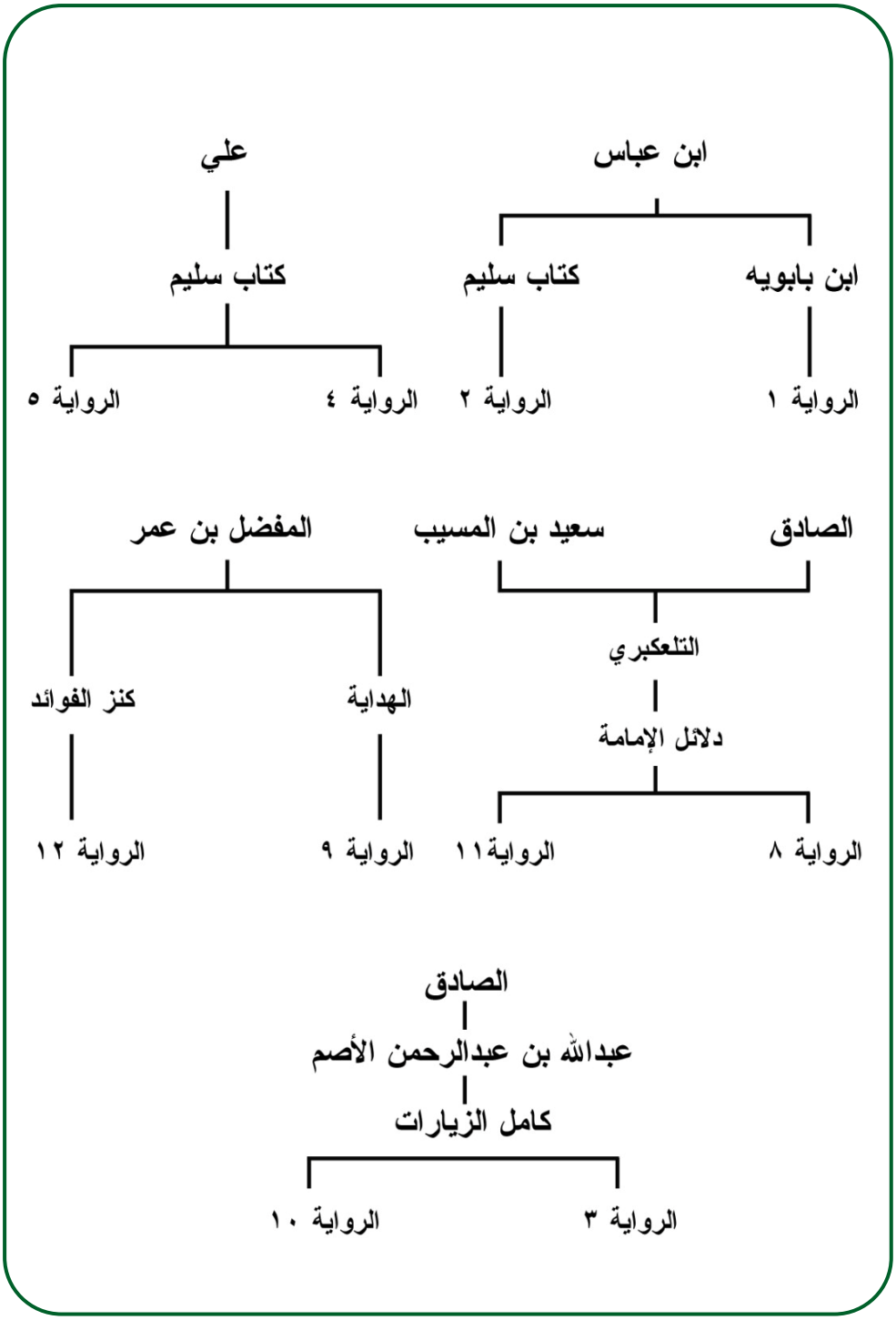
ابن عباس
ابن بابويه
كتاب سليم
الرواية ١
الرواية ٢
علي
كتاب سليم
الرواية ٤
الرواية ٥
الصادق
سعيد بن المسيب
التلعكبري
دلائل الإمامة
الرواية ٨
الرواية ١١
المفضل بن عمر
الهداية
كنز الفوائد
الرواية ٩
الرواية ١٢
الصادق
عبدالله بن عبدالرحمن الأصم
كامل الزيارات
الرواية ٣
الرواية ١٠

أما بقية الروايات الخالية من الإسناد، فلا يمكن حشرها مع الروايات المسندة لإثبات التواتر، لأن هذا مفاده أن الإسناد ليس له أي قيمة في إثبات التواتر.

### ❁ الاعتراض بعدم الحاجة إلى البحث في أحوال رواة الأحاديث المتواترة وجوابه:

قد يعترض بعضهم بأن بعض أهل العلم يقولون إن الخبر المتواتر لا يُبحث في سنده، ليعلل القول بتواتر روايات كسر الضلع، والجواب: إن من قال بعدم البحث عن أحوال الرواة في الخبر المتواتر إنما أجرىٰ ذلك في الأخبار التي تحققَّ تواترها وتوفرت علىٰ شروط التواتر، وهذه الشروط لا يمكن التحقق منها إلا بالنظر في رواة الخبر وأسانيده، فلا بد أن يتحقق شرط التواتر أولًا، حتىٰ يمكن القول بعدم الحاجة إلىٰ البحث عن أحوال الرواة، وحتىٰ يثبت التواتر لا بد أن يتم التثبت من اتصال الأسانيد وعدم انقطاعها، ومن وثاقة الرواة.

وأما القول بتواتر الخبر حتىٰ لو كان رواته فسقة فجرة فغير صحيح كما قرر ذلك محمد باقر البهبودي[(١)].

وقد ادعىٰ جماعة من علماء الإمامية تواتر روايات تحريف القرآن، فقال بذلك محمد باقر المجلسي[(٢)]، ونعمة الله الجزائري[(٣)]، ويوسف

(١) صحيح من لا يحضره الفقيه (المقدمة ص ج)، وانظر: هوامش نقدية (ص ١٥٨)، أصول الحديث وأحكامه (ص ٣٢ ـ ٣٤)، أصول الحديث (ص ٧٣)، وانظر أيضا مشرعة بحار الأنوار (٢/٥٠).

(٢) مرآة العقول (١٢/٥٢٥).

(٣) الأنوار النعمانية (٢/٣٥٧).

البحراني[١]، وعدنان البحراني[٢]، وتبعهم على ذلك النوري الطبرسي في كتابه فصل الخطاب[٣].

ومع ذلك لم يعبأ الشيخ الإمامي محمد البلاغي بهذه الدعوى، وطعن في هذه الروايات من جهة أسانيدها ورواتها[٤]، وقد قام فتح الله المحمدي بتقسيم الروايات التي استدل بها صاحب فصل الخطاب على التحريف إلى عدة أقسام، وذكر منها «٨٣ رواية من كتاب الكافي، وهي في الأساس من «باب النكت والنتف» وقد حكم المجلسي ﵀ بتضعيف كل ما في الباب إلّا ستة أحاديث»[٥].

فإذا جاز للإمامية أن ينكروا تواتر روايات التحريف مع أن كثيرًا منها روايات مسندة، وفيها ما هو صحيح السند على موازينهم، وفيها ٨٠ رواية مسندة مروية في أصح كتبهم وهو الكافي، فمن باب أولى رد دعوى تواتر روايات كسر الضلع التي لا يصح منها شيء أصلًا.

---

(١) الدرر النجفية (٤/٨٣).

(٢) مشارق الشموس الدرية (ص ١٢٦).

(٣) فصل الخطاب ـ الطبعة الحجرية ـ (ص ٢٥١)، فصل الخطاب طبعة دار الدراسات الفكرية (١/٦٦٠)، فصل الخطاب دار الانتشار العربي (ص ٥٨٤).

(٤) آلاء الرحمن في تفسير القرآن (١/٢٦)، وقد استدل بكلام البلاغي جماعة من علماء الإمامية كمحمد هادي معرفة في صيانة القرآن من التحريف (ص ٦٤)، وجعفر السبحاني في كتابه المناهج التفسيرية (ص ٢٣٤)، وباقر شريف القرشي في كتابه في رحاب الشيعة (ص ٥٩)، والدكتور فتح الله المحمدي في كتابه سلامة القرآن من التحريف (ص ١١٩)، وعلي آل محسن في كتابه لله وللحقيقة (ص ٤٦٨).

(٥) سلامة القرآن من التحريف (ص ١٢١).

## * الوجه الثاني: رد بعض علماء الزيدية والإمامية لدعوى تواتر روايات كسر الضلع

صرح جماعة من علماء الزيدية بعدم تواتر روايات كسر الضلع ، فقال يحيىٰ بن الحسن القرشي عن قصة ضرب فاطمة وإسقاط جنينها: «لو وقع ذلك لكان نقله ظاهرًا متواترًا لعظمه وغرابته»[١] ، وقال عز الدين المؤيد معلقًا علىٰ كلام يحيىٰ بن الحسن القرشي: «لا شك أنها لم تبلغ حد التواتر»[٢] .

وانتقد جماعة من علماء الإمامية وكُتَّابهم دعوىٰ تواتر روايات كسر الضلع ، يقول محمد الحسيني منتقدًا جعفر مرتضىٰ العاملي: «لاحظنا علىٰ كتابه أنه يعمد إلىٰ إطلاق دعاوىٰ لم تثبت علميا ، ولا أثبتها لنا بطريق علمي ، من ذلك ما ادعاه العاملي من أن قضية الاعتداء بالضرب مما ثبت بالتواتر»[٣] ، وقال في موضع آخر: «ليس ثمة ما يشير إلىٰ تواتر الرواية بخصوص الاعتداء بالضرب علىٰ الزهراء»[٤] .

وانتقد نجيب نور الدين مسلك جعفر مرتضىٰ العاملي في حشد الروايات والمصادر لإثبات التواتر[٥] .

---

(١) منهاج المتقين في معرفة رب العالمين المطبوع ضمن كتاب المعراج إلىٰ أسرار المنهاج (٤/٢٢٧).

(٢) المعراج إلىٰ أسرار المنهاج (٤/٢٣٦ ـ ٢٣٧).

(٣) هوامش نقدية (المقدمة ص ١٣).

(٤) هوامش نقدية (المقدمة ص ٣٠).

(٥) مأساة كتاب المأساة (ص ٢٩).

## ❁ دعوى ثبوت كسر الضلع بالإجماع:

ادعى جعفر مرتضى العاملي[١] وغيره[٢]، ثبوت الإجماع على واقعة كسر الضلع، ومستندهم في ذلك قول الطوسي: «والمشهور الذي لا خلاف فيه بين الشيعة: أن عمر ضرب على بطنها حتى أسقطت»[٣]، وأجيب عن دعوى الإجماع بوجوه:

❁ **الوجه الأول: بطلان دعوى الإجماع لوجود المخالف:** فقد أنكر جمع من علماء الإمامية قديمًا وحديثًا قصة كسر الضلع، منهم أبو الحسن العمري **(القرن الخامس)** هو أول من صرح بعدم ثبوت هذه القصة[٤]، وهو معاصر للطوسي، وهو من أشهر علماء النسب عند الإمامية، وقد اعترض المرجع محمد حسين فضل الله[٥] وأنصاره[٦] على دعوى الإجماع بوجه آخر، فنسبوا إلى المفيد المخالفة في هذه المسألة، فإن ثبت ذلك انتفت

(١) مأساة الزهراء (١/١٦٣).

(٢) الهجوم على بيت فاطمة (ص ٣٨٥)، ظلامات فاطمة الزهراء (ص ٣٠٣).

(٣) تلخيص الشافي (٣/١٥٦).

(٤) المجدي في أنساب الطالبيين (ص ١٢).

(٥) مأساة كتاب المأساة (ص ١٣٣).

(٦) هوامش نقدية (ص ٦٩ ـ ٧١)، مأساة كتاب المأساة (ص ١٣٣ ـ ١٣٤)، مرجعية المرحلة وغبار التغيير (ص١٦٦)، ولم يقتصر هذا القول على المرجع محمد حسين فضل الله وتلاميذه، فقد سبقه محمد صادق بحر العلوم (١٣٩٩ هـ)، إذ إنه نقل كلام المفيد ثم علق عليه قائلًا: «وهذا الكلام من المفيد يعطي عدم اعترافه بحديث محسن وسقوطه، مع أنه مشهور لدى المؤرخين والنسابين فراجع وتأمل»، انظر: رسالة في عدد أولاد أمير المؤمنين من الحديقة الغناء، منشورة في مجلة تراثنا المجلد ١١٧ ـ ١١٨، العدد الأول والثاني، محرم جمادى الآخرة ١٤٣٥ هـ، (ص ٣٩٠).

دعوىٰ الإجماع[١].

ثم إن جماعة من علماء الإمامية المعاصرين صرحوا بنفي هذه القصة وعدم صحتها[٢]، وعليه فدعوىٰ الاتفاق والإجماع مخالفة للواقع.

**❊ الوجه الثاني: أن الطوسي لم يصرح بوقوع الإجماع:** وذلك أن عبارة الطوسي لم يرد فيها لفظ الإجماع، وإنما ورد فيها لفظ الاتفاق، ومصطلح الإجماع أخص من الاتفاق[٣].

**❊ الوجه الثالث: نص الإمامية علىٰ عدم الاعتداد بإجماعات الطوسي:** وبيانه أن جماعة من علماء الإمامية قد عابوا علىٰ الطوسي تساهله في ادعاء الإجماع علىٰ كثير من الأمور دون أن يكون ذلك واقعًا، وقد ألف الشهيد الثاني رسالة «مخالفة الشيخ الطوسي لإجماعات نفسه»[٤]، وذكرَ فيها ستًا وثلاثين مسألة حكىٰ فيها الطوسي الإجماع ثم خالف نفسه، وبيَّن أن غرضه من تأليف هذه الرسالة هو أن لا يَغْترّ الفقيه بدعوىٰ الإجماع خاصة إن صدرت من الطوسي[٥]، ووافقه علىٰ كلامه جماعة من علماء الإمامية الذين انتقدوا حكاية الطوسي للإجماع كيوسف البحراني[٦]، والأردبيلي[٧]،

(١) وللمزيد من التفصيل راجع أصل الكتاب.
(٢) سيأتي كلامهم في المبحث المخصص لنقل كلام علماء الإمامية الذين شككوا في حادثة كسر الضلع أو أنكروها.
(٣) هوامش نقدية (ص ٧٢).
(٤) طبعت ضمن رسائل الشهيد الثاني (٢/٨٤٧ ـ ٨٥٧).
(٥) رسائل الشهيد الثاني (٢/٨٤٧).
(٦) الحدائق الناضرة (٩/٣٦٨).
(٧) مجمع الفائدة (١١/٥٥٧).

وأحمد آل طعان القطيفي[١]، وبذلك لا يصح الاستدلال بدعوى الإجماع التي حكاها الطوسي لتساهله وتناقضه.



(١) الرسائل الأحمدية (١/٣٥٤).

# ملاحظات عامة على مضامين روايات كسر الضلع

إن علل روايات أسطورة كسر الضلع لا تقتصر على أسانيدها الواهية، ومتونها التي تشهد على نفسها بالوضع والاختلاق كما بيناه بتفصيل، بل هناك إشكالات أخرى كثيرة في هذه الروايات، بعضها يتعلق بالتناقض والتعارض بين هذه الروايات نفسها، وإليك البيان:

## ❁ التعارض والتناقض بين متون روايات كسر الضلع:

إننا لا نقول إن مجرد وقوع الاختلاف في روايات كسر الضلع موجب للقول ببطلانها، فالاختلاف في تفاصيل واقعة ما ليس بحد ذاته سببًا للقول ببطلان ثبوتها، وما أكثر الأحداث التاريخية الثابتة التي اختلف في كثير من تفاصيلها. غير أن الاختلاف في وقائع كسر الضلع ليس من قبيل الاختلاف في الوقائع التاريخية الثابتة، بل هو اختلاف لا يرتفع باستعمال قواعد الجمع والترجيح بين الروايات المختلفة، وإنما يعود على أصل القصة بالبطلان.

وذلك لأن أصل هذا التعارض في روايات حادثة كسر الضلع ليس مرده اختلافًا بين رواة القصة في تفاصيل يحتمل فيها وقوع التعارض، بل هو تعارض منشؤه الوضع والكذب والزيادة والاختلاق، حتى إننا لا نكاد نجد روايتين متفقتين في تفاصيل أخبار كسر الضلع، وهذا هو الذي يوجب الحكم بأن هذا التعارض موجب للحكم ببطلان هذه القصة. ولا يمكن تطبيق قواعد

الجمع بين الروايات المتعارضة في حادثة كسر الضلع، لأن الجمع فرع القول بالثبوت، وكذلك يمتنع الترجيح بين هذه الروايات، لأنها روايات تستوي في كونها روايات ساقطة الإسناد، فلا يمكن تقديم رواية على أخرى.

ثم إننا جرينا على طريقة الإمامية في تعاملهم مع بعض الوقائع والقضايا التاريخية، فما أكثر الحوادث التاريخية التي أنكرها جعفر مرتضى العاملي بدعوى وقوع التعارض فيها[١]، وهذا ما انتقده به محمد الحسيني في كتابه «هوامش نقدية»[٢].

ولذلك وصف المرجع محمد حسين فضل الله هذه الروايات بالارتباك[٣]، وصرح جعفر يحيى بن أبي زيد العلوي، صاحب ابن أبي

(١) منها إنكاره لحديث الإفك المشهور وألف في ذلك كتابا سماه حديث الإفك، ومنها إنكاره أن النبي ﷺ وحمزة بن عبد المطلب رضي الله عنه أخوان من الرضاعة، الصحيح من سيرة النبي ﷺ (٥/١٩٥) و(١٩/٢٢٠ ـ ٢٢١)، وإنكاره إعتاق أبي بكر رضي الله عنه لبلال رضي الله عنه، الصحيح من سيرة النبي (٦٨/٨) ﷺ، وإنكاره شراء عثمان رضي الله عنه لبئر رومة، الصحيح من سيرة الإمام علي (١٨/٢٨٠)، وانظر أمثلة أخرى في: الصحيح من سيرة الإمام علي (٣/٣٧٣ ـ ٣٧٥)، (٣/٦١)، مع العلم أن جعفر مرتضى إنما يلجأ لرد الروايات عندما تكون مخالفة لأغراضه وأهوائه، وإلا فحينما توافق القضية هوى جعفر مرتضى في الطعن في الصحابة مثلًا، نجده يدفع الاختلافات ويجيب بجواب متكرر، وهو الجمع بين الروايات والقول بتعدد الأسباب أو الحادثة، كما صنع في قصة ضرب عثمان لعمار رضي الله عنه، مع أن هذه القصة لا تثبت من جهة الإسناد ووقع الاختلاف في رواياتها، إلا أنها لما كانت تطعن في عثمان بن عفان رضي الله عنه لم يجد جعفر مرتضى العاملي مشكلة في الاختلافات التي ارتبطت بها وقال: «والأرجح: هو تعدد ضرب عثمان لعمار.. لتعدد الأسباب، ويؤيده: وجود تناقضات لا تُحلُّ إلا بتقدير تعدد الواقعة»، الصحيح من سيرة الإمام علي (١٦/٣١٦).

(٢) هوامش نقدية (ص ٦٢).

(٣) جاء الحق (ص ٢١٨)، نقلًا عن رسالة فضل الله إلى جعفر مرتضى العاملي.

الحديد[١]، وجعفر الشاخوري البحراني[٢] بتعارضها، وسنبين عدة أوجه للاختلاف بين روايات كسر الضلع:

### ❁ الاختلاف والتناقض في يوم معرفة النبي ﷺ بوقوع الحادثة:

فمرة يدعى أن النبي ﷺ عرف بوقوع هذه الحادثة ليلة الإسراء في مكة[٣]، ومرة يدعى أن النبي ﷺ علم بالواقعة في المدينة في بيت فاطمة[٤].

### ❁ الاختلاف والتعارض في تاريخ حادثة كسر الضلع:

أغلب الروايات تذكر أن حادثة كسر الضلع وقعت بعد بيعة أبي بكر الصديق مباشرة[٥]، أما رواية كتاب الاختصاص فيظهر منها أن ذلك كان بعد البيعة بزمن[٦].

### ❁ الاختلاف والتناقض فيمن ضرب فاطمة رضي الله عنها:

وقع تناقض واختلاف فاحش فيمن أقدم على ضرب فاطمة:

١ ـ فبعض الروايات تنسب ذلك إلى قنفذ، تارة بسوط[٧]، وتارة بدون ذكر السوط[٨].

---

(١) شرح نهج البلاغة (١٤/١٩٣).
(٢) مرجعية المرحلة وغبار التغيير (ص ٢٣٢ ـ ٢٣٣).
(٣) كامل الزيارات (ص٣٢٩) برقم (٨٤٠).
(٤) منهاج الصلاح في اختصار المصباح (ص ٤٤٥).
(٥) كتاب سليم بن قيس (ص ١٤٣)، (ص ٢٢٤)، والهداية الكبرى (ص ٤٠٦).
(٦) الاختصاص (ص ١٨٣).
(٧) كتاب سليم بن قيس (ص ٢٢٣).
(٨) تفسير العياشي (٢/٣٠٨).

٢ ـ وبعض الروايات تنسب ذلك إلىٰ عمر بن الخطاب رضي الله عنه[١]، تارة بسوط قنفذ[٢]، وتارة بسوط أبي بكر[٣]، وتارة تذكر أن عمر رفس فاطمة برجله[٤].

٣ ـ وبعض الروايات تنسب الضرب إلىٰ المغيرة بن شعبة[٥].

## ❁ الاختلاف والتناقض في تعيين نسب قنفذ:

ومن غرائب روايات كسر الضلع الاختلاف الفاحش الذي وقع في نسب قنفذ، فتارة تصف قنفذاً بالعدوي[٦]، وتارة تذكر أنه ابن عم أبي بكر[٧]، وتاره تصفه بأنه مولىٰ أبي بكر[٨]، وتارة تجعله من الطلقاء أحد بني تيم[٩].

## ❁ الاختلاف في إحراق البيت من عدمه:

تذكر مجموعة من الروايات أن من هجم علىٰ بيت فاطمة أشعل فيه

---

(١) كتاب سليم بن قيس (ص ١٥٠)، و(ص ٣٧٨).
(٢) بحار الأنوار (٣٠/٣٩٣).
(٣) الهداية الكبرىٰ (ص ٤٠٧).
(٤) الاختصاص (ص ١٨٥).
(٥) الاحتجاج (٢/٤٠).
(٦) كتاب سليم بن قيس (ص ٢٢٣)، دلائل الإمامة طبعة المطبعة الحيدرية (ص ٤٥)، وطبعة مؤسسة الأعلمي (ص٤٥)، طبعة مؤسسة البعثة (ص ١٣٤).
(٧) تفسير العياشي (٢/٣٠٨).
(٨) الهداية الكبرىٰ للخصيبي (ص ١٧٨ ـ ١٧٩).
(٩) الاحتجاج (١/٨٢).

النار[١]، أما رواية تفسير العياشي فلا تذكر وقوع الحرق[٢].

### ❁ الاختلاف والتناقض فيمن سبب أثر الدملج في عضد فاطمة:

تنص أغلب الروايات على أن قنفذًا ضرب فاطمة بالسوط فترك في عضدها أثرا مثل الدملج[٣]، وجاء في رواية الخصيبي أن من تسبب بذلك هو عمر رضي الله عنه[٤]!.

### ❁ الاختلاف والتناقض في سبب إسقاط فاطمة للجنين:

فتارة يذكر أن قنفذًا ألجا فاطمة رضي الله عنها إلى عضادة الباب ودفعها فكسر ضلعها وألقت جنينها[٥]، وتارة يُذكر أن قنفذًا لكز فاطمة رضي الله عنها بنعل السيف فأسقطت الجنين[٦]، وتارة يُذكر أن فاطمة رضي الله عنها كانت وراء الباب، فركله عمر فأسقطت[٧]، وتارة يُذكر أن عمر رفس فاطمة لما رجعت من عند أبي بكر فأسقطت[٨]، وتارة يُذكر أن سبب الإسقاط ضربة المغيرة بن شعبة[٩]!.

---

(١) كتاب سليم بن قيس (ص ١٤٣ ـ ١٥٣)، والاحتجاج (١/٨٠)، الهداية الكبرى (ص ٤٠٢)، كتاب طرف من الأنباء والمناقب (ص ١٦٩)، بحار الأنوار (٢٢/٤٨٥)، و(٣١/١٢٦).

(٢) تفسير العياشي (٢/٣٠٨).

(٣) كتاب سليم بن قيس (ص ١٥٣)، (ص ٢٢٣)، (ص ٢٢٤).

(٤) الهداية الكبرى (ص ١٧٨ ـ ١٧٩)، (ص ٤٠٢).

(٥) كتاب سليم بن قيس (ص ١٥٣).

(٦) دلائل الإمامة طبعة المطبعة الحيدرية (ص ٤٥)، وطبعة مؤسسة الأعلمي (ص٤٥)، وفي طبعة مؤسسة البعثة (ص ١٣٤).

(٧) بحار الأنوار (٣٠/٢٩٤)، الهداية الكبرى (ص ١٧٩)، (ص ٤٠٢).

(٨) الاختصاص (ص ١٨٣)..

(٩) الاحتجاج (٢/٤٠).

## تناقض روايات كسر الضلع مع روايات التهديد والتهويل:

ورد في بعض الروايات التي يحتج بها المخالفون أن عمر إنما أراد التهويل[١]، وهذا مناقض لروايات كسر الضلع التي تزعم وقوع الإحراق والاعتداء على فاطمة رضي الله عنها[٢].



(١) الاحتجاج (١/١٠٥)، مأساة الزهراء (٢/١٨٧ ـ ١٨٩)، الهجوم على بيت فاطمة (ص ٢٩٩ ـ ٣٠٠).

(٢) وانظر كلام محمد الحسيني عن هذه القضية في هوامش نقدية (مقدمة الطبعة الثالثة ص ١٢ ـ ١٣)، وهوامش نقدية (ص ٣٤).

# إشكالات الاعتقاد بأسطورة كسر الضلع

إن الاعتقاد بأسطورة كسر ضلع فاطمة ﵂ يترتب عليه إشكالات كثيرة توجب رد هذه القصة، وقد وجدنا عدة إشكالات على هذه الأسطورة نذكر أهمها وأشهرها.

## * الإشكال الأول: لزوم نسبة الجبن إلى علي ﵁ والطعن في بني هاشم وبقية الصحابة:

يستلزم الإيمان بقصة ضرب فاطمة ﵂ نسبة الجبن إلى علي ﵁ وحاشاه، إذ إن هذا الفعل وقع أمام ناظريه ولم يقم بدفع الأذى عن زوجته، مع أنه ﵁ مشهود له بالشجاعة والبأس والحمية، ولذا قال المرجع محمد حسين فضل الله: «إذا هجموا على الزهراء، ما هو دور الإمام علي؟ الإمام علي جبان؟ أنتم كلكم متزوجون، إذا فرضنا أن أحدهم أراد أن يهجم على زوجتك، يريد أن يقتلها أو يعتدي عليها، تقعد وتقول: لا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم؟ أو تدافع عنها؟ إذا لم تدافع عن زوجتك ماذا يقول الناس عنك؟»[(١)]، ووافقه

(١) خطبة الزهراء نموذج رسالي، ألقاها محمد حسين فضل الله في مسجد الإمامين الحسنين بتاريخ ١٩ جمادى الثانية ١٤٣٠ هـ الموافق لـ١٢/٦/٢٠٠٩ م، وقد نقلنا كلامه مع التصرف في بعض الكلمات العامية القليلة التي حولناها إلى العربية، من تسجيل مصور على موقع يوتيوب:
https://www.youtube.com/watch?v=5RdRVT5TO6A
وملخص الخطبة منشور على موقع بينات وهو الموقع الرسمي التابع لمرجعية فضل الله، وجاء في الملخص: «ما الذي منع عليًّا (ع) من الدفاع عن الزهراء، وهو أمر لا يقبله الشخص=

على ذلك جماعة من تلاميذه[١].

ثم كيف يُتصور أن يسكت عن ذلك بنو هاشم الذين كان لهم أعظم الشوكة والبأس في قريش؟، فلو أن ما يدعيه المخالفون من الاعتداء على فاطمة ﵂ قد وقع، لكان رجال بني هاشم أول من ينتصر لها ممن ظلمها.

ثم كيف يعقل سكوت الصحابة قاطبة عن هذه المظلمة، خاصة من لا يشكك الإمامية في إيمانهم، كسلمان وأبي ذر والمقداد وغيرهم الذين يرى الإمامية عدالتهم، ويسمونهم بالصحابة المنتجبين.

إن هذه الأدلة العقلية التاريخية التي تستحضر تاريخ الصحابة وطبيعة قبائل قريش في زمنهم، هي ما استند إليه جماعة من أهل العلم لإنكار هذه الأسطورة[٢].

وهذا الجواب هو الذي اعتمده جماعة من الزيدية في رد هذه الأسطورة، فرووا عن سلمة بن كهيل أنه قال لزيد بن علي: «إن الناس يزعمون أن فاطمة لُطمت»، فأجاب زيد بن علي: «كانت أكرم على أهلها

= العادي إذا ما تعرّض أحد لزوجته أو لأمه؟»، راجع الرابط التالي https://www.bayynat.org.lb/article/ar/أرشيف-عام-٢٠٠٩/٩٣١/الزهراء-نموذج-رسالي شوهد بتاريخ ٢٠٢٦/٠٧/٢٩.

(١) انظر: مأساة كتاب المأساة (ص ١٥٥ ـ ١٥٨)، قضايا أثارت جدلا (ص١٨٠).

(٢) انظر: المناظرة لأبي المحاسن الواسطي (ص ٢٠١ ـ ٢٠٣)، وهو نفس ما جاء في كتاب الحجج الباهرة (ص ٢٩٥ ـ ٢٩٨) المنسوب لجلال الدين الصديقي الدواني، وإبطال نهج الباطل لابن روزبهان، بواسطة إحقاق الحق للتستري (ص ٢٢٨ ـ ٢٢٩)، والصواعق المحرقة (١/١٢٧)، والسيوف المشرقة (ص ١٥٧)، وشرح الخريدة الغيبية في شرح القصيدة العينية) ص٧١).

من ذلك يا أبا يحيىٰ»[(١)].

## ❁ نقد دعوى سكوت علي ﷺ بسبب وصية النبي ﷺ

استدل أنصار أسطورة كسر الضلع برواية انفرد بها كتاب سليم بن قيس جاء فيها أن عليًا ﷺ إنما ترك الدفاع عن فاطمة ﷺ لأن النبي ﷺ أوصاه بذلك![(٢)]، والجواب عن هذه الرواية يقع في عدة وجوه:

❁ **الوجه الأول:** إن هذه الرواية متناقضة في نفسها، فقد ورد فيها ثلاثة أسباب متناقضة لعدم دفاع علي عن نفسه أو دفاعه عن فاطمة، فتارة تكون العلة هي الوصية، وتارة عدم وصوله لسيفه[(٣)]، وتارة أنه لم يكن معه أنصار[(٤)].

❁ **الوجه الثاني:** كيف يُعقل أن يأمر النبي ﷺ بترك ابنته تتعرض للأذىٰ والإهانة؟! كيف وقد حث النبي ﷺ أصحابه علىٰ الدفاع عن أهليهم وإن أدىٰ ذلك إلىٰ الموت؟، وقد بشر النبي ﷺ من بذل نفسه للدفاع عن أهله بالشهادة فقال ﷺ: «من قُتل دون أهله فهو شهيد»[(٥)]، وهذا المعنىٰ

---

(١) تسمية من روىٰ عن زيد بن علي (ص ٧٤)، الإيضاح لما خفا من الاتفاق علىٰ تعظيم صحابة المصطفىٰ (ص ٢٤٢).

(٢) كتاب سليم بن قيس (ص ١٥٠).

(٣) كتاب سليم بن قيس (ص ١٥٠ ـ ١٥١).

(٤) كتاب سليم بن قيس (ص ١٥٢).

(٥) أخرجه الإمام أحمد في المسند (١٦٥٢)، وصححه الشيخ الألباني في إرواء الغليل (١٦٤/٣).

مروي في كتب الإمامية[١]، ومُسلَّم به عند علمائهم أيضا[٢].

❊ **الوجه الثالث:** لقد انتقد أهل العلم من أهل السنة وحتىٰ بعض الإمامية هذه الرواية، فقال الألوسي: «كون لزومه الأرض[٣] لعهد عهده إليه رسول الله ﷺ كما يقولون، لا أصل له»[٤]، وقال الكاتب الإمامي نجيب نور الدين: «هذا خلاف العقل والمنطق، وحاشا لرسول الله ﷺ أن يصدر عنه ذلك»[٥]، واعترض الشيخ الإمامي جعفر الشاخوري علىٰ رواية الوصية قائلًا: «إن المستفاد من الأخبار أن عليًا موصىٰ بعدم المطالبة بحق الخلافة بالسيف، وليس موصًى بعدم الدفاع عن نفسه وأهله»[٦]، وقال الشيخ الإمامي ياسر عودة: «هذا لم يثبت بسند صحيح، وبغض النظر عن السند»، ووصفه بأنه «ادعاء باطل وتبرير أقبح من الذنب»[٧].

❊ **الوجه الرابع:** لقد ورد في كتب الإمامية ما يناقض هذه الوصية، حيث تذكر أن عمر حين أراد أن ينبش قبر فاطمة منعه علي من ذلك دفاعًا

---

(١) الكافي (٥/٥٢)، وقال المجلسي في مرآة العقول (١٨/٣٩٤): «صحيح»، وصححه البهبودي في صحيح الكافي (٢/٢٨٧)، وعده محمد آصفي محسني من الأحاديث المعتبرة في كتابه الأحاديث المعتبرة من جامع أحاديث الشيعة (ص ٢٩٩).

(٢) انظر: المبسوط (٧/٢٧٩).

(٣) في المطبوع الغاب، ولعل الصواب ما أثبتناه.

(٤) شرح الخريدة الغيبية في شرح القصيدة العينية (ص٧١).

(٥) مأساة كتاب المأساة (ص ١٦٠).

(٦) مرجعية المرحلة وغبار التغيير (ص ١٩٤).

(٧) قضايا أثارت جدلًا (ص ١٨٠ ـ ١٨١)، وانظر أيضا: أم كلثوم بنت علي بن أبي طالب؛ حقيقة أم وهم للدكتور علي صالح رسن (ص٢٠٣ ـ ٢٠٤)، و(ص ٢١١).

عنها[١]؟، فأين الوصية المدعاة؟[٢].



(١) انظر: قضايا أثارت جدلًا (ص ١٨١ ـ ١٨٢)، ومرجعية المرحلة وغبار التغيير (ص ١٩٤).

(٢) وراجع أصل الكتاب فقد أجبنا فيه عن استدلالهم بقصة إبراهيم عليه السلام مع الجبار وما وقع في قصة مقتل عثمان رضي الله عنه.

## الإشكال الثاني: المحسن بن علي بين القول بالولادة والإسقاط:

مقتضىٰ أسطورة كسر الضلع هو أن المحسن مات جنينًا في بطن أمه بسبب الضربة التي تعرضت له فأسقطته ميتًا، وهذه القصة تعارضها روايات أخرىٰ أمثَلُ منها، تنص علىٰ أن المحسن ولد في حياة النبي ﷺ، فقد روي من طرق مختلفة عن أبي إسحاق السبيعي عن هانئ بن هانئ، عن علي رضي الله عنه أنه لما ولد له ابن ثالث بعد الحسن والحسين سماه حربًا، فقال النبي ﷺ «بل هو محسِّن» ثم قال: «سمَّيتهم بأسماء ولد هارون شبر، وشبير، ومشبر»[(١)].

وهذا الحديث مداره علىٰ هانئ بن هانئ، واختلف فيه النقاد بين من ضعفه ووثَّقه[(٢)]، واختلف أهل العلم في هذا الخبر فمنهم صححه[(٣)]، ومنهم من ضعفه[(٤)] كما هو الراجح، وهذا الخبر علىٰ ضعفه أمثل من خبر كسر الضلع المكذوب، ولو خيِّر الإنسان بين الاعتقاد بقصة إسقاط المحسن التي لم ترو بأي وجه سليم، وبين القول بصحة رواية ولادة المحسن في زمن النبي ﷺ، لكان الأقرب إلىٰ الصواب هو الاعتقاد برواية ولادة المحسن،

---

(١) رواه يونس بن بكير في زياداته علىٰ السيرة (ص ٢٤٧)، والإمام أحمد واللفظ له في المسند (٧٦٩) و(٩٥٣)، وفي فضائل الصحابة (١٣٦٥)، والبخاري في الأدب المفرد (٨٢٣)، والبزار في مسنده (٧٤٢)، والدولابي في الذرية الطاهرة (طبعة مبرة الآل والأصحاب) (٩٣)، وابن حبان في صحيحه (٦٩٥٨).

(٢) انظر: تهذيب التهذيب (١١/٢٢ ـ ٢٣)، الطبقات الكبرىٰ لابن سعد (٦/٢٢٣)، الثقات للعجلي (١٨٨٣).

(٣) المستدرك علىٰ الصحيحين (٣/١٨٠)، الإصابة (٦/١٩٢)، مسند أحمد طبعة الرسالة (٢/١٥٩) الهامش ٢.

(٤) سلسلة الأحاديث الضعيفة (٣٦٠٧).

لأن قصة إسقاطه لم ترو في دواوين السنة النبوية وكتب التاريخ بأي إسناد.

ثم إن جماهير أهل العلم من السنة ذهبوا إلى أن المحسن ولد ومات صغيرًا، منهم ابن إسحاق المدني (١٥١ هـ)[١]، وابن قتيبة (٢٧٦هـ)[٢]، والبلاذري (٢٧٨ هـ)[٣]، وأبو جعفر الطبري (٣١٠ هـ)[٤]، والدارقطني (٣٨٥ هـ)[٥]، وابن حزم (٤٥٦ هـ)[٦]، وهو قول عامة أهل العلم[٧].

ولم يتفرد أهل السنة بهذا، بل وافقهم في ذلك بعض علماء الإمامية، فقد صرح بذلك أحد أقدم مؤرخيهم وهو اليعقوبي (عاش في القرن الثالث)[٨]، وابن فندق البيهقي (٥٦٥ هـ)[٩].

ومن أهل العلم من ذكر ولادة المحسن دون أن يذكر أنه مات صغيرًا،

---

(١) سيرة ابن إسحاق (ص ٢٤٧).

(٢) المعارف (ص ٢١١)، وأما ما نسبه إليه ابن شهر آشوب في المناقب (١٣٣/٣) من أن ذكر أن محسنا فسد من زخم قنفذ فافتراء على ابن قتيبة ولا أصل له في كتاب المعارف، وقد فصلنا الجواب عنه في الأصل فانظره.

(٣) أنساب الأشراف (٤٠٢/١)، (١٨٩/٢).

(٤) تاريخ الطبري (١٥٣/٥).

(٥) الإخوة والأخوات (ص ٢٧).

(٦) جمهرة أنساب العرب (ص ١٦).

(٧) انظر: الذرية الطاهرة للدولابي ـ طبعة مبرة الآل والأصحاب ـ (ص ١١٤)، دلائل النبوة للبيهقي (١٦١/٣)، الوافي بالوفيات للصفدي (٧٩/١)، الرياض النضرة للمحب الطبري (٢٣٩/٣)، الجوهرة في نسب النبي ﷺ وآله البررة لمحمد بن أبي بكر التلمساني (ص ١٩)، وغيرهم كثير.

(٨) تاريخ اليعقوبي (٢١٣/٢).

(٩) لباب الأنساب (٣٣٧/١).

كابن حبان (٣٥٤ هـ)[١]، وابن منده (٣٩٥ هـ)[٢] وغيرهم.

وذهب قلة من أهل العلم إلىٰ أن المحسن سقطٌ، وإنما ذهب إلىٰ ذلك بعض المتأخرين، كالحافظ المزي[٣]، غير أن قول الحافظ المزي قد اختلف في هذه المسألة، فقد صرح في أول الكتاب بأن المحسن مات صغيرًا[٤]، وهذا القول أضعف من الذي قبله، إذ إنه قول متأخر ولا يستند إلىٰ أي رواية مسندة عند أهل السنة، فضلًا عن أن الجمهور علىٰ خلافه.

ويضاف إلىٰ ما ذكرناه إشكال آخر، وهو أن مقتضىٰ قصة كسر الضلع أن المحسن بن علي هو أول من مات من أهل البيت بعد النبي ﷺ، وهذا مخالف للرواية الثابتة والمشهورة عن النبي ﷺ، والتي بشر فيها النبي ﷺ فاطمة بأنها سيدة نساء أهل الجنة، وقال لها: «إنك أول أهل بيتي لحاقا بي»، وفي لفظ آخر أن فاطمة رضي الله عنها قالت: «أخبرني أني أول أهل بيته أتبعه»[٥]، وهذا الحديث مروي أيضًا في كتب الإمامية، فرواه ابن بابويه في الأمالي[٦]، وهذا الخبر قد تحقق قطعًا، إذ إن أول من توفي من أهل بيت النبي ﷺ بعد وفاته ﷺ هي فاطمة رضي الله عنها، لكن القول بأسطورة كسر الضلع يلزم منه تكذيب هذا الحديث، والقول بأن المحسن بن علي هو أول من مات من أهل البيت.

---

(١) الثقات (٢/١٤٤).
(٢) نقل البيهقي ذلك عنه في دلائل النبوة (٣/١٦٢)، وكذا السيوطي في كتابه الثغور الباسمة (ص ٣٧).
(٣) تهذيب الكمال (٢٠/٤٧٩).
(٤) تهذيب الكمال (١/١٩١).
(٥) صحيح البخاري (٣٦٢٣) و(٣٦٢٦)، صحيح مسلم (٢٤٥٠).
(٦) الأمالي (ص ٦٩٢).

## الإشكال الثالث: تناقض قصة كسر الضلع مع نسبة المعجزات والولاية التكوينية إلى علي رضي الله عنه

إن أنصار أسطورة كسر الضلع لا يجدون ضيرًا في الاعتقاد بصحة هذه القصة مع مناقضتها لما ينسبونه إلى علي رضي الله عنه من القدرات الخارقة التي تبلغ حد المعجزات، إضافة إلى اعتقادهم بأن عليًا يمتلك الولاية التكوينية والقدرة المطلقة للتحكم في الكون بأسره، فإذا نظرنا في تراث الإمامية نجد أنهم نسبوا إلى علي رضي الله عنه مئات المعجزات والخوارق التي تدل على أن عليًا رضي الله عنه كان يمتلك قدرة فوق القدرات البشرية، وصنفوا في ذلك كتبًا عديدة قديمًا وحديثًا، وقد أوصل هاشم البحراني عدد معجزات علي إلى خمسمائة وخمس وخمسين معجزة، منها: قلع باب خيبر الذي لم يستطع حمله إلا سبعون رجلًا[١]، ومنها: قدرته على منع النار من الإحراق![٢]، ومنها: أن الحديد كان لينًا في يديه لدرجة أنه أخذ قطب الرحى الغليظة المصنوعة من الحديد ولفَّها حول عنق خالد بن الوليد رضي الله عنه[٣]، وأنه كان يطير فوق السحاب[٤]، وأنه كان يُسَكِّنَ الأرض عندما تتزلزل[٥]، وأنه مسخ رجلًا فحوله إلى سلحفاة[٦]، ومسخ آخر فجعله كلبًا[٧]، وأنه يوم صفين كان في

(١) مدينة المعاجز (١/١٧١ ـ ١٧٢).
(٢) مدينة المعاجز (١/٢٦٠).
(٣) مدينة المعاجز (١/٥١٨ ـ ٥١٩).
(٤) مدينة المعاجز (١/٥٤٣ ـ ٥٤٤).
(٥) مدينة المعاجز (٢/١٠٢ ـ ١٠٣).
(٦) نوادر المعجزات (ص ٤٩).
(٧) مدينة المعاجز (٢/٣٩).

كتيبة معاوية عشرين ألف فارس يرىٰ كل واحد منهم أن عليًا يقفو أثره[١]، وأن المشركين يوم الخندق في قصة الأحزاب افترقوا سبع عشرة فرقة وهو مع كل فرقة يحصدهم بالسيف[٢]، وغيرها من الأمثلة التي يصعب إحصاؤها.

ولا يقتصر الأمر علىٰ المعجزات والخوارق، بل بلغ الغلو عند بعضهم إلىٰ الاعتقاد بأن عليًا يتحكم بالكون كله[٣]، فإذا تقرر أن الإمامية ينسبون إلىٰ علي المعجزات والخوارق، ويدعون أنه يمتلك الولاية التكوينية التي تخوله التحكم في الكون بأسره، فكيف يجتمع هذا مع قولهم بأن عليًا عجز عن الدفاع عن زوجته فاطمة ﵂ حتىٰ كُسر ضلعها وأسقط جنينها؟ فإما أن يقولوا بأن الولاية التكوينية وتلك المعجزات لا حقيقة لها، لأن عليًا لو كان يملك الولاية التكوينية لوجب عليه حفظ نفس فاطمة من القتل، وإلا لكان مفرِّطًا في دفع الأذىٰ عنها، وإما أن يصرحوا بأن أسطورة كسر الضلع لا حقيقة لها، لأنها لا تتفق مع دعوىٰ الولاية التكوينية لعلي ﵁.



(١) مدينة المعاجز (١/٤٢٩).

(٢) مدينة المعاجز (١/٤٢٧).

(٣) انظر: الحكومة الإسلامية (ص ٥٢)، موسوعة الخوئي، التنقيح في شرح المكاسب (١٥٧/٣٧)، فقه الصادق (١٥٣/١٦ ـ ١٥٥)، مختصر مفيد (٧٥/١٢).



# نقد محاولات ادعاء وجود شواهد لقصة كسر الضلع[١]

## القسم الأول: روايات أهل السنة

### أولًا: روايات التهديد بالإحراق[٢]

#### الرواية الأولى: رواية ابن أبي شيبة:

يستدل المخالفون[٣] برواية مروية عن أسلم مولىٰ عمر أنه قال لفاطمة حين بلغه أن عليًّا والزبير يجتمعان في بيت فاطمة بعد بيعة أبي بكر ويتشاوران: يا بنت رسول الله ﷺ، والله ما من الخلق أحد أحب إلينا من

(١) واقتصرنا علىٰ إيراد الروايات التي يمكن أن يُتوهم أن لها علاقة بقضية كسر الضلع بأن تذكر فيها فاطمة ﷺ أو بيتها، وأما الروايات التي لا يمكن أن يفهم منها أي ارتباط بموضوع كسر الضلع فقد أعرضنا عن الكلام حولها وإن استدل بها المخالفون لعدم دلالتها علىٰ أصل الدعوىٰ بأي وجه من الوجوه، مثل بعض الروايات التي ورد فيها كسر سيف الزبير حين امتنع عن البيعة، أو نظائر هذه الروايات، وقد كفانا الشيخ محمد العمراني الرد عليها، فانظرها في كتابه التحقيق في خبر التهديد بالتحريق (ص ٣٠٧ ـ ٣٧٢).

(٢) وقد استفدنا مما ذكره الشيخ محمد العمراني حلحول الحسني في كتابه التحقيق في خبر التهديد بالتحريق، حيث إنه جمع جملة من هذه الأخبار التي يستدل بها المخالفون واستوفىٰ تخريجها فاكتفينا بما ذكره، وزدنا تخريج بعض الروايات التي يحتج بها المخالفون في كتبهم.

(٣) انظر: مأساة الزهراء (٢/ ٢٠٠)، الهجوم علىٰ بيت فاطمة (ص ١٦١)، الحجة الغراء علىٰ شهادة الزهراء (ص ٢٧) ظلامة الزهراء في روايات أهل السنة (ص ٦٦)، المغني في الرد علىٰ حسن الحسيني (ص ٥).

أبيك، وما من أحد أحب إلينا بعد أبيك منك، وايم الله، ما ذاك بمانعي إن اجتمع هؤلاء النفر عندك، أن آمر بهم أن يحرق عليهم البيت، قال: فلما خرج عمر جاؤوها، فقالت: تعلمون أن عمر قد جاءني، وقد حلف بالله لئن عدتم ليحرقن عليكم البيت، وايم الله، ليمضين لما حلف عليه، فانصرفوا راشدين، فروا رأيكم، ولا ترجعوا إلي، فانصرفوا عنها، فلم يرجعوا إليها، حتىٰ بايعوا لأبي بكر»[(١)].

والجواب عن هذا الاستدلال من جهة الإسناد والمتن:

أما من جهة الإسناد: فهذا الخبر مداره علىٰ رواية محمد بن بشر، عن عبيد الله بن عمر العمري، عن زيد بن أسلم، عن أبيه أسلم مولىٰ عمر رضي الله عنه، وقد اختلفت أقوال الباحثين في الحكم علىٰ هذا الإسناد علىٰ قولين:

❊ **الأول**: من ذهب إلىٰ صحة الخبر، بناء علىٰ ظاهر الإسناد[(٢)].

❊ **الثاني**: الحكم بعدم صحة الخبر لوجود علل ظاهرة وخفية توجب القدح في سنده[(٣)]، وهذا هو القول الصواب في نظرنا، وملخص العلل التي

(١) رواه بهذا اللفظ أبو بكر ابن أبي شيبة في المصنف (٤٣٢/٧) برقم (٣٧٠٤٥)، ومن طريقه أبو بكر ابن أبي عاصم في المذكر (ص ٩١ ـ ٩٢) برقم (١٩).

(٢) كالدكتور بشار عواد في تحقيقه لتاريخ بغداد (٧٥/٦) الهامش ٣ حيث قال: «أثر صحيح»، والشيخ محمد صالح المنجد حيث قال في جواب عن سؤال يتعلق بهذا الخبر: «هذا إسناد صحيح»، موقع الإسلام سؤال وجواب، فتوىٰ رقم ٩٨٦٤١، والشيخ عبد الفتاح سرور حيث قال في كتابه تسديد الملك لحكم أبي بكر (ص ٥٥): «وهذا سند رجاله ثقات وظاهره الإرسال لكن يُحمل علىٰ تلقي أسلم مولىٰ عمر هذا منه».

(٣) وهذا ما قرره كل من طارق الطيار في مرويات الخلافة الراشدة في مصنف ابن أبي شيبة (ص ١٠١ ـ ١٠٨) الهامش، والشيخ محمد العمراني في كتابه التحقيق في خبر التهديد بالتحريق،=

أعل بهذا هذا الخبر هي ثلاث علل:

ـ **العلة الأولىٰ الانقطاع والإرسال:** لأن أسلم مولىٰ عمر لم يصرح بالتحديث بالسماع عن عمر رضي الله عنه[١]، فضلًا عن أنه لم يشهد الواقعة[٢].

ـ **العلة الثانية: التفرد والنكارة:** وهذا التفرد واقع في أكثر من جهة:

الجهة الأولىٰ: تفرد محمد بن بشر بهذا الخبر عن عبيد الله بن عمر[٣].

الجهة الثانية: أن هذا الإسناد بهذا السياق ليس بالمشهور[٤]، وهو إسناد لا يجيء أصلًا[٥]، وكل الروايات التي جاء فيها هذا الإسناد هي «أخبار غريبة منكرة ومعلولة، ولا يصح منها شيء»[٦].

---

= فقد توسع في بيان علل الخبر، ويظهر من أبي محمد أسامة بن إبراهيم أنه متوقف في صحة الإسناد حيث قال: «في إسناده أسلم القرشي، وقد قيل إن عمر رضي الله عنه ابتاعه في زمن حجة أبي بكر رضي الله عنه سنة إحدىٰ عشر، فعلىٰ هذا يكون أدرك هذه الحادثة، ولكن مقتضىٰ ذلك أن تكون له صحبة، ولم تثبت، فينظر هل أرسل هذه القصة أم لا»، انظر مصنف ابن أبي شيبة، طبعة الفاروق (١٣/٢٠٢) الهامش ١.

(١) وقد فصل محمد العمراني أقوال العلماء في صيغة الرواية بأنْ وعنْ وأنها لا تدل علىٰ السماع واتصال الإسناد حتىٰ يثبت الإدراك واللقاء، راجع التحقيق في خبر التهديد بالتحريق (ص ٦٣ ـ ٧٠).

(٢) وقد جمع محمد العمراني الأقوال الواردة في تاريخ ابتياع عمر لأسلم وحقق أنه كان في آخر سنة ١١ هـ حين بعث أبو بكر رضي الله عنه عمر ليقيم للناس الحج، كما أن العمراني بين وهاء بعض الروايات التي ورد فيها أن أسلم لقي النبي ﷺ، انظر: التحقيق في خبر التهديد بالتحريق (ص ٧٣ ـ ٩٠).

(٣) مرويات الخلافة الراشدة في مصنف ابن أبي شيبة (ص ١٠١ ـ ١٠٢) الهامش، التحقيق في خبر التهديد بالتحريق (ص ١٢٧ ـ ١٦١).

(٤) مرويات الخلافة الراشدة في مصنف ابن أبي شيبة (ص ١٠١) الهامش.

(٥) التحقيق في خبر التهديد بالتحريق (ص ٢٣٦).

(٦) التحقيق في خبر التهديد بالتحريق (ص ٢٣٨).

وهناك علل أخرىٰ لهذا الخبر لا نطيل بذكرها، لأن ما تقدم كاف في الحكم بعدم صحة هذا الإسناد[١]، فالتحقيق هو عدم صحة إسناد هذا الخبر.

❊ **الوجه الثاني**: علىٰ فرض صحة الخبر، فإن هذا الخبر مناقض لقصة كسر الضلع رأسا، لأن هذه الرواية ليس فيها إلا أن عمر هدد من في البيت بالإحراق إن هم رجعوا واجتمعوا فيه، فانقاد من في البيت لأمر عمر ولم يجتمعوا فيه مرة أخرىٰ، ثم بايعوا أبا بكر، فأين هذا من قصة كسر الضلع ؟![٢].

وإن أرادوا التشنيع علىٰ عمر رضي الله عنه لأنه هدد من في البيت بالإحراق، فالجواب عن هذا يقع في أمور:

❊ **الأول**: أن ما توعد به عمر رضي الله عنه، وهدد به من التحريق لم يقع، وما دام الأمر كذلك فما وجه التشنيع والاعتراض ؟[٣].

❊ **الثاني**: أن صدور التهديد من عمر رضي الله عنه كان لتقديره أن تأخر علي والزبير في أمر البيعة قد يؤدي إلىٰ الفرقة، فلأجل ذلك صدر منه ذلك التهديد، مع أنه لم يكن ينوي الإقدام علىٰ ذلك قطعًا.

❊ **الثالث**: أن مشروعية التهديد بتحريق البيوت تستفاد مما جاء في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال «لقد هممت أن آمر بالصلاة، فتقام، ثم آمر رجلًا فيصلي بالناس، ثم أنطلق معي برجال معهم حزم من حطب إلىٰ

---

(١) راجع: التحقيق في خبر التهديد بالتحريق (ص١٦٢ ـ ٢٥٩).

(٢) وانظر: السنة والشيعة وحدة الدين خلاف السياسة والتاريخ (ص ١١٤).

(٣) عقائد الثلاث والسبعين فرقة (١/١٤١ ـ ١٤٢)، وانظر: التحقيق في خبر التهديد بالتحريق (ص ٢٦ ـ ٢٧).

قوم لا يشهدون الصلاة، فأحرق عليهم بيوتهم بالنار»[١]، وعلىٰ الراجح من الأقوال أن هذا الحديث خرج مخرج الزجر والمبالغة لا الحقيقة[٢]، وقد وجدنا نظيرًا لهذا الصنيع من عمر رضي الله عنه مع ابن له، فقد صح عن ابن عمر رضي الله عنه أنه قال: «بلغ عمر أن ابنًا له قد ستر حيطانه، فقال: «والله لئن كان كذلك، لأحرقن بيته»»[٣]، فدل هذا علىٰ أن التهديد بالتحريق قد يقع من عمر رضي الله عنه من باب الزجر والوعيد فقط، فالمقطوع به أنه لم يكن لينفذ وعيده.

❊ **الرابع**: أما فيما يتعلق بفاطمة رضي الله عنها فلم يوجه لها عمر رضي الله عنه خطاب التهديد أصلًا، حيث لم يكن لها يد في أمر البيعة، فهي لم تكن مخاطبة بتهديد عمر، وإنما كان الخطاب لمن كان يجتمع في البيت.

## ❊ الرواية الثانية: رواية أبي سلمة بن عبد الرحمن:

روىٰ هشام بن عمار بسنده عن أبي سلمة بن عبد الرحمن خبرًا طويلًا في وفاة الرسول صلى الله عليه وآله وسلم وبيعة الصديق رضي الله عنه، جاء فيه: «ودخل علي والزبير بيت فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، فجاء عمر فقال: «اخرجوا للبيعة، والله لتخرجن، أو لأحرقنه عليكم»، ... فخرجوا بعد ذلك فبايعوه»[٤].

---

(١) صحيح البخاري (٦٤٤)، صحيح مسلم (٦٥١).

(٢) مرعاة المفاتيح (٤٨٦/٣).

(٣) مصنف ابن أبي شيبة ـ طبعة الفاروق ـ (٣٦٠/٨) برقم (٢٥٧٤٤)، وقال محققه أسامة بن إبراهيم «إسناده صحيح».

(٤) حديث هشام بن عمار (ص ١٢٤) حديث رقم (٤٧).

وهذا الخبر لا يصح سنداً ومتناً وفيه علل أولها الإرسالُ، فإن أبا سلمة بن عبد الرحمن لم يدرك هذه الحادثة[١]، وثانيها: سوء حفظ محمد بن عمرو بن علقمة فإنه مع ثقته وكثرة حديثه شيخٌ ليس بالمتقن[٢]، وثالثها المخالفة، فإن ما جاء في هذه الرواية ورد مفرقًا في عدة أحاديث عن أبي سلمة «فعمد محمد بن عمرو إلى روايتها وصياغتها في سياقة واحدة من عنده، مع تصرفات في المتون بالإضافة إلى تفرده بذلك»[٣].

وأما الكلام عن متنه فالخبر كسابقه لم يرد فيه شيء عن قصة كسر الضلع، وإنما تضمن قصة التهديد التي فصلنا الجواب عنها في الرواية السابقة.

## ❁ الرواية الثالثة: رواية زياد بن كليب:

استدل جماعة من المخالفين[٤] بما رواه الطبري بسنده عن زياد بن كليب، قال: «أتى عمر بن الخطاب منزل علي وفيه طلحة والزبير ورجال من المهاجرين، فقال: «والله لأحرقن عليكم أو لتخرجن إلى البيعة»، فخرج

(١) التحقيق في خبر التهديد بالتحريق (ص ٢٧٠ ـ ٢٧١).

(٢) انظر تفصيل كلام العلماء عنه ووجه تضعيفهم في التحقيق في خبر التهديد بالتحريق (ص ٢٧١ ـ ٢٧٢).

(٣) التحقيق في خبر التهديد بالتحريق (ص ٢٧٥)، وقد تتبع المؤلف سائر المخالفات التي وقعت في الرواية، فانظر (ص ٢٧٥ ـ ٢٨٦).

(٤) مأساة الزهراء (ص ٢٠٤)، محنة فاطمة (ص ٥٠)، الهجوم على بيت فاطمة (ص ١٧٣)، حوار مع فضل الله (ص ٣٨٦).

عليه الزبير مصلتًا بالسيف، فعثر فسقط السيف من يده، فوثبوا عليه فأخذوه»[١].

وهذه الرواية لا تصح أيضًا، ففيها عدة علل في الإسناد:

* **الأولى:** محمد بن حميد الرازي اختلف فيه النقاد[٢]، والراجح ضعفه.

* **الثانية:** الإعضال، فزياد بن كليب توفي سنة ١٢٠هـ[٣]، فأقل ما بينه وبين القصة واسطتان إن لم تكن ثلاثة، فهذا الخبر شديد الضعف ولا تثبت به حجة[٤].

أما متنها ففيه كلام طويل ليس هذا محله، لكن الرواية لا تثبت كسر الضلع ولا وقوع الهجوم على بيت فاطمة، غاية ما تثبته هو تهديد عمر لمن في البيت بالتحريق، وأخذُ سيف الزبير رضي الله عنه، وهذا لا علاقة له بموضوع كسر الضلع، وأما قضية التهديد بالحرق فقد مضى الكلام فيها في الرواية الأولى.



(١) تاريخ الطبري (٣/٢٠٢).
(٢) انظر أقوالهم في تهذيب التهذيب (٩/١٢٧ ـ ١٣١).
(٣) تهذيب التهذيب (٣/٣٨٢).
(٤) التحقيق في خبر التهديد بالتحريق (ص ٣١٦).

## الرواية الرابعة: رواية ابن عون:

تعلق المخالفون[١] بما رواه البلاذري بسنده عن سليمان التيمي وابن عون قال: «إن أبا بكر أرسل إلى علي ﷺ، يريد البيعة، فلم يبايع. فجاء عمر ومعه فتيلة، فتلقته فاطمة على الباب، فقالت فاطمة: «يا بن الخطاب! أتراك محرقًا عليَّ بابي؟»، قال: «نعم»، وذلك أقوى فيما جاء به أبوك!، وجاء علي، فبايع وقال: «كنت عزمت أن لا أخرج من منزلي حتى أجمع القرآن»»[٢]، وروى ابن عبد ربه في العقد الفريد رواية قريبة منها[٣].

وهذا الخبر مردود سندًا ومتنًا:

فأما رواية ابن عبد ربه فلا عبرة بها لأنه مروية بلا إسناد، وابن عبد ربه توفي سنة (٣٢٨ هـ) وفيه زيادات لم ترد في رواية البلاذري، فلا يلتفت إليها.

أما البلاذري فيروي هذا الخبر عن المدائني، عن مسلمة بن محارب، عن سليمان التيمي، وعن ابن عون، وهذا الإسناد لا يصح، فمسلمة بن محارب الزيادي ترجم له البخاري وابن أبي حاتم ولم يذكرا فيه جرحًا ولا تعديلًا[٤]، فذكره ابن حبان في الثقات[٥] على عادته المعروفة في توثيق

---

(١) مأساة الزهراء (٢/٢٨٨)، المحسن السبط مولود أم سقط (ص ٤٣٧)، محنة فاطمة (ص ٥٠)، الهجوم على بيت فاطمة (ص ١٧١)، حوار مع فضل الله (ص ٢٥٩)، مظلومية الزهراء (ص ٦٠).

(٢) أنساب الأشراف (١/٥٨٦).

(٣) العقد الفريد (٥/١٣).

(٤) التاريخ الكبير برقم (١٦٨٥)، الجرح والتعديل (٨/٢٦٦).

(٥) الثقات (٤/٣١١).

المجاهيل[١]، ثم إن الخبر منقطع[٢].

وأما متنه فليس فيه أي شاهد على دعوى وقوع الهجوم على البيت، فضلًا عن دعوى كسر الضلع وإسقاط الجنين، إذ إن غاية ما في هذا الخبر أن عمر أتى بقبس من نار ليهدد عليًا، وأين هذا من دعوى أن عمر رضي الله عنه هجم على البيت وأحرق الباب وضرب فاطمة!.

ومع ذلك فمتنه مردود غير مقبول لما فيه من نكارة ظاهرة، فإذا كنا قد أثبتنا عدم صحة رواية التهديد مع إن إسنادها أنظف من إسناد هذه الرواية.

## ❁ الرواية الخامسة: خبر كتاب الإمامة والسياسة:

احتج جماعة من المخالفين[٣] برواية وردت في كتاب الإمامة والسياسة المنحول على ابن قتيبة الدينوري (٢٧٦ هـ) جاء فيها: «إن أبا بكر رضي الله عنه تفقد قومًا تخلفوا عن بيعته عند علي كرم الله وجهه، فبعث إليهم عمر، فجاء فناداهم وهم في دار علي، فأبوا أن يخرجوا، فدعا بالحطب وقال: «والذي نفس عمر بيده، لتخرجن أو لأحرِّقنها على من فيها»، فقيل له: «يا أبا حفص، إن فيها فاطمة؟»، فقال: «وإن»، فخرجوا فبايعوا إلا عليًا...».

---

(١) التحقيق في خبر التهديد بالتحريق (ص ٣١٨).

(٢) التحقيق في خبر التهديد بالتحريق (ص ٣١٩ ـ ٣٢٢).

(٣) مأساة الزهراء (٢/٢١٣)، المحسن السبط مولود أم سقط (ص ٢٨٢)، محنة فاطمة (ص ٤٩)، الهجوم على بيت فاطمة (ص ١٦٥)، حوار مع فضل الله (ص ٣٧٦).

ثم تذكر الرواية أن عمر أصر على بيعة علي وهدده بالقتل فأبى علي أن يبايع، وأن أبا بكر وعمر رضي الله عنهما ذهبا إلى فاطمة ليسترضياها فأبت، ثم بعد أن توفيت بايع علي أبا بكر رضي الله عنهما[١].

والجواب: أن هذا الخبر مفتعل موضوع لا أصل له، والكلام عنه يقع في وجهين:

❊ **الوجه الأول:** أن كتاب الإمامة والسياسة منحول على ابن قتيبة كما قرره المحققون، والأدلة على ذلك واضحة وعديدة[٢] منها:

ـ أن جميع من ترجم لابن قتيبة من أهل العلم لم يذكر هذا الكتاب في عداد كتبه.

ـ عدم وجود إحالة من ابن قتيبة في كتبه الأخرى على كتاب الإمامة والسياسة، مع أن عادة ابن قتيبة في بقية كتبه هي الإحالة على مصنفاته.

ـ اشتمال أسانيد الكتاب على شيوخ لم يلقهم ابن قتيبة.

❊ **الوجه الثاني:** لو سلمنا جدلًا بأن الكتاب لابن قتيبة، فإن ذلك أيضًا لا يستلزم صحة الرواية، **ففي سندها عدة علل:**

**الأولى:** لا تعرف رواية لابن قتيبة عن سعيد بن كثير بن عفير (٢٢٦ هـ).

---

(١) الإمامة والسياسة (١/١٩).

(٢) وهذه الأدلة هي ملخص ما جاء في كتاب أولئك مبرؤون، طلحة بن عبيد الله (ص ٢١٣ ـ ٢٣٢) لحافظ أسدرم.

**الثانية:** «أبو عون» إن كان المراد به عمرو بن عمرو بن عون فهو «مجهول»[١].

**الثالثة:** «عبد الله بن عبد الرحمن الأنصاري» الذي روىٰ عنه «أبو عون» اسم مشترك بين جماعة، ولو قدر أن يكون في طبقة الصحابة[٢]، ففي الإسناد انقطاع وإعضال، لاستحالة أن يروي ابن قتيبة المتوفىٰ سنة (٢٧٦ هـ) عن صحابي بواسطتين، وإن أريد به أحد التابعين، فالإسناد سيكون منقطعًا أيضًا.

وبذلك يتضح أن هذا السند ساقط فيه علل قادحة، والذي نميل إليه هو أن هذا الإسناد من التركيبات المتأخرة.

**أما من جهة المتن:**

فنقول: إن هذه الرواية كبقية الروايات التي وردت في هذا الباب لا تثبت وقوع حادثة كسر الضلع المتنازع عليها، بل غاية ما جاء فيها هو التهديد بالإحراق، غير أن هذه الرواية زادت علىٰ بقية الروايات أن فاطمة رضي الله عنها كانت مشمولة بهذا التهديد، وأن أبا بكر وعمر ترددا علىٰ بيت فاطمة أكثر من مرة لإجبار علي رضي الله عنه علىٰ البيعة، ولا شك في أن ذلك كذب لا ريب فيه، فهذه التفاصيل التي نقطع بأنها أمور مكذوبة لا صحة لها من واضع هذا الكتاب،

---

(١) ميزان الاعتدال (٢٨٣/٣)، وراجع: رسالة نقد كتاب الإمامة والسياسة المنسوب لابن قتيبة للدكتور خالد علال، (ص ٣) نسخة الكترونية.

(٢) وهذا ما ذهب إليه الدكتور خالد علال في رسالته نقد كتاب الإمامة والسياسة المنسوب لابن قتيبة (ص ٥) نسخة الكترونية.

كما زاد في هذه الرواية التي تتحدث عن وفاة النبي ﷺ وبيعة الصديق أمورًا لا أصل لها، منها قول صاحب الكتاب: «خرج علي كرم الله وجهه يحمل فاطمة بنت رسول الله ﷺ على دابة ليلًا في مجالس الأنصار تسألهم النصرة»، فنحن ننزه عليًا رضي الله عنه من أن يتوسل بفاطمة ويدور بها على مجالس الأنصار حتى ينصروه، فليس هذا من شيم العرب أصلًا، فضلًا عن أن يصدُر هذا من علي رضي الله عنه.

❊ ومن الأمور المستبشعة التي نسبتها هذه الرواية إلى علي بن أبي طالب رضي الله عنه، ما جاء فيها من أن عليًا حينما أُمر بالبيعة لحق «بقبر رسول الله ﷺ يصيح ويبكي»[(١)]، فهذا الفعل لا يتصور أن يصدر من مثل علي المعروف بالشجاعة والبطولة.

❊ ومن الأمور المختلقة في هذه الرواية: قصة قدوم أبي بكر وعمر رضي الله عنهما إلى فاطمة ليسترضياها فأبت وقالت: «إني أشهد الله وملائكته أنكما أسخطتماني وما أرضيتماني، ولئن لقيت النبي لأشكونكما إليه»، فهذا لا أصل له.

ولذا وجدنا بعض كتاب الإمامية يرفضون هذه الرواية ووجهوا لها سهام النقد[(٢)].



(١) الإمامة والسياسة (١/٣١).

(٢) انظر: عمر والتشيع (ص ١١٩ ـ ١٢٠)، والشيعة والسنة وحدة الدين خلاف السياسة والتاريخ (ص ١١٧).

## ثانيا: رواية أمر أبي بكر لعمر أن يأتيه بعلي بأعنف العنف

ومما تعلق به المخالفون[١]، ما رواه البلاذري بإسناده عن ابن عباس ﷺ قال: «بعث أبو بكر عمر بن الخطاب إلى علي ﷺ حين قعد عن بيعته وقال: «ائتني به بأعنف العنف». فلما أتاه، جرى بينهما كلام، فقال: «احلب حلبًا لك شطره، والله ما حرصك على إمارته اليوم إلا ليؤثرك غدًا»، فقال علي: «وما ننفس على أبي بكر هذا الأمر، ولكنا أنكرنا تركككم مشاورتنا، وقلنا: إن لنا حقًا لا يجهلونه» ثم أتاه فبايعه»[٢].

والجواب: هذا خبر موضوع مفتعل مصنوع، ومردود سندًا ومتنًا:

فقد رواه البلاذي عن بكر بن الهيثم، عن عبد الرزاق، عن معمر، عن الكلبي، عن أبي صالح، عن ابن عباس ﷺ، وفيه علل:

* **العلة الأولى:** بكر بن الهيثم هو الأهوازي، لم نقف له على ترجمة.

* **العلة الثانية:** الكلبي هنا هو محمد بن السائب، وهو آفة من الآفات[٣]، ورواية الكلبي، عن أبي صالح، عن ابن عباس، من أوهى الأسانيد، لأن الكلبي متهم بأنه افتعل هذا الإسناد[٤].

---

(١) مأساة الزهراء (٢/٢٠٠)، المحسن السبط مولود أم سقط (ص ٢٩٠)، الهجوم على بيت فاطمة (ص ١٧٠).

(٢) أنساب الأشراف (١/٥٨٧).

(٣) انظر تهذيب التهذيب (٩/١٨٠).

(٤) الضعفاء لابن عدي (٧/٢٧٦).

وأما متنه فلا دلالة فيه على وقوع الهجوم على بيت فاطمة ﵂ ولا على قصة كسر الضلع أيضًا.

### ❁ ثالثا: رواية تأسف أبي بكر ﵁ على كشف بيت فاطمة ﵂:

يستدل المخالفون[١]، بخبر طويل جاء فيه أن أبا بكر قال: «أمَا إني لا آسى على شيء، إلا على ثلاث فعلتهن، وددت أني لم أفعلهن،... فأما الثلاث اللاتي وددت أني لم أفعلهن: فوددت أني لم أكن كشفت بيت فاطمة وتركته»[٢].

الجواب عنه من جهة الإسناد والمتن:

### ❁ أولًا: مناقشة إسناد الخبر:

إن إسناد هذا الخبر واه جدًا، إذ إن فيه عللًا عديدة، وقد تتبع الباحث محمد العمراني طرق هذا الخبر واستوفى تخريجه[٣]، ثم حكم على القصة بأنها «واهية وموضوعة»[٤]، وملخص كلامه أن إسناد الخبر مبتلى بعدة علل:

---

(١) مأساة الزهراء (٢/١٩٤)، خلفيات كتاب مأساة الزهراء (٢/٤٩)، مظلومية الزهراء (ص ٧١)، حوار مع فضل الله حول الزهراء (ص ٢٤٨)، (ص ٣٠٤)، الهجوم على بيت فاطمة (ص ١٥٦)، المحسن السبط مولود أم سقط (ص ٢٠٣).

(٢) أخرجه الطبراني بهذا اللفظ في المعجم الكبير (١/٦٢) برقم (٤٣).

(٣) راجع: التحقيق في خبر التهديد بالتحريق (ص ٣٧٣ ـ ٤١٢).

(٤) التحقيق في خبر التهديد بالتحريق (ص ٤١٢).

❊ **العلة الأولى:** إن مدار سائر طرق هذا الخبر على علوان بن داود البجلي[١]، ويقال علوان بن صالح، وهو آفة هذا الخبر والمتهم به، وهو متهم وضعيف عند جماهير النقاد وعلماء الجرح والتعديل[٢].

❊ **العلة الثانية:** اضطرب علوان بن داود اضطرابا فاحشًا في إسناده فروى هذا الخبر على عدة أوجه متناقضة[٣]، ولذا قال العقيلي: «لا يعرف علوان إلا بهذا مع اضطراب الإسناد، ولا يتابع عليه»[٤].

❊ **العلة الثالثة:** قال أبو بكر بن صدقة: «روي هذا الحديث، عن علوان بن داود البجلي، من أهل قرقيسيا، وهو يحدث بهذه الأحاديث، عن ابن داب، ورأيت هذا الحديث من حديثه، عن ابن داب، وعلوان في نفسه لا بأس به»[٥]، «وبناء عليه فالخبر في الأصل إنما هو من خبر ابن داب، أسقط علوان ذكره من هذا الإسناد، وابن داب اسمه عيسى بن يزيد بن داب وهو متروك متهم»[٦].

---

(١) أخرجه أبو عبيد القاسم بن سلام في الأموال (ص ١٧٤)، وابن زنجويه في الأموال (١/٣٠١) و(١/٣٤٧)، والطبري في تاريخه (٣/٤٢٩ ـ ٤٣١)، والعقيلي في الضعفاء (٣/٤١٩)، والحاكم في المستدرك (٤/٣٤٣)، وأبو نعيم في معرفة الصحابة (١/٣١) وحلية الأولياء (١/٣٤)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٣٠/٤٢٢)، والضياء المقدسي في الأحاديث المختارة (١/٨٨)، من طرق مختلفة مدارها على علوان بن داود.

(٢) الضعفاء للعقيلي (٣/٤١٩)، الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي (٢/١٩٠)، تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين (ص ١٣١)، ميزان الاعتدال (٣/١٠٨).

(٣) التحقيق في خبر التهديد بالتحريق (ص ٣٩٣ ـ ٣٩٤).

(٤) الضعفاء للعقيلي (٣/٤٢١).

(٥) المنتخب من علل الخلال لابن قدامة (ص ٢٩٧).

(٦) التحقيق في خبر التهديد بالتحريق (ص ٣٩٤)، وانظر حال ابن داب في الضعفاء للعقيلي (٣/٣٩١).

ولذا حكم الإمام أحمد[١] وأحمد بن صالح[٢] والعقليي[٣] والذهبي[٤] والهيتمي[٥] باطراح هذا الحديث.

وقد روىٰ خالد بن القاسم هذا الخبر فدلسه وأسقط منه علوان بن داود[٦]، وخالد بن القاسم المدائني أحد المتَّهَمين بالكذب[٧]، وهو هالك اتفق جل النقاد علىٰ تضعيفه[٨].

ـ وقد روي من طريق الهيثم بن عدي بلفظ «وددت أني لم أفتش منزل فاطمة»[٩]، وهذا الخبر باطل، ففي إسناده حفص بن عمر لم نقف له علىٰ ترجمة، فإن سلم الخبر منه، ففيه الهيثم بن عدي، وهو متهم بالكذب والوضع[١٠].

* **مناقشة دلالة المتن علىٰ حادثة كسر الضلع**: إن هذا الخبر لا يدل بأي وجه من الوجوه علىٰ أسطورة كسر الضلع، بل لا يدل حتىٰ علىٰ وقوع هجوم علىٰ بيت فاطمة ﵂، فإن لفظ الخبر مجمل غير مفصل، لأن عبارة

(١) المنتخب من علل الخلال لابن قدامة (ص ٢٩٧).
(٢) تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين (ص ١٣١).
(٣) تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين (ص ١٣١).
(٤) مختصر استدرَاك الحافِظ الذهبي علىٰ مُستدرَك أبي عبد الله الحَاكم (٦/٣١٠٨).
(٥) مجمع الزوائد (٥/٢٠٣).
(٦) تاريخ دمشق (٣٠/٤١٧ ـ ٤١٩)، التحقيق في خبر التهديد بالتحريق (ص ٣٩٩).
(٧) تاريخ الإسلام (١/٦٣٧).
(٨) لسان الميزان (٣/٣٣٣ ـ ٣٣٥).
(٩) أنساب الأشراف (١٠/٣٤٦).
(١٠) لسان الميزان (٨/٣٦١ ـ ٣٦٣).

«كشفت بيت فاطمة» لا يمكن أن تحمل على حرق بابها، أو ضربها وكسر ضلعها وإسقاط جنينها، وقد روى الهيثم بن عدي هذا الخبر بلفظ: «وددت أني لم أفتش منزل فاطمة»، وذكر أبو الحسن المسعودي الإمامي هذا الخبر بلفظ: «فوددت أني لم أكن فتشت بيت فاطمة»[١]، فالمراد في هذه الرواية بالكشف هو التفتيش، وأين هذا من دعوى الخصوم أن الصحابة هجموا على البيت وأحرقوا الباب وضربوا فاطمة[٢].



(١) مروج الذهب (٢/١٠١).

(٢) وانظر: منهاج السنة النبوية (٨/٢٩١)، الشيعة والسنة وحدة الدين خلاف السياسة والتاريخ (ص ١١٩)، وقد ذكرنا في أصل الكتاب شبهات حول هذه الرواية منها ادعاء بعضهم صحة إسنادها، وتدليس آخرين على ابن تيمية في النقل وزعمهم أنه أقر بوقوع الهجوم، وقد فصلنا الجواب عنها في أصل الكتاب فراجعه.



# القسم الثاني
# روايات الإمامية

## ❋ الرواية الأولى: رواية وصف فاطمة بأنها صديقة شهيدة:

يستدل أنصار أسطورة كسر الضلع برواية وردت في الكافي[١]، عن موسى بن جعفر الملقب بالكاظم أنه قال «إن فاطمة عليها السلام صديقة شهيدة، وإن بنات الأنبياء لا يطمثن»[٢].

والجواب من وجوه:

❋ **الوجه الأول:** إن دعوى كون بنات الأنبياء بما فيهن فاطمة لا يطمثن ـ والطمث هو الحيض ـ دعوى غير معقولة وغير ثابتة، فسائر الروايات التي وردت في هذا المعنى في كتب الإمامية باستثناء هذه الرواية ـ هي روايات غير ثابتة من جهة الإسناد[٣].

❋ **الوجه الثاني:** إن هذه الرواية التي تنفي الحيض عن فاطمة رضي الله عنها معارضة بروايتين صحيحتين على موازين الإمامية تثبتان أن فاطمة رضي الله عنها

---

(١) مأساة الزهراء (١/١٠٠)، خلفيات كتاب مأساة الزهراء (٢/٧١)، الهجوم على بيت فاطمة (ص ٢٣٥)، حوار مع فضل الله حول الزهراء (ص ١٠١).

(٢) الكافي (١/٤٥٨).

(٣) مشرعة بحار الأنوار (٢/١٣١ ـ ١٣٢)، هوامش نقدية (ص ٤٤).

تحيض مثل سائر النساء[١].

❊ **الوجه الثالث:** لو غضضنا الطرف عما في الرواية من إشكالات، وسلمنا جدلا بصحتها عند الإمامية، فإننا نمنع دلالتها علىٰ محل النزاع، فالمراد بكون فاطمة شهيدة يحتمل أمرين:

١ ـ أن يكون المراد بالشهادة أن فاطمة ماتت شهيدة، وهذا بعيد، ولا يؤيده سياق الرواية. ولو سلمنا جدلًا، فالرواية لم تربط شهادة فاطمة بكسر الضلع!.

٢ ـ أن يراد بذلك منزلة الشهادة، والمقصود بها الشهادة علىٰ الخلق، كما ورد في قوله تعالىٰ: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦٓ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلصِّدِّيقُونَ ۖ وَٱلشُّهَدَآءُ عِندَ رَبِّهِمْ لَهُمْ أَجْرُهُمْ وَنُورُهُمْ ۖ وَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَكَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَآ أُوْلَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلْجَحِيمِ﴾ [الحديد: ١٩]، وهذا ما مال إليه المرجع محمد حسين فضل الله وقرره[٢].

وقد ورد في روايات عديدة عن أئمة آل البيت في كتب الإمامية إطلاق

---

(١) الرواية الأولىٰ وردت في الكافي (١٠٥/٣)، تهذيب الأحكام (١٦٠/١)، وصحح إسناد هذه الرواية جماعة من علماء الإمامية، منهم المجلسي في مرآة العقول (٢٤٩/١٣) وملاذ الأخيار (١٣٧/٧)، ويوسف البحراني في الحدائق الناضرة (٢٩٧/٣)، والخميني في كتاب الطهارة (٢٨٣/١)، والبهبودي في صحيح الكافي (٢٢٠/١)، ومحمد آصف محسني في معجم الأحاديث المعتبرة (٢٦٥/٤)، والرواية الثانية وردت في الكافي (١٣٦/٤)، تهذيب الأحكام (٣١٠/٤)، وقد روىٰ ابن بابويه القمي هذه الرواية في من لايحضره الفقيه (١٤٥/٢) عن علي بن مهزيار، لكن الرواية حُذف منها اسم فاطمة ﷺ!. وصحح إسناد هذه الرواية المجلسي في مرآة العقول (٣٤٠/١٦)، وملاذ الأخيار (١٣٧/٧)، ويوسف البحراني في الحدائق الناضرة (٢٩٦/٣)، والخميني في كتاب الطهارة (٢٨٣/١)، ومحمد آصف محسني في معجم الأحاديث المعتبرة (٢٧٧/٤).

(٢) الزهراء القدوة (ص ١٨٣ ـ ١٨٤).

الشهادة على من لم يمت شهيداً[١]، فإذا تبين ذلك فالنتيجة أن هذه الرواية لا ينبغي الاستدلال بها على ثبوت قصة كسر الضلع.

## الرواية الثانية: رواية لطمِ فاطمة عليها السلام خدَّها:

استدل بعضهم[٢] بما رواه الصدوق أن النبي صلى الله عليه وآله قال لعلي بن أبي طالب: «أبكي من ضربتك على القرن، ولطمِ فاطمة خدَّها»[٣].

والجواب عن هذه الرواية من جهة في المتن والسند:

أما من ناحية الإسناد: فإن الرواية ساقطة، لاشتمالها على جماعة من الضعفاء والمجاهيل:

* **أبو عبد الله الرازي**: وهو محمد بن أحمد الجاموراني، اتفق علماء الرجال على ضعفه[٤].

* **الحسن بن علي بن أبي حمزة البطائني**: مطعون فيه، وقد مضى الكلام عنه[٥].

---

(١) الكافي (٨/١٤٦)، المحاسن للبرقي (١/١٦٣ ـ ١٦٤)، الخصال (ص ٦٣٦)، من لا يحضره الفقيه (٤/٤١١).

(٢) مأساة الزهراء (٢/٤٦)، الهجوم على بيت فاطمة (ص ٢٧٥)، حوار مع فضل الله (ص ٢٧٧).

(٣) الأمالي (ص ١٩٧) رقم (٢)، ورواها ابن شهر آشوب في مناقب آل أبي طالب (٢/٥٢) بدون سند.

(٤) قاموس الرجال (٩/٥٣)، المفيد من معجم الرجال للجواهري (ص ٤٨٧) و(ص ٤٩٦)، الضعفاء من رجال الحديث (٣/١١٩)، تنقيح المقال (١/١٣٢).

(٥) انظر كلامنا حول رواية أمالي ابن بابويه عن النبي صلى الله عليه وآله.

❊ **محمد بن عتبة**: مشترك بين عدة مجاهيل[١].

❊ **محمد بن عبد الرحمن عن أبيه**: وهو يروي عن أبيه، يحتمل أنه محمد بن عبد الرحمن بن عوف عن أبيه ولعل هذ هو الأقرب، ومحمد بن عبد الرحمن بن عوف: مجهول[٢]، وأما والده عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه فهو ضعيف عند الإمامية[٣].

ويحتمل أنه محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلىٰ عن أبيه، وقد اختلف علماء الرجال في محمد، فمدحه بعض علماء الإمامية[٤]، وذهب جماعة إلىٰ أنه مذموم وهو الصواب[٥]، وأبوه عبد الرحمن بن أبي ليلىٰ الأنصاري مجهول عندهم[٦].

ولذا حكم آصف محسني علىٰ الرواية بأنها غير معتبرة في كتابه مشرعة

---

(١) المفيد من معجم رجال الحديث لمحمد الجواهري (ص ٥٤٩)، وانظر رجال الطوسي (ص ٢١٩)، وذكر النمازي كلا من (محمد بن عتبة العجلي)، و(محمد بن عتبة الكندي)، وكلاهما ليس لهم ذكر في موسوعات الشيعة كما في مستدركات علم رجال الحديث (٢٠٠/٧، ٢٠١)، فهم مجاهيل أيضًا.

(٢) المفيد من معجم رجال الحديث (ص ٤٥٢).

(٣) تنقيح المقال (٨٤/١)، ومستدركات علم رجال الحديث (٤١١/٤)، رسائل المحقق الكركي (٢٢٨/٢).

(٤) كالعلامة الحلي في الخلاصة (ص٢٧١، وابن داود في رجاله (ص ١٧٧)، وراجع انتقاد جواد القيومي للحلي في الحاشية في نفس الصفحة لتعديله لمحمد بن عبد الرحمن، وقال: «الروايات في ذمه متضافرة»، وممن مدحه المجلسي في رجاله (ص ٣٠٥).

(٥) منتهىٰ المقال في أحوال الرجال (٩٠/٦)، حاوي الأقوال (٢٧٠/٤)، بهجة الآمال في شرح زبدة المقال (٤٦٧/٦)، تنقيح المقال (١٣٩/١)، معجم رجال الحديث (٢٣٠/١٧)، ضعفاء الرواة (ص ٤٦٣).

(٦) تنقيح المقال (٨٣/١)، المفيد من معجم رجال الحديث (ص ٣٠٨)، أعيان الشيعة (٢٨١/٢).

بحار الأنوار[١]، وضعفها محمد الحسيني[٢].

**أما من جهة المتن**: فإن هذه الرواية لا دلالة فيها على تعرض فاطمة للطم أصلًا!، فلفظ الرواية هو: «ولطمِ فاطمةَ خدَّها»، وهذا معناها أن فاطمة هي التي لطمتْ خدها، وهذا هو صريح لفظ الرواية، وأما سبب لطم فاطمة لخدها فغير مبين في الرواية.

## ❋ الرواية الثالثة: رواية دعاء الرضا واتهامه للشيخين بقتل ابن النبي ﷺ:

يستدل بعضهم[٣] برواية مذكورة في كتاب مهج الدعوات لابن طاووس جاء فيها: «اللهم العن اللذين بدّلا دينك،.. وقتلا ابن نبيك، وحرّفا كتابك...»[٤].

والجواب:

إن هذه الرواية لا تدل بأي وجه من الوجوه على حادثة كسر الضلع، فلم يرد فيها ما يشير إلى ذلك.

وأما من تعلق بهذه الرواية من المخالفين فقد زعم أن وجه الدلالة في الخبر هو عبارة «وقتلا ابن نبيك»، فحملوها على المحسن بن علي،

---

(١) قال آصف محسني في تعليقه على الجزء ٤٤ من بحار الأنوار في الباب ٢٢: «ليس في الباب ما يصح سندا إلا ما ذكر برقم ١٩»، ورواية لطم فاطمة هي ذات الرقم ١٧ في الباب ٢٢، مشرعة بحار الأنوار (٢/١٥٠).

(٢) هوامش نقدية (ص ١٥٥).

(٣) مأساة الزهراء (٢/٧٠)، الهجوم على بيت فاطمة (ص ٣١٥).

(٤) مهج الدعوات (ص ٢٥٧).

والصواب أن المراد بابن النبي ﷺ هنا هو الحسين رضي الله عنه لأن اللغة السائدة في الأدعية والزيارات هي إطلاق عبارة «ابن نبيك ﷺ» على الحسين رضي الله عنه[١]، إلا إن دلت قرينة على خلاف ذلك، فإن قيل: إن أبا بكر وعمر لم يدركا مقتل الحسين، فينصرف الكلام لقتلهما المحسن عندما أسقطاه جنينًا، وكسرا ضلع فاطمة رضي الله عنها،

فالجواب من وجوه:

❊ **أولًا:** ورد في كتب الإمامية أن سبب قتل الحسين هو ما حصل في السقيفة[٢]، ولذا ذهب المرجع محمد صادق الروحاني، ولجنة الإفتاء بمكتب المرجع محمد فاضل اللنكراني[٣]، ومكتب المرجع ناصر مكارم الشيرازي[٤] والأستاذ في حوزة قم أحمد المددي[٥]، أن المراد من هذه

(١) انظر: كامل الزيارات (ص ٣٧٧)، ومصباح المتهجد (ص ٧٢٩ ـ ٧٣٠)، و(ص ٧٨٤)، والمزار للمشهدي (ص ٤١٩).

(٢) الكافي (١٧٩/٨)، وقال المجلسي عن سنده: «موثق على الأظهر»، مرآة العقول (٦٨/٢٦)، وانظر: بحار الأنوار (٥٣/٤٥)، وانظر: بحار الأنوار (٣٢٨/٤٥)، وثورة عاشوراء، دراسةٌ في العوامل السياسية والاجتماعية، بحث منشور في مجلة نصوص معاصرة العددان الثاني والثالث والثلاثون، خريف وشتاء ٢٠١٤م، ١٤٣٥هـ، بعنوان:) (ص ١٢٠)، التعليق على الحاشية رقم (٩).

(٣) أرسلنا السؤال إلى مكتب المرجع محمد فاضل اللنكراني عن طريق قسم الاستفتاءات بموقعه الرسمي فجاءنا جوابه عن طريق البريد الإلكتروني، والجواب مرقم بـ٦٦٧٩٢، وانظر صورة الفتوى في أصل الكتاب.

(٤) أرسلنا السؤال إلى مكتب المرجع ناصر مكارم الشيرازي عن طريق قسم الاستفتاءات بموقعه الرسمي فجاءنا جوابه عن طريق البريد الإلكتروني، وانظر صورة الفتوى في أصل الكتاب.

(٥) أرسلنا السؤال إلى موقع أحمد المددي عن طريق قسم الأسئلة بموقعه الرسمي فجاءنا جوابه عن طريق البريد الإلكتروني.

الرواية هو الحسين رضي الله عنه.

**ثانيًا:** ظاهر هذه الرواية يدل على القول بتحريف القرآن، فعبارة «وحرَّفا كتابك»، استدل بها النوري الطبرسي في كتابه «فصل الخطاب في إثبات تحريف كتاب رب الأرباب» ليثبت مدعاه في تحريف القرآن والعياذ بالله[١]، فالرواية مردودة لدلالتها على وقوع التحريف في القرآن!.

### ❁ حكم علماء الإمامية على الرواية:

حكم محمد آصف محسني على الرواية بعدم الاعتبار[٢].

### ❁ الرواية الرابعة: رواية عزم الجواد إخراج أبي بكر وعمر رضي الله عنهما من قبريهما وتحريقهما انتقاما لفاطمة رضي الله عنها:

استدل بعض المخالفين[٣]، برواية جاء فيها أن الرضا قال لابنه الجواد وهو صغير: لم طال فكرك؟ فقال: فيما صنع بأمي فاطمة (عليها السلام)، أما والله لأخرجنهما ثم لأحرقنهما، ثم لأذرينهما، ثم لأنسفنهما في اليم نسفًا[٤].

---

(١) فصل الخطاب الطبعة الحجرية (ص ٢٤٥ ـ ٢٤٦)، فصل الخطاب ـ طبعة دار الدراسات الفكرية ـ (١/٦٤٨) رواية رقم (٤٦)، فصل الخطاب ـ طبعة دار الانتشار العربي ـ (ص ٥٧٣)، الرواية رقم (٤٦).

(٢) مشرعة بحار الأنوار (٢/٤٢٧)، وقد ذكر المجلسي هذه الرواية في بحار الأنوار (٨٣/٢٢٣)، في الباب ٤٤ باب سجدة الشكر وقم الرواية (٤٤).

(٣) مأساة الزهراء (٢/٧٠)، الهجوم على بيت فاطمة (ص ٢٦٩)، حوار مع فضل الله حول الزهراء (ص ٣٤).

(٤) دلائل الإمامة (ص٤٠٠)، ووردت أيضًا في نوادر المعجزات (ص ١٩١) بنفس السند، وذكرت في كتاب إثبات الوصية (ص ٢١١) بدون سند.

**والجواب**: لا يصح الاستدلال بهذه الرواية لضعف سندها ولعدم دلالتها على محل النزاع:

أما من جهة السند: فقد مضى الكلام عن كتاب دلائل الإمامة بتفصيل، وبيَّنا أن مؤلفه مجهول وأن نسخته المتداولة لا يوثق بها، وأما الإسناد الذي روي به هذا الخبر ففيه علتان:

❊ محمد بن هارون بن موسى التلعكبري: (مجهول) على مباني الخوئي[١].

❊ محمد بن أحمد بن أبي عبد الله البرقي[٢]: لم نقف له ترجمة في كتب الإمامية.

أما من جهة المتن: فالرواية لا دلالة فيها على كسر الضلع، وأول من وقفنا عليه يذكر هذه الرواية هو جعفر مرتضى العاملي، وقد صرح بأن الرواية لا تصرح بشيء عن هذا الموضوع[٣]، وعليه فلا وجه للاستدلال بها على محل النزاع.

ثم إن الرواية اشتملت على أمور أقرب للخرافة، فإن الرواية تزعم أن

---

(١) كما في كتاب المفيد من معجم الرجال للجواهري (ص ٥٨٦)، وزبدة المقال لبسام مرتضى (٤٠٩/٢).

(٢) هذا هو الاسم المثبت في مخطوطات دلائل الإمامة، كما وثقناها في أصل الكتاب، وهو المثبت في سائر طبعات الكتاب أيضا، راجع: طبعة المطبعة الحيدرية (ص ٢١٢)، ومؤسسة الأعلمي (ص ٢٠٧)، ومؤسسة البعثة (ص ٤٠٠).

(٣) مأساة الزهراء (٧٠/٢).

محمد بن علي الجواد تكلم بهذا الكلام وعمره أربع سنين، وأن أبا علي الرضا جعل هذا الكلام دليلًا على استحقاقه للإمامة، وهذا الأمر غير قابل للتصديق.



# موقف أهل العلم من سائر التوجهات العقدية من أسطورة كسر الضلع

اتفق علماء أهل السنة والجماعة الذين تعرضوا لأسطورة كسر الضلع على نفي هذه القصة والحكم عليها بالكذب والاختلاق، فقد عدد **أبو الحسن الملطي (٣٧٧ هـ)** الأقوال المنكرة لهشام بن الحكم وذكر منها «إن أبا بكر مر بفاطمة عليها السلام فرفس في بطنها فأسقطت وكان سبب علتها وموتها، وأنه غصبها فدك، فذكر أشياء كثيرة مما كاد بها الإسلام من المخاريق والأباطيل والزور»[(١)]، وجعل **أبو بكر الباقلاني (٤٠٥ هـ)** رواية رفس عمر رضي الله عنه لفاطمة رضي الله عنها حتى أسقطت رواية مردودة[(٢)]، ووصفها بأنها «من الخرافات والوسواس»[(٣)]، وصرح **أبو الفتح الشهرستاني (٥٤٨ هـ)** وهو يعدد مثالب النَّظَّام المعتزلي بأن رواية ضرب عمر رضي الله عنه لفاطمة رضي الله عنها فرية[(٤)].

ووجَّه **شيخ الإسلام ابن تيمية (٧٢٨ هـ)** نقدًا قويًا لروايات كسر الضلع، ومن اعتقد بها، واعتبر أن التصديق بأمثال هذه القصص من قلة العقل[(٥)]، وعدَّها من «الأكاذيب التي يعلم من له أدنى علم ومعرفة أنها

(١) التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع (ص ٢٦).
(٢) تمهيد الأوائل طبعة مؤسسة الكتب الثقافية (ص ٥١٤ ـ ٥١٥).
(٣) نكت الانتصار لنقل القرآن (ص ٣٦١).
(٤) الملل والنحل (١/٥٧).
(٥) منهاج السنة (٨/٢٩١).

كذب»[١]، وقال تلميذه **العلامة الذهبي (٧٤٨ هـ)** في اختصاره لكلام ابن تيمية في منهاج السنة: «والجهلة يقولون: إن الصحابة هدموا بيت فاطمة وضربوا بطنها حتىٰ طرحت، أفيسوغ في عقل عاقل أن صفوة الأمة يفعلون هذا بابنة نبيهم؟»[٢].

ووصف **أبو المحاسن الواسطي (عاش في القرن التاسع)** هذه القصة بأنها: «كذب محض» و«فيه نسبة خساسة وعجز إلىٰ علي رضي الله عنه وبني هاشم»، وذكر وجوهًا أخرىٰ ختمها بالحكم علىٰ الرواية بالكذب[٣].

وقال **أحمد بن محمد ابن حجر الهيتمي (٩٧٤ هـ)** عن هذه القصة إنها فرية قبيحة، تتضمن نسبة علي رضي الله عنه إلىٰ الذل والعجز والخَوَرِ، بل ونسبة جميع بني هاشم وهم أهل النخوة والنجدة والأَنَفَة، بل ونسبة جميع الصحابة رضي الله عنهم إلىٰ ذلك[٤]، **وصرح نصير الدين المشهور بخواجة نصر الله (عاش في القرن الثاني عشر)** بأن هذه القصة من الكذب والافتراء[٥]، **ووصفها شاه عبد العزيز الدهلوي (١٢٣٩ هـ)** بأنها «محض هذيان وزور من القول وبهتان»[٦]، وجعلها **محمود شكري الألوسي (١٣٤٦ هـ)** من أقبح المفتريات

---

(١) منهاج السنة (٤/٤٩٢).

(٢) المنتقىٰ من منهاج الاعتدال (ص ٥٣٨).

(٣) المناظرة لأبي المحاسن الواسطي (ص ٢٠١ ـ ٢٠٣)، وهو نفس ما جاء في كتاب الحجج الباهرة (ص ٢٩٥ ـ ٢٩٨) المنسوب غلطًا لجلال الدين الصديقي الدواني كما مضىٰ.

(٤) الصواعق المحرقة (١/١٢٧).

(٥) الصواقع المحرقة للشيخ نصير الدين محمد المشهور بخواجة نصر الله (من أول الكتاب إلىٰ قول المؤلف: السابع عشر والمائة) دراسة وتحقيقا ـ رسالة ماجستير من إعداد الطالب محمد بن أحمد بن بوالفال (ص ٢٨٠).

(٦) مختصر التحفة الاثني عشرية (ص ٢٥٢).

والكذب[١]، وذكر أن قصة إسقاط المحسن لا أصل لها[٢].

**ولم يختلف موقف جمهور علماء المعتزلة عن موقف أهل السنة**، فقد اعتبروا قصة كسر الضلع من الموضوعات والأكاذيب وفيهم جماعة من رؤساء المعتزلة وكبار علمائهم، ومن أقدمهم **ضرار بن عمرو (عاش في القرن الثاني)** حيث جعل هذه القصة من الأحاديث المفتعلة[٣]. وصرح أبو **علي الجبائي (٣٠٣ هـ)** بأن ضرب عمر لفاطمة رضي الله عنها لا أصل له[٤]. **وقال القاضي عبد الجبار (٤١٥ هـ)** إن هذه القصة من الروايات البعيدة، والتي لا يصدِّق بها[٥]، وأنكرها[٦]، وجعل الاعتقاد بقصة ضرب عمر رضي الله عنه لفاطمة رضي الله عنها متعارضة مع تزويج علي رضي الله عنه ابنته أم كلثوم الكبرىٰ ابنة فاطمة لعمر رضي الله عنه[٧]. **وصرح أبو الحسين البصري (٤٣٦ هـ)** في كتابه «شرح الأصول» بأن هذه القصة ليس مما يذكر في السير الصحيحة، وهي مع شذوذها تناقض ما عرف عن عمر رضي الله عنه من الدين، فضلا عن استبعاد سكوت أهل العصر من المسلمين عن هذا الاعتداء علىٰ بنت النبي وهو مع شذوذه بما ظهر قديمًا وحديثًا من عمر، مع شدة إعظامهم للنبي صلى الله عليه وآله وسلم، واستدل بما روي عن زيد

---

(١) السيوف المشرقة ومختصر الصواقع المحرقة (ص ١٥٧).

(٢) شرح الخريدة الغيبية في شرح القصيدة العينية (ص ٧١).

(٣) التحريش (ص ٥٢).

(٤) نقل عنه ذلك القاضي عبد الجبار في المغني في أبواب العدل والتوحيد، الإمامة القسم الأول (١/٣٣٦).

(٥) المغني في أبواب العدل والتوحيد، الإمامة القسم الأول (١/٣٣٥).

(٦) تثبيت دلائل النبوة (١/٣٣٩)، (١/٢٤٠).

(٧) تثبيت دلائل النبوة (٢/٦٥٣).

بن علي عليهما السلام أنه قيل له: هل بلغك أن فاطمة صلوات الله عليها عوملت بسوء؟ فقال: إنها كانت لأعز على قومها من ذلك، إنها كانت تأوي إلى ركن شديد[١]. واعتبر **ابن الملاحمي الخوارزمي (٥٣٦ هـ)** سائر ما تفرد به الغلاة من المطاعن في أبي بكر وعمر رضي الله عنهما غير موثوق به واعتبره من البهتان على أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم[٢].

**حتى ابن أبي الحديد (٦٥٦ هـ) الذي** يعد من متأخري المعتزلة الذين جمعوا بين الاعتزال والغلو في آل البيت، أنكر صحة أسطورة كسر الضلع[٣]، وصرح بأن ما يروى في ذلك لا أصل له عند المعتزلة، ولا يثبته أحد منهم، ولا رواه أهل الحديث، ولا يعرفونه[٤].

**كما أن علماء الزيدية أنكروا أسطورة كسر ضلع فاطمة**، فإذا اعترض معترض بأن من سبق نقل كلامهم من أهل العلم ليسوا من الموالين لأهل البيت، فلا يمكن للمخالف أن يتهم الزيدية بالنصب ومعاداة أهل البيت أو موالاة خصومهم.

فقد صرح المحقق الزيدي المعاصر قاسم حسن السراجي بأنه لم يجد أصلا لأسطورة كسر الضلع وإسقاط الجنين في كتب الزيدية[٥]، وقد نَسب

(١) فصل منتزع من شرح الأصول في الإمامة، وهو منشور بمجلة التحقيق العلمية المحكمة، التي تصدر بتركيا، العدد السابع، يونيو ٢٠٢١ م، (ص ١٦٨ ـ ١٦٩).

(٢) الفائق في أصول الدين (ص ٦٠٠).

(٣) شرح نهج البلاغة (٢/٢١).

(٤) شرح نهج البلاغة (٢/٦٠).

(٥) قال ذلك في تعليقه على كلام يحيى بن حمزة في مجموع الإمام المؤيد برب العزة يحيى بن حمزة (ص ٢٠١)، الهامش ١.

الزيدية إلىٰ إمامهم زيد بن علي إنكار هذه القصة، فرووا عن سلمة بن كهيل أنه قال لزيد بن علي: «إن الناس يزعمون أن فاطمة لُطمت»، فأجاب زيد بن علي: «كانت أكرم علىٰ أهلها من ذلك يا أبا يحيىٰ»[(١)]. ولذلك فإن أغلب علماء الزيدية ينكرون واقعة كسر الضلع، فقد ضعف **أبو القاسم البستي (عاش في القرن الخامس)** ما روي من أخبار في هذا الباب لكون رواتها مطعونا فيهم ومنسوبين إلىٰ وضع الحديث واعترض علىٰ متونها بما ثبت من العلاقة الطيبة بين أبي بكر وعمر وعلي رضي الله عنهم[(٢)].

وعدها **يحيىٰ بن حمزة (٧٤٩ هـ)** من خرافات الغلاة وتزويرهم[(٣)]، وضعف رواياتها في موضع آخر[(٤)]، وأجاب **يحيىٰ بن الحسن القرشي الصعْدي (٧٨٠ هـ)** عن الأخبار المروية في ذلك بأن المعتزلة اتهموا الغلاة بافتعال هذه الروايات ثم قال: «وكيف يُظن بالصحابة هذا علىٰ علو مكانتهم في الدين، ومعرفتهم بقدر أهل بيت رسول الله ﷺ، ولو وقع شيء من ذلك لأنف أكثر المسلمين لأهل بيت رسول الله ﷺ، ولما صبر بنو هاشم علىٰ هذه الذلة»[(٥)].

---

(١) تسمية من روىٰ عن زيد بن علي (ص ٧٤)، وانظر: الإيضاح لما خفا من الاتفاق علىٰ تعظيم صحابة المصطفىٰ (ص ٢٤٢)، وفي نسبة هذا إلىٰ زيد نظر، لكننا أوردنا الكلام المنسوب إلىٰ زيد علىٰ مسلك الزيدية في الاستدلال، والعهدة عليهم.

(٢) البحث عن أدلة التكفير والتفسيق (ص ١٢٦ ـ ١٢٧).

(٣) مشكاة الأنوار للسالكين مسالك الأبرار المطبوع ضمن مجموع الإمام المؤيد برب العزة يحيىٰ بن حمزة (ص ٢٠١).

(٤) التحقيق في تقرير أدلة الإكفار والتفسيق (٢/٥٤٥ ـ ٥٤٦)، وكلامه هنا قريب من كلام أبي القاسم البستي الآنف.

(٥) منهاج المتقين في معرفة رب العالمين المطبوع ضمن كتاب المعراج إلىٰ أسرار المنهاج=

**وأيد عز الدين بن الحسن بن المؤيد (٩٠٠ هـ)** كلام يحيىٰ الصعدي الآنف في شرحه لكتابه ونزه الصحابة عن صدور مثل ذلك منهم[(١)]، **وصرح يحيىٰ بن الحسين بن القاسم (١١٠٠ هـ)** بأن ما يروىٰ من أن عمر أحرق بيت علي بن أبي طالب، وأن فاطمة لُطمت، كذب[(٢)].



= (٤/٢٢٧)، وانظر أيضا: (٤/٢٣٦ ـ ٢٣٧).

(١) المعراج إلىٰ أسرار المنهاج (٤/٢٢٧) الحاشية، وانظر أيضا: (٤/٢٣٦ ـ ٢٣٧) الحاشية.

(٢) الإيضاح لما خفا من الاتفاق علىٰ تعظيم صحابة المصطفىٰ (ص ٢٤٢).

# موقف المنصفين من علماء الإمامية وكُتَّابهم

إذا كان بعض الغلاة على مر التاريخ قد اعتقدوا بقصة كسر الضلع، فقد أنكر هذه الأسطورة عدد غير يسير من علماء الإمامية وكتَّابهم، وقد حاول أنصار هذه الأسطورة ـ وخاصة تيار التضليل الذي كان جعفر مرتضى العاملي رأس الحربة فيه ـ أن يصوروا للناس أن المرجع محمد حسين فضل الله قد تفرد بإنكارها وأن قصة كسر الضلع قضية مشهورة ومجمع عليها، غير أن الحقيقة غير ذلك، حيث إن محمد حسين فضل الله لم يتفرد بإنكار هذه الأسطورة والتشكيك بها بل كان مسبوقًا في ذلك، فضلًا عن أن كثيرًا من المحققين من علماء الإمامية الذين عرف عنهم اتباع منهج التثبت والتحقق من الروايات قد تابعوا المرجع محمد حسين فضل الله على إنكار هذه الأسطورة والحكم بضعفها، وفيهم جمع من كبار علمائهم منهم **النسابة أبو الحسن العمري (القرن الخامس)** وهو أول من وقفنا عليه من علماء الإمامية ينكر وقوع أسطورة الاعتداء على فاطمة ﵂ وإسقاط جنينها، حيث يقول وهو يعدد أولاد علي ﵁: «ولم يحتسبوا بمحسن؛ لأنه ولد ميّتًا، وقد روت الشيعة خبر المحسن والرفسة، ووجدت بعض كتب أهل النسب يحتوي على ذكر المحسن، ولم يذكر الرفسة من جهة أعوّل عليها»[(١)]، والمقصود بالرفسة هو ما جاء في روايات أسطورة كسر الضلع من أن عمر ﵁ رفس فاطمة ﵂ فأسقطت محسنًا.

(١) المجدي في أنساب الطالبيين (ص ١٢).

ويعد **محمد حسين كاشف الغطاء (١٣٧٣ هـ)** من أوائل من شكك في بعض جزئيات قصة كسر الضلع في العصر الحديث، فيقول بعد أن ذكر استفاضة روايات ضرب فاطمة وكسر ضلعها في كتب الإمامية: «ولكن قضية ضرب الزهراء ولطم خدها مما لا يكاد يقبله وجداني ويتقبّله عقلي»[(١)]، والذي يبدو لنا أن كاشف الغطاء ينكر أن تكون فاطمة ﵂ ضُربت ولطمت في وجهها من طرف أبي بكر أو عمر ﵄، لكنه لا يرىٰ مانعًا من أن يكون قنفذ هو من ضربها بسوط أو من وراء الثياب[(٢)].

وحكم **هاشم معروف الحسني (١٤٠٤ هـ)** بعدم ثبوت هذه الروايات قائلًا: «إلىٰ كثير من المرويات التي لا تثبت أسانيدها في مقابل النقد العلمي»[(٣)].

ويعدُّ **المرجع محمد حسين فضل الله (١٤٣١ هـ)** من أشهر من أنكر قضية كسر الضلع وإسقاط المحسن، مع أنه كان يعتقد بها في السابق[(٤)]، ثم يبدو أنه بعد أن درس الروايات الواردة في ذلك تراجع عن تقرير هذه القصة وتحول موقفه إلىٰ التشكيك فيها، حيث قال: «أنا لا أتفاعل مع كثير من الأحاديث التي تقول إن القوم كسروا ضلعها أو ضربوها علىٰ وجهها أو ما

---

(١) جنة المأوىٰ (ص ١٣٥).

(٢) جنة المأوىٰ (ص ١٣٦).

(٣) سيرة الأئمة الاثني عشر (ص ١٣٢ ـ ١٣٣)، وانظر مرجعية المرحلة وغبار التغيير (ص ٧٤) الهامش، قضايا أثارت جدلًا (ص ١٧٩).

(٤) ذكر جعفر الشاخوري أن فضل الله قال في كلمة له عن فاطمة ﵂ بمسجد الشهيد الصدر أثناء زيارته إلىٰ قم في شعبان ١٤١٤ هـ: «تضافرت الروايات من أنها ضربت وأنها أسقط جنينها...»، انظر: مرجعية المرحلة وغبار التغيير (ص ٣٧٤) الهامش ١.

إلىٰ ذلك... إنني أتحفظ في كثير من هذه الروايات»[١]، وعندما وقعت مراسلات بينه وبين أنصار قصة كسر الضلع كجعفر مرتضىٰ العاملي وجواد التبريزي، ناقشهم فضل الله في صحة روايات كسر الضلع من جهة السند والمتن، لكنه في أول أمره لم يبلغ درجة إنكار القصة برمتها، فقد كان يكتفي بالتشكيك في ثبوتها وإثارة التساؤلات والإشكالات حولها[٢]، ولذلك كان يصف من ينسب له إنكار كسر الضلع بالكذب[٣].

لكن الظاهر من كلماته هو الميل إلىٰ النفي[٤]، فهو يعتبر قضية كسر الضلع مسألة خلافية[٥]، وليست ذات أهمية[٦]، ويبدو أن فضل الله كان يعتقد بعدم وقوع هذه الحادثة، فكل الأقوال التي صدرت عنه، مثل القول بضعف بعض أسانيد القصة، والارتباك في الوقائع، والاختلاف في الروايات، والإشكالات المرتبة علىٰ إثبات هذه الحادثة من نسبة الجبن إلىٰ علي ﷺ، واستبعاد اعتداء الصحابة علىٰ فاطمة ﷺ لحبهم لها، وغيرها من سهام النقد التي وجهها فضل الله لهذه القصة، كلها تؤيد ميله إلىٰ نفيها، غير أن الأجواء التي كانت تحيط بفضل الله والهجمة الشرسة التي شُنت ضده

(١) نقل محمد أبو السعود القطيفي هذا النص في كتابه جاء الحق (ص ١٠٦) عن محاضرة مسجلة ألقاها فضل الله في مسجد الإمام الرضا (ع) في بئر العبد، سنة ١٩٩٣م، وانظر أيضًا: خلفيات كتاب مأساة الزهراء (١١/٢)، حوار مع فضل الله حول الزهراء (ص ٢٧٧).

(٢) نقل جعفر مرتضىٰ العاملي ذلك عنه في كتابه مأساة الزهراء (٣٢٥/١).

(٣) الزهراء المعصومة أنموذج المرأة العالمية (ص ٥٥ ـ ٥٦).

(٤) الزهراء القدوة (ص ١٠٩ ـ ١١٠).

(٥) تعليقات آية الله العظمىٰ السيد محمد حسين فضل الله علىٰ الأسئلة التي وجهت لآية الله العظمىٰ الميرزا جواد التبريزي (ص ٥٥).

(٦) نقله عنه هاشم الهاشمي من شريط مسجل، انظر حوار مع فضل الله حول الزهراء (ص ٢٨).

هي ما جعله لا يذكر رأيه الصريح في المسألة، ويكفي أن فضل الله منذ أن صدر منه التشكيك في قصة كسر الضلع لم يصرح بعد ذلك بثبوتها ولو لمرة واحدة، كما أنه استشهد بكلام من أنكر هذه القصة ولم ينقل كلام من أثبتها من علماء الإمامية، ولعل ما يؤيد ما ذهبنا إليه أننا وقفنا على كلام له في خطبة ألقاها في آواخر حياته، حيث قال فيها: «إن المشكلة عند الكثيرين من الناس أنهم يذكرون الزهراء بالجانب المأساوي فقط، ولهذا شُغل الناس عن شخصية الزهراء (ع) بمسألة أنه كُسر ضلعها، وهذا أمر لا نتعقّله»[١].

وألف محمد الحسيني وهو أحد تلاميذ محمد حسين فضل الله[٢]، كتاب «هوامش نقدية، دراسة في كتاب مأساة الزهراء»، وهو كتاب ينتقد كتاب «مأساة الزهراء» لجعفر مرتضى العاملي الذي حاول فيه إثبات أسطورة كسر الضلع، وقد تصدى محمد الحسيني لكشف كثير من الأخطاء والتناقضات في كتابات جعفر مرتضى العاملي المتعلقة بكسر الضلع، وناقش منهجيته في إثبات الواقعة والتي تنطلق من الحشد الأعمى للروايات دون الانتباه إلى الاختلاف الواقع بينها[٣]، ونقض دعوى تواتر روايات كسر

(١) خطبة الزهراء (ع) نموذج رسالي، ألقاها محمد حسين فضل الله في مسجد الإمامين الحسنين بتاريخ ١٩ جمادى الثانية ١٤٣٠ هـ الموافق لـ٢٠٠٩/٦/١٢ م، وهي منشورة على الموقع بينات التابع لمرجعية فضل الله
https://www.bayynat.org.lb/article/الزهراء-نموذج-رسالي-٢٠٠٩/٩٣١/أرشيف-عام/ar
شوهد بتاريخ ٢٠٢٦/٠٧/٢٩.

(٢) مدحه فضل الله في مقدمة تقريره لكتابه الإجارة قائلًا: «لاحظت كتاب فقه الإجارة الذي قرر فيه فضيلة ولدنا العزيز العلامة السيد محمد السيد طاهر الحسيني حفظه الله أبحاثنا الفقهية في الدراسات العليا...» فقه الإجارة (ص ٢).

(٣) هوامش نقدية (ص ١٢ ـ ١٣).

الضلع[١]، والذي يظهر من ثنايا الكتاب أن المؤلف يتبنى رأي فضل الله في قضية كسر الضلع[٢].

وألف **نجيب نور الدين**[٣] كتابه «مأساة كتاب المأساة» ردًّا على كتاب «مأساة الزهراء» لجعفر مرتضى العاملي، وقد وجه نجيب نور الدين نقدًا واسعًا لمنهجية جعفر مرتضى واستدلالاته، كما أنه انتقد بعض تفاصيل روايات كسر الضلع[٤]، خاصة عدم دفاع علي ﷺ عن زوجته فاطمة[٥]، والكاتب وإن لم يصرح برأيه في المسألة لكن قارئ كتابه يستنتج أنه يوافق رأي فضل الله في الموضوع.

---

(١) هوامش نقدية (ص ١٥٧ ـ ١٦٢).

(٢) هوامش نقدية (ص ٢٩ ـ ٣٠)، حيث بين أن موضع النزاع بينه وبين جعفر مرتضى هو في وقوع الضرب على فاطمة ﷺ. مع الإشارة إلى أن محمد الحسيني يصرح في أول الكتاب بأنه ليس بصدد نفي أو إثبات القضية الخلافية بين فضل الله وجعفر مرتضى العاملي، بل إن الهدف الأساسي لكتابه هو مناقشة كتاب مأساة الزهراء، لكن من خلال استقراء الكتاب ومناقشته لاستدلال جعفر مرتضى فإن النتيجة التي يخرج بها القارئ هي عدم صحة روايات كسر الضلع.

(٣) نجيب نور الدين أحد تلامذة فضل الله المقربين منه، وهو حاصل على دكتوراه في علم الاجتماع، وصدرت له عدة مؤلفات جلها مرتبط بمحمد حسين فضل الله، منها ثلاثة كتب لمحمد حسين فضل الله قام نجيب نور الدين بإعدادها وهي:

* «أمراء وقبائل، خفايا وحقائق لبنانية».
* «أحاديث في قضايا الاختلاف والوحدة».
* «حوارات في الفكر والسياسة والاجتماع».

وبقية إصداراته هي من تأليفه، ومنها: «محمد حسين فضل الله العقلانية والحوار من أجل التغيير»، و«إيديولوجيا الرفض والمقاومة»، و«الإسلام دين الرحمة والعدالة».

(٤) مأساة كتاب المأساة (ص ١٥٥).

(٥) مأساة كتاب المأساة (ص ١٥٦).

وتعرض **جعفر الشاخوري البحراني** لنقد بعض تفاصيل روايات كسر الضلع، وأفرد ملحقًا خاصًا لنقد متون روايات كسر الضلع في كتابه «مرجعية المرحلة وغبار التغيير»، حيث قارن بينها وبين بقية الروايات وأوضح وجه التناقض فيها، واعتبر روايات كسر الضلع ضعيفة السند ومختلفة في المضمون[١]، وهو يتبنى رأي فضل الله في الموضوع كسابقيه.

ويعد **حسن العلوي**[٢] أحد مفكري الإمامية المعاصرين الذين تجردوا من العصبية، وقد شكك في واقعة كسر الضلع، ووجه للروايات الواردة فيها سهام النقد[٣].

وعرف عن **عبد الرسول لاري ـ المشهور بأحمد الكاتب ـ** تحرره من قيود التراث الروائي، وابتعاده عن التعصب، وكتاباته شاهدة على كونه ملمًا بالمطالب الحوزوية في الأصول والفروع، وهو يصرح بأن هذه القصة من أهم القصص الأسطورية التي تساهم في تأجيج الخلافات[٤]، ونقضها بعدة وجوه[٥]، وذهب إلى أن أسطورة كسر الضلع نشأت في القرن الثالث[٦].

---

(١) مرجعية المرحلة وغبار التغيير (ص ٢٠١).

(٢) حسن العلوي من الإمامية لكنه ليس من علمائهم، بل هو من المفكرين السياسيين الذين جمعوا بين الكتابة في السياسة والفكر والدين، وقد أوردنا كلامه للفائدة ومن باب الاستئناس، ولنبين أن نقد أسطورة كسر الضلع ليس مقصورًا على كلام علماء الإمامية، بل حتى عقلاء مفكريهم أنكروها.

(٣) عمر والتشيع (ص ١١٩).

(٤) الشيعة والسنة، وحدة الدين خلاف السياسة والتاريخ ـ نسخة إلكترونية من موقع أحمد الكاتب ـ (ص ١٠٨).

(٥) الشيعة والسنة (ص ١١٢).

(٦) الشيعة والسنة (ص ١٢١).

ونفىٰ **محمد حسين ترحيني العاملي** في كتابه «عقائد الإمامية بين الأصيل والدخيل» ثبوت هذه القصة رأسا فقال: «لو كان عمر فعلًا ضرب بالباب علىٰ صدر فاطمة وكسر أضلاعها، كيف يقدم علي عليه السلام علىٰ تزويج ابنة فاطمة إلىٰ قاتل أمها؟!، وكيف كانت أم كلثوم ترضىٰ بأن تكون زوجةً لقاتل أمها، وهل كان الإمام الحسن والحسين وهما شابان غيوران يرضيان بمثل هذا[١].

وعدَّد **ياسر عودة** ـ وهو من تلاميذ فضل الله أيضا ـ إشكالات القول بصحة روايات كسر الضلع في كتابه «قضايا أثارت جدلا»، من لزوم نسبة الجبن إلىٰ علي رضي الله عنه ـ وحاشاه من ذلك ـ، وغيرها من نقاط الضعف في الروايات، وبعد أن اعتبر أن مسألة كسر الضلع مسألة تاريخية وليست عقدية، وجَّه نقدًا لمن يسكت عن بيان حقيقة أمثال هذه الخرافات[٢].

ولعل صراحة ياسر عودة مقارنة مع بقية أنصار فضل الله ترجع إلىٰ أن ياسر عودة ألف كتابه هذا بعد وفاة فضل الله، أما البقية، فقد ألفوا كتبهم في حياة فضل الله فيظهر أنهم لم يكونوا يريدون تجاوز الموقف الرسمي لمحمد حسين فضل الله، خلافا لياسر عودة الذي كان متحررًا من هذه القيود، ومع ذلك فإن الذي نأمله أن يتشجع المنصفون، ويكتبوا دراسةً خاصةً تنتقد هذه الأسطورة بصراحة وبشجاعة.



(١) عقائد الإمامية بين الأصيل والدخيل (ص ٣٥٣).

(٢) قضايا آثار جدلًا (ص ١٨٧).

# خاتمة

بعدما تقدم، تبين لكل منصف وطالب للحقيقة، أن ما يروىٰ عن قصة كسر ضلع فاطمة الزهراء ﵂ «حديث خرافة وخيال، لا يقول به إلا من ضعُف عقله، أو من لم يتأمل في أطرافه حق التأمل، أو من ألجأه إليه حب القول به، والحب يعمي ويصم، وأما العاقل المنصف المتدبر فلا يشك في بطلانه وخرافته»[(١)]، ويصح أن يقال فيه ما قيل في نظائره من الأخبار المكذوبة «فهذا خبر منكر موضوع، وأثر مختلق مصنوع، لا يصح الاعتماد عليه، ولا يحسن المصير إليه، وإسناده ظلمات بعضها فوق بعض»[(٢)]، وقد مضىٰ تفصيل الكلام عن أصل هذا الخبر، وأحوال رواته، وعلل أسانيده ومتونه، وملخص ما انتهينا إليه من نتائج هي كالتالي:

١ ـ إن خبر الاعتداء علىٰ فاطمة الزهراء ﵂، وكسر ضلعها وإسقاط جنينها، خبر لم يكن له وجود إلىٰ القرن الثاني، ولذا فالباحث لا يقف لهذا الخبر علىٰ أثر في كتب التواريخ ودواوين الحديث، ولم ينقله حتىٰ المتَّهمون من الأخباريين، من نظراء الواقدي وأبي مخنف والكلبي وأضرابهم، وإنما كان يتداول علىٰ ألسنة بعض الغلاة مثل هشام بن الحكم.

٢ ـ ثم تحول هذا الخبر من حكاية تذكر علىٰ الألسن، إلىٰ رواية تنقل

(١) مقتبس من كلام الخوئي عن حديث تحريف القرآن، البيان في تفسير القرآن (ص ٢٥٩).

(٢) مقتبس من كلام ابن عبد الهادي، الصارم المنكي في الرد علىٰ السبكي (ص ٣٢١).

بالأسانيد في بعض الكتب الروائية عند الإمامية، بداية من أواسط القرن الرابع، وفي هذه الفترة بدأت هذه الأسطورة تتسرب إلىٰ كتب العقائد والمساجلات الكلامية، وتُوظف للطعن في الصحابة ﷺ، وإنكار صحة بيعة أبي بكر الصديق ﷺ، وادعاء وقوع الظلم علىٰ أهل البيت ﷺ، ثم ما لبثت هذه الحكاية تذكر في كتب الأدعية والزيارات، إلىٰ أن صارت فيما بعد من الحكايات التي تُقصُّ في المجالس وتتلىٰ علىٰ المنابر.

٣ ـ إن سائر الأخبار التي رويت بها أسطورة كسر الضلع هي أخبار واهية، وأسانيدها ساقطها، ومتونها متناقضة مضطربة، وقد تفرد بروايتها جماعة من الرواة الذين وصفهم علماء الرجال الإمامية بأنهم مجاهيل وغلاة وكذابون ووضاعون، ولم نقف عليها مسندة برواية الثقات، فلا يصح شيء من هذه الأخبار بحسب موازين علم الرجال الإمامي.

٤ ـ إن أغلب روايات وتفاصيل حكاية كسر الضلع منقولة من كتاب سليم بن قيس الهلالي، وهو الكتاب الذي روىٰ أخبار هذه الواقعة بتفصيل لم نجده عند غيره، وبعد دراسة مفصلة لهذا الكتاب تبين أنه كتاب ملفق موضوع مختلق، وأن سليم بن قيس الذي يروىٰ عنه هذا الكتاب وينسب إليه، شخصية غير حقيقية، فضلًا عما اعترىٰ هذا الكتاب من التحريف والدس والتدليس والزيادة والنقصان علىٰ مر التاريخ، إضافة إلىٰ أمارات الكذب والاختلاق الظاهرة علىٰ متون رواياته، بل إن مرويات سليم بن قيس عن قصة كسر الضلع لم تنقل في كتب المتقدمين، وإنما ظهر نقل هذه الحكاية عن سليم في القرن السادس فما بعده!.

أما النسخة المتداولة من هذا الكتاب فلا وثوق بها، للاختلاف الفاحش الذي وقع في النسخ الخطية الواصلة إلينا منه، ولو تجاوزنا عن كل هذه الآفات التي ابتلي بها الكتاب، فيكفي أن تعلم أن سائر الأسانيد التي يُنقل بها كتاب سليم مدارها على رجل واحد على التحقيق، وهو أبان بن أبي عياش الذي ضعَّفه عامَّة علماء الرجال الإمامية.

٥ ـ أن أهم إسناد تعلق به القائلون بثبوت قصة كسر الضلع، هو الخبر الذي ينسب إلى جعفر الصادق عليه السلام في كتاب دلائل الإمامة المنسوب لمحمد بن جرير الطبري، وهو كتاب ساقط من الناحية العلمية، فالتحقيق أن مؤلفه مجهول، فضلا عن أن الإسناد لا يصح لوجود عدة علل قادحة فيه.

٦ ـ لجأ أنصار هذه الأسطورة إلى محاولة إثبات صحتها، بادعاء تحقق الشهرة فيها تارةً، وبادعاء تواترها تارة أخرى، والتحقيق خلاف ذلك قطعًا، فأخبار كسر ضلع الزهراء رضي الله عنها أخبار قليلة تفرد بها بعض غلاة الإمامية، وهي مروية عن أنفارٍ معدودين، فعامّتها يرجع إلى مصنفات معدودة على الأصابع، فما يتوهمه بعضهم من كثرة روايات هذه الأسطورة، لاحظ له من الصحة، ويلحق بذلك ما يُتوهم من شهرة هذه الأخبار، فالتحقيق أنها لا تبلغ مرتبة الشهرة، لكون مدارها على رواة قليلين، فضلا عن عدم صحة شيء من أسانيدها، لأن الشهرة لا يترتب عليها صحة الخبر كما قرره الخوئي وغيره، فإذا تقرر ذلك فمن باب أولى ألَّا تكون هذه الأخبار قد بلغت درجة التواتر.

٧ ـ إن دعوى تحقق الإجماع على واقعة كسر الضلع دعوى مردودة، لوجود المخالف في هذه المسألة قديما وحديثا، فقد صرح النسابة الإمامي أبو

الحسن العمري (عاش في القرن الخامس) بعدم ثبوت قصة إسقاط المحسن عنده، وأما في عصرنا اليوم، فقد أنكر هذه القصة جماعة من علماء الإمامية على رأسهم المرجع محمد حسين فضل الله، وبذلك يظهر أن دعوى الإجماع لا حقيقة لها.

٨ ـ إن بطلان روايات كسر الضلع لا يقتصر على العلل الواقعة في أسانيدها، بل إن متونها تشهد على هذه القصة بالكذب والاختلاق، لتضمنها لكثير من المبالغات والمجازفات الغريبة، فضلا عما وقع في تفاصيلها من التناقض والتعارض والاختلاف الفاحش.

٩ ـ لقد أنكر حكاية كسر الضلع جماعة كبيرة من أهل العلم قديما وحديثا، ومن سائر الاتجاهات والمذاهب، فحكموا على هذه القصة بأنها من الأكاذيب والخرافات، وهذا أبين دليل على أن كل منصف إذا بحث هذه المسألة بتجرد، قطع ببطلان هذه القصة وبأنها من الافتراءات.

وفي الختام نحمد الله تعالى على توفيقه لإتمام هذه الدراسة، ولا شك أن هذا البحث لن يخلوا من قصور وخطأ، لأن تلك هي طبيعة البشر، ولذا فمن وقف على تقصير منا في هذا البحث فلا يبخل علينا بإرسال ملاحظاته، وعلى كل حال فما كان من صواب في هذا البحث فهو من توفيق الله وتسديده، وما كان فيه من زلل فهو منا ومن الشيطان ونحن نستغفر الله ونتوب إليه، ونسأل الله دوام التوفيق والسداد.



# أهم المصادر والمراجع


١. الاحتجاج ـ أحمد بن علي بن أبي طالب الطبرسي ـ تعليقات وملاحظات السيد محمد باقر الخرسان ـ مطابع النعمان ـ النجف الأشرف ـ ١٣٨٦ هـ.

٢. الاختصاص ـ محمد بن النعمان المفيد ـ تحقيق علي أكبر الغفاري، السيد محمود الزرندي ـ دار المفيد للطباعة والنشر والتوزيع ـ بيروت ـ لبنان ـ الطبعة الثانية ـ ١٤١٤ هـ ـ ١٩٩٣ م.

٣. اختيار معرفة الرجال المعروف برجال الكشي ـ محمد بن الحسن الطوسي ـ صحيح وتعليق مير داماد الأسترابادي ـ تحقيق مهدي الرجائي ـ مؤسسة آل البيت لإحياء التراث ـ بعثت ـ قم ـ ١٤٠٤ هـ.

٤. الإقبال بالأعمال الحسنة فيما يعمل مرة في السنة ـ علي بن موسىٰ بن جعفر بن طاووس ـ تحقيق جواد القيومي الأصفهاني ـ مكتب الإعلام الإسلامي ـ الطبعة الأولىٰ ـ ١٤١٤ هـ.

٥. الأمالي ـ أبو جعفر محمد بن علي ابن بابويه القمي ـ تحقيق قسم الدراسات الاسلامية ـ مؤسسة البعثة ـ قم ـ الطبعة الأولىٰ ١٤١٧ هـ.

٦. بحار الأنوار ـ محمد باقر المجلسي ـ تحقيق محمد باقر البهبودي وآخرين ـ مؤسسة الوفاء ـ بيروت ـ لبنان ـ الطبعة الثانية ـ ١٤٠٣ هـ.

٧. تاريخ النبي والأئمة ومعجزاتهم المسمىٰ بـالهداية الكبرىٰ ـ أبو عبد الله الحسين بن حمدان الخصيبي ـ تحقيق مصطفىٰ صبحي الخضر الحمصي ـ بيروت مؤسسة الأعلمي للمطبوعات ـ الطبعة الأولىٰ ـ ١٤٣٢ هـ.

٨. التحقيق في خبر التهديد بالتحريق ـ محمد العمراني حلحول الحسني ـ مركز غرناطة للبحوث والدراسات الحديثية ـ مطبعة الخليج العربي ـ تطوان المغرب ـ الطبعة الأولىٰ ١٤٣٥ هـ.

٩. دلائل الإمامة ـ محمد بن جرير بن رستم الطبري ـ منشورات المطبعة الحيدرية في النجف ـ ١٣٩٣ هـ.

١٠. دلائل الإمامة ـ محمد بن جرير بن رستم الطبري ـ مؤسسة الأعلمي للمطبوعات ـ بيروت لبنان ـ الطبعة الثانية ـ ١٤٠٨هـ.

١١. دلائل الإمامة ـ محمد بن جرير بن رستم الطبري الصغير ـ تحقيق قسم الدراسات الإسلامية ـ مؤسسة البعثة ـ قم ـ الطبعة الأولىٰ ـ ١٤١٣ هـ.

١٢. الرجال لابن الغضائري ـ أحمد بن الحسين بن الغضائري ـ تحقيق محمد الجلالي ـ دار الحديث ـ قم ـ الطبعة الأولىٰ ـ ١٤٢٢هـ.
١٣. رجال الطوسي ـ محمد بن الحسن الطوسي ـ تحقيق جواد القيومي ـ طبعة مؤسسة النشر الإسلامي ـ الطبعة الثالثة ـ ١٤٢٧هـ.
١٤. فاطمة بنت النبي ﷺ سيرتها، فضائلها، مسندها ﵂ ـ إبراهيم بن عبد الله بن عبد الرحمن المديهش ـ دار الآل والصحب الوقفية ـ الرياض ـ المملكة العربية السعودية ـ الطبعة الأولىٰ ـ ١٤٤٠ هـ.
١٥. فهرست أسماء مصنفي الشيعة ـ النجاشي ـ مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة ـ الطبعة الخامسة ـ ١٤١٦ هـ .
١٦. كتاب سليم بن قيس ـ أبو صادق سليم بن قيس العامري ـ تحقيق محمد باقر الأنصاري ـ منشورات دليل ما ـ قم ـ الطبعة الخامسة ـ ١٤٢٨ هـ.
١٧. كامل الزيارات ـ جعفر بن محمد بن قولويه ـ تحقيق جواد القيومي ـ مؤسسة النشر الإسلامي ـ الطبعة الأولىٰ ـ ١٤١٧ هـ.
١٨. كنز الفوائد ـ أبو الفتح محمد بن علي الكراجكي ـ تحقيق عبد الله نعمة ـ دار الأضواء ـ بيروت ـ ١٤٠٥ هـ.
١٩. المحسن السبط مولود أم سقط ـ محمد مهدي الخرسان ـ مركز الأبحاث العقائدية ـ الطبعة الثانية ـ ١٤٣٠ هـ.
٢٠. مستدركات علم رجال الحديث ـ علي النمازي الشاهرودي ـ مؤسسة النشر الإسلامي ـ قم ـ الطبعة الأولىٰ ـ ١٤٢٦ هـ.
٢١. مشرعة بحار الأنوار ـ محمد آصف محسني ـ مؤسسة العارف للمطبوعات ـ بيروت ـ لبنان ـ الطبعة الثانية ـ ١٤٢٦ هـ ـ ٢٠٠٥م.
٢٢. معجم رجال الحديث ـ أبو القاسم الخوئي ـ الطبعة الخامسة ـ ١٤١٣ هـ.
٢٣. المفيد من معجم رجال الحديث ـ محمد الجواهري ـ منشورات مكتبة المحلاتي ـ قم ـ الطبعة الثانية ـ ١٤٢٤هـ.
٢٤. الهجوم علىٰ بيت فاطمة ـ عبد الزهراء العلوي ـ الطبعة الأولىٰ ـ ١٤٢١ هـ.
٢٥. الهداية الكبرىٰ ـ الحسين بن حمدان الخصيبي ـ مؤسسة البلاغ للطباعة والنشر والتوزيع ـ بيروت ـ لبنان ـ الطبعة الرابعة ـ ١٤١١ هـ ـ ١٩٩١ م.

## نبذة عن الكتاب

هذا مختصر لإصدار المبرة التابع لسلسلةِ : «مرويات تحت المجهر» يستهدف بيانَ حقيقة العلاقة الحسنة بين الآل والأصحاب ﷺ وتقديم القدوات الصالحة من هذا الجيل الربَّاني للأُمّة عمومًا والشبابِ خصوصًا؛ بهدف دراسة المرويات الحديثية والتاريخية المتعلقة بالآل والأصحاب ﷺ وتمييز الصحيح والضعيف منها، لما للمروياتِ التاريخيةِ من أثرٍ مهمّ في شيوع بعض التصورات الخاطئة في أحيان كثيرة عن طبيعة تاريخ الآل والأصحاب ﷺ والعلاقة التي كانت بينهما، بما يجعل من مهمة تصفية التاريخ من شوائب الروايات الضعيفة والموضوعة من أهمِّ الوسائل لجمع كلمة الأمة، وتقليل أسباب الفُرْقة، وتطويق الطائفية.

يتصدّى البحثُ الذي بين يديك أيها القارئ الكريم بالدراسة الشاملة لأسانيد الروايات المتعلقة بمسألة الاعتداء على الزهراء رضي الله عنها، والمقارنة بين متونها، وفق قواعد النقد الحديثي والتاريخي للأسانيد والمتون، وجَمْع أقوال العلماء عن أوجه الخلل فيها، مع استقصاءِ ما ورد بشأنها لدى مختلف المذاهب والاتجاهات قديمًا وحديثًا، ليخلص البحثُ الموضوعي إلى بطلان هذه القصة وافتقادها لأي أصلٍ صحيح يمكن الاعتمادُ عليه.

نسأل اللهَ تعالى أن يتقبَّل هذا الجُهدَ، وأن يجعله خالصًا لوجهه الكريم، وأن يكون سببًا في البرّ بالآل والأصحاب ﷺ والدفاع عنهم، وخطةَ رُشد وكلمةَ جمْع وتأليف لأمة محمد ﷺ.

www.almabarrah.net
E.mail : almabarrh@hotmail.com
almabarrah